نظرات في التراث اللغوي العربي

تأليف

الدكتور عبد القادر المهيري
الأستاذ بكلية الآداب
جامعة تونس للآداب والفنون والعلوم الإنسانية
تونس



نظرات في
التراث اللغوي العربي

الطبعة الأولى

1993

دار الغرب الإسلامي
ص.ب : 113/5787
بيروت - لبنان

تقديم

يتضمن هذا الكتاب عدداً من البحوث في التراث اللغوي العربي ساهمنا بها في توضيح بعض ملامحه وإجلاء بعض أسراره وإبراز الحيثيات التي وجّهت مساره والأسس التي قام عليها صرحه ، وأمر تراثنا اللغوي والنحوي منه خاصة لا يخلو من الغرابة، فهو ثري غزير المادة، وضعت فيه آلاف التصانيف منذ أن أصبحت العربية موضوع درس وتقنين إلى عصرنا هذا ؛ وهذا من شأنه أن يبعث على الإعجاب والاعتزاز لا لما ينمّ عنه من عناية بالعربية فحسب بل كذلك وخاصة لما يدل عليه من مجهود ويترجم عنه من عمل فكري بالغ الأهمية ، لكن هذا التراث لم يسلم منذ أقدم العصور من الانتقاد، فوُقف منه أحياناً موقف الاستخفاف واعتُبر أنه ليس ضرورياً لتحصيل ملكة العربية أو بالأحرى أن التبحر فيه لا يضمن اكتساب الملكة المذكورة بل قد يكون عائقاً في سبيلها . ولعل مثل هذه المواقف تبرره وجهة النظر التي يُنظر منها إلى علوم اللسان ؛ فإذا كانت الغاية منها تعليمية بحتة كان التوسع فيها والإلمام بمختلف جوانبها وتتبع أصولها وتفريعاتها والبحث في تأويلاتها غير ضروري لاكتساب اللغة وملكة استعمالها ، فمعرفة أهم القواعد كافية لذلك إذا واكبتها الممارسة والتمرين على الاستعمال .

لكن لا يخفى أن مألوف القواعد والقوانين من كل علم وفنّ ليس إلا ملخص معارف واسعة من مبادىء عامة ومصادرات أساسية وتحليلات معمقة وتأويلات مختلفة ؛ وقد تبدو القواعد والقوانين غريبة بل من قبيل الأحكام الاعتباطية التي لا تفي بواقع اللغة فرضها النحوي تعسفاً ووجب على المرء تطبيقها آلياً بدون أن يفقه حيثياتها ، ذلك أنها بصيغها المقتضبة وخلوها من كل

تعليل لا يجد فيها المرء ما يقيم به الدليل على وجاهتها ويقنع بالدواعي إلى وضعها على الصورة التي هي عليها ؛ ولا مناص لمن يريد أن يقف من القواعد موقف المدرك لما تستند إليه من مبادىء ومصادراتٍ لا موقف المطبق تطبيقاً آلياً من التوسع في المعارف النحوية ومعاشرة كتب التراث والبحث فيها عن مؤشرات التناسق بين المعطيات والأحكام .

هذا ما سعينا إليه في هذه البحوث التي تناولنا في كل واحد منها مفهوماً من المفاهيم النحوية الأساسية أو محوراً من محاوره الرئيسية أو قضية من قضاياه ، فقد حاولنا النظر في الوحدات التي يعتمدها النحوي في تحليل الخطاب وخاصة الكلمة والجملة لمعرفة مدى وجود تصور واضح لهما في التراث ووعي بالمشاكل التي تعترض الباحث عندما يريد تحديد كل من هاتين الوحدتين تحديداً جامعاً مانعاً ، كما أدرجنا بحثين في ظاهرة الإعراب التي شغلت النحاة وكانت في مقدمة اهتماماتهم ساعين إلى تفهم منهجهم في دراسته وتحديد دوره وتبريرهم له في آن واحد بالمعنى والعوامل . أما المجموعة الثالثة من هذه البحوث فتتناول قضية التعليل ومكانته في التراث النحوي ، وقد تساءلنا فيها عن فائدته وما يمكن أن يهدف إليه من غايات خاصة وأنه يُعتبر بما له من علاقة بالمنطق وما أفضى إليه من جدل لا جدوى فيه من الناحية العملية سبباً في تعقيد النحو وصعوبة دراسته بل عائقاً في سبيل تعلم اللغة وإتقانها في الاستعمال والتبليغ . وتعلقت المجموعة الرابعة بالمصطلح النحوي وأساساً بقضية نشأته وتطوره لما للمصطلح بصفة عامة من أهمية في تاريخ العلوم باعتباره يمكن أن يكون شاهداً على نشأتها مجسماً لمراحلها المختلفة وخاصة الأولى منها .

ورأينا من المفيد أخيراً إدراج فصول هي نتيجة ما أوحت لنا به من خواطر قراءة عدد من المصنفات الحديثة منها ما يتصل بالنحو وتاريخه أو بالعربية وجانب من جوانب نظامها ومنها ما يتعلق بنظريات لسانية اعتبرنا أن وجودها في هذا الكتاب لا يخرج به عن غايته وهي تقديم نماذج من التفكير في اللغة عامة وعلومها والسعي إلى النفاذ إلى أسرارهما .

الكلمة والجملة

رأي في بنية الكلمة العربية(*)

قد يبدو من الغريب الحديث عن « الكلمة » واستعمال هذا المصطلح في بحث يقدم إلى ندوة تعقد في اللسانيات ولمناهج اللسانيات بعد أن قيل في هذا المفهوم ما قيل واعتبر تصوراً غير ملائم لما يقتضيه منهج اللسانيات من ضبط ودقة ولا يفي بجميع الوحدات الدنيا المفيدة التي تتكون منها الجملة وبصفة أعم سلسلة الكلام .

واستعمالنا لهذا المصطلح ولما يحمله من مفهوم ليس تحدياً ولا هو ناجم عن اعتقاد منا بأنه مفهوم ناجع في كل الحالات يجب التمسك به أداة مثلى في تحليل الكلام . فمما لا شك فيه أن الالتزام به في تحليل الجمل لا يسمح باستيفاء كل مقوماتها المفيدة ولا يمكّن من استجلاء جانب هام من الوحدات المفيدة فيها . لكن قصور مفهوم « الكلمة » عن مدنا بأداة ناجعة لتحليل الكلام تحليلاً يفي بكل مقوماته المفيدة لا يبرر في نظرنا الدعوة إلى التخلي عنه تماماً وتحريم استعماله في كل الحالات وحتى في الحالات التي يقدم فيها طريقة عملية للنظر في بنية بعض الوحدات اللغوية وتناولها بالبحث والتحليل على انفراد لا في نطاق الجملة والكلام .

وعلى كل فنحن نفترض لمقتضيات بحثنا أن في اللغة كثيراً من الوحدات التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح كلمة ولو بصفة مؤقتة إلى أن يظهر البحث بأنها

(*) نشر في كتاب اللسانيات في خدمة اللغة العربيّة ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس 1983، ص ص 185 ـ 193 .

أكثر من وحدة . ونقترح تعريفاً مؤقتاً ذا صبغة عملية نعتمـده في بحثنا، ومفـاده أننا نسمي كلمة كل وحدة يمكن وزنها بواسطة أحدد الموازين الصرفية التي ضبطها النحاة العرب ، انطلاقاً من الفاء والعين واللام . فكل وحدة ذات معنى يتسنى قيـاسها بشكـل من أشكال هـذا الميزان يمكن اعتبـارها كلمـة وتحليلهـا على هذا الأساس .

والذي نريده من بحثنا الوجيز هـذا هو إبـداء رأي في خصائص الكلمـة العربية والنظر في إمكانية وجود طريقة لتحليلها أو تحليل صنف منها تحليلاً يوازي بين العناصر البنيوية والمقومات المعنوية فيها .

وأول ما نلاحظ في هذا الصدد هو التزام العربية بعدد محدود من الصيغ في قسمي الأسمـاء والأفعال هي بمثابة أنماط لا مفر منها ولا تقبل اللغـة إلا نادراً التغافل عنها، ويمكن حصرها في غير صعوبة تذكر وقـد وفق النحاة منـذ أقدم العصور إلى ضبط قائمات لها هي عبارة عن وصف شامل وموجز لأغلب مفردات العربية الموجودة بالفعل وعن نماذج نظرية تحتذى فيما يمكن أن يوجد . وهكذا بفضل الميزان الصرفي أمكن نوع من الاستيعاب الشكلي لكل كلمات العربية أو أغلبيتها الساحقة وضبط مجموعة محدودة من المقاييس لشكلنة الرصيد اللغوي العربي ، لا يخرج عن حظيرتها إلا ما نسميه بالكلمـات الأدوات أي الحروف والضمائر وأشباه الضمائر وعددها كما هو معلوم محدود جداً، أو عدد محدود أيضاً من الكلمات الـدخيلة التي احتفظت عامة بملامحها الأجنبية واستعصى انسجامها مع النظام الصرفي العربي فتحملتها اللغة بدون أن تتبناها أي بدون أن تتخذ من شكلها أمثلة تحتذى تَقِيس عليها وتُوجِد كلمات أخـرى على نمطهـا . وبعبارة أخرى فقد ظلت هذه الكلمات دخيلة تستفيد اللغة بذاتها ولكنها لم تتجذر فيها .

وليس من داع لاستغـراب هذه الظاهرة، فمن المعلوم أن نـظام اللغـات الصرفي لا يفسح بسهولة المجال لدخول عناصر أجنبية من شـأنها أن تشـوشه وتدخل الخلل عليه ، وهذا ما يفسر التغييرات التي تفرضها اللغات على الكلمات الـدخيلة، وهذه التغييـرات هي غالبـاً عميقة جـداً في العربيـة بمـا أنهـا لا تكتفي بالتكييف الصوتي (من حيث المخرج والصفات) بل تنفـذ إن صح التعبير إلى

أعماق الكلمة نعني صيغتها .

وزيادة على هذه النزعة العامة في اللغات فصعوبة اندماج الدخيل في العربية راجعة أيضاً إلى طبيعة هذه اللغة، فهي لغة أصول حرفية يضطلع فيها الأصل بدور أساسي في ضبط ملامح الكلمة وتحقيق توازنها ، ذلك أن سائر مكونات الكلمة لا تلحق بالأصل عن طريق مجرد الضم في الصدر أو العجز بل تندمج في الأصل فتتخلل عناصره أو تكيفها تكييفاً يحقق الالتحام بين الأصل والزائد ، وبهذا يحصل تفاعل بين الأصلي والزائد .

معنى هذا أن كل تصرف في الأصل لبناء كلمات جديدة تترتب عنه عملية معقدة هي بمثابة بناء جديد . ولئن حافظ الأصل الحرفي على كيانه فإن جهازه الحركي يلحقه التغيير غالباً لتحقيق توازن جديد بين مختلف عناصر الكلمة وينتج عن هذه الخاصية أن عدد الكلمات التي يمكن صوغها انطلاقاً من الأصل الواحد محدود نظراً من ناحية إلى الضغوط المسلطة عليها من جراء الخصائص الحركية للكلمة العربية (عدم الابتداء بالساكن ـ اجتناب تتابع حركات كثيرة ـ اجتناب تتابع ساكنين. . .) أو من ناحية أخرى إلى العدد المحدود للأصوات التي يمكن استعمالها في الزيادة.

وهذا ما يفسر في نظرنا المجال المحدود الذي تدور فيه الكلمة العربية وييسّر ضبط الصيغ الممكنة التي يصاغ على نمطها ما تحتاج إليه اللغة للتعبير عن المفاهيم الجديدة . وهذا يفسر بدوره ما يلاحظ في الصرف العربي من انتظام في الصيغ كما يفسر سعة الصرف في العربية، فظاهرة الاطراد في اللغة تسمح باستنتاج الخصائص المشتركة وتؤدي إلى وضع قواعد عامة هي موضوع الصرف.

لا شك أن جانباً هاماً من كلمات العربية لا يمكن تقنينه رغم عدم خروجه عن الأوزان التي يستعرضها النحوي . ذلك شأن العديد من الأسماء التي لا يمكن معرفتها إلا بالسماع على حد تعبير النحاة . لكن يبقى جانب هام من الكلمات أسماء وأفعالاً تُحتذى في بنائها أوزان معينة وهذا هو الصنف الذي سنخصص له بقية حديثنا . هذا الجانب يشمل ما يسمى عادة بالأسماء المشتقة

كما يشمل كل الأفعال المزيدة، فما الطريف في بنية هذا الصنف وكيف يمكن تأويل هذه البنية بالنظر إلى ما تفيده من معنى؟

أوّل ما نلاحظه هو ما تتميز به هذه الكلمات من اطراد في بنائها، يصاغ كل صنف منها حسب نمط واحد هو وليد تصرف في الحركات أو في الحروف غير الأصول وغالباً في الاثنين معاً ولذا أمكن تقنينها وإفراد أبواب لها في الصرف . وهذه الخاصية تكسب العربية طاقة خلاقة مرموقة، فهذه الكلمات لا تثبت عادة في المعاجم وإنما يُوكل أمرها إلى المتكلم يصوغ منها ما يريد ويستعمل منها ما يستجيب لحاجيات الإبلاغ .

وظاهرة الاطراد هذه ما كانت ممكنة لو لم تقابل مجموعة من المفاهيم يمكن اعتبارها عنصراً معنوياً قاراً ماثلاً في كل الكلمات التي على وزن واحد مهما اختلف المعنى المعجمي المقترن بالحروف الأصول .

هذه المفاهيم هي في الأسماء :

- القيام بالفعل بصفة عادية أو مبالغ فيها .
- تحمل وقوع الفعل .
- مفهوم الآلة .
- مفهوم المكان .
- مفهوم الزمان .
- التفاوت في الصفة (التفضيل) .
- مفهوم العدد (اسم المرة) .
- مفهوم الهيئة .

ومنها في الأفعال :

- المبالغة أو التكثير .
- المشاركة .
- المطاوعة .
- الطلب .
- الوجود على صفة .

ـ التظاهر بالشيء .
ـ السلب .

نجد أنفسنا هنا أمام طائفة من المفاهيم تقابلها عادة في اللغة وحدات معجمية، ولكنها فيما يتعلق بالكلمات التي تهمنا عوملت كما تعامل المقولات النحوية عادة أي عبر عنها بصيغة الكلمة، فكما أن الكلمة تستوعب في صيغتها مفهوم التذكير والتأنيث أو الأفراد والتثنية والجمع استوعبت هنا مفاهيم المكان والزمان والهيئة والطلب والمشاركة الخ . . . وهكذا انتقلت هذه المفاهيم من ميدان المعجم إلى ميدان النحو بالمعنى الواسع . إن هذه المفاهيم من شأنها أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل واحدة منها وهذا يظهر عندما نفكك معاني الكلمات المعنية إلى مقوماتها فنستعمل على الأقل وحدتين معجمتين مثل طلب المغفرة (في استغفر) وتظاهر بالمرض (في تمارض) وأزال العجمة (في أعجم) ومكان الجلوس (في مجلس) وزمان الوعد (في موعد) وآلة القص (في مقص) وكثير الكذب (في كذاب) . . . فالعنصر المعنوي الأول من كل هذه الأمثلة استغنى عنه وعوض بطريقة نحوية تتكفل بالتعبير عنه في نطاق وحدة معجمية مندمجة وأمكن هكذا التخلي عن تعبير تحليلي لفائدة طريقة تأليفية .

وقد يقال لنا إن هذا ليس خاصاً بالكلمات المذكورة بل نجد في اللغة الكثير من الكلمات التي يقتضي تحليلها المعنوي أكثر من وحدة معجمية أي أنها هي أيضاً تستوعب أكثر من مفهوم من نوع قلم (آلة الكتابة) وبيت (مكان الإقامة أو السكنى) وحَطِب المكانُ (كثر حطبه) الخ . . . ولا نجادل في هذا الاعتراض ولكن الخاص بالكلمات التي نتحدث عنها من أسماء مشتقة وأفعال مزيدة هو :

ـ اشتراك وحدات كل طائفة منها في أداء نفس المفهوم مهما اختلفت دلالة الأصل .

ـ تضمنها خصائص شكلية متماثلة قارة يمكن تقنينها وهي بمثابة القالب الذي تبنى على غراره وحدات معجمية جديدة .

فالخاص بها هو في نهاية الأمر هذا التطابق التام الذي يوجد بين المبنى

والمعنى فإزاء اتفاق المفهوم نجد اتفاقاً في الشكل.

أما الكلمات التي من نوع قلم وبيت وحَطِب فدلالتها على مفهوم الآلة والمكان والكثرة لا يمكن تبريرها بخصائصها الشكلية، وهي في الواقع محض اعتباط بخلاف الصنف الذي ندرسه فهو مشروط إن صح التعبير ولا مجال في شأنه للحديث عن دلالة اعتباطية .

والمهم في هذا المجال هو كيفية تكفل البنية النحوية بما هو عادة من مجال المعجم.

ومن المعلوم أن الكلمة مهما كانت ليست مجرد مادة خام ولا تعرض نفسها على المتكلم عنصراً غُفْلاً وعلامة خالية من كل تحديد ، فهي لا تستقر في اللغة إلا بعد أن تكون قد تحددت ملامحها، وتهيأ لها من الأسباب ما يمكّنها من القيام بدور معين لا من الناحية المعجمية فحسب، بل وكذلك من الناحية النحوية، وهذه الأسباب هي في العربية الانتماء إلى أحد أقسام الكلام واكتساب الطاقة على إفادة ما يمكن أن نسميه بالمقولات النحوية من جنس وعدد وتعريف وتنكير وزمان . . . فهي في ذلك كالقطعة تستعمل في تركيب جهاز متشعب فتُهيأ قبل أن توضع في مكانها من الجهاز أي تُعد بطريقة تكسبها قابلية التركيب مع غيرها فليست هي بعد ذلك مجرد مادة خام خشبية مثلاً أو حديدية بل أصبحت عنصراً له سماته يحمل في نفسه ما يدل على دوره في الجهاز المعني .

كذلك الكلمة فهي تستوعب زيادة على معناها المعجمي قيماً دلالية إضافية من انتماء إلى قسم من أقسام الكلام واستعداد للتعبير عن مقولات نحوية معينة وتأهلاً للائتلاف مع غيرها بطريقة أو طرق معينة وحسب علاقات محددة ؛ فالمتكلم يجدها في اللغة جاهزة للاستعمال مما يضيّق من حريته في استعمالها كما يريد وفي نفس الوقت ييسّر له استعمالها ويوفر له الاقتصاد في المجهود بفضل ما حشد فيها من مفاهيم متعددة وما توفره عليه من أجل ذلك من عناء للبحث عن علامة لكل مفهوم . ويمكن أن نقول إن كل الكلمات في العربية تستوعب هذه المجموعة من المفاهيم المعجمية وغير المعجمية أو بعضها .

لكن الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة التي تحدثنا عنها تستوعب هذه

المفاهيم كغيرها وتستوعب زيادة عليها الدلالات المذكورة من زمان ومكان وهيئة وطلب ومشاركة . . . ويجري الأمر فيها كما لو أصبحت هذه المفاهيم التي ينتظر أن تقابلها وحدات معجمية خاصة بكل منها من قبيل المقولات النحوية أو ما يشابهها وذلك بفضل اطراد الطرق المعبرة عنها وهو اطراد يذكّر باطراد الخصائص التي تمكّن من التعبير عن المقولات النحوية .

ولا بد من الإشارة هنا أنه قد تراءى لبعض النحاة القدامى شيء من هذا القبيل وذلك عندما عقد ابن جني في خصائصه فصلاً لما سماه : « الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية » ، واعتبر أن صنفاً من الكلمات تعددت فيه الدلالة فاعتبر أن الفعل يدل بلفظه على مصدره (أي معناه) وببنائه على زمانه وبمعناه على فاعله . واعتبر أن اسم الفاعل يدل على الحدث بلفظه وعلى كونه صاحب الفعل بصيغته ، وأن فعّل يدل على الحدث بلفظه بينما تفيد صورته شيئين : الماضي وتكثير الفعل[1] . وفي هذه الملاحظات شعور بما يحمله صنف من الكلمات من المفاهيم المتعددة المتداخلة وبتشعب القيمة الدلالية لنوع من العلامات اللغوية .

أما هذا الصنف من الكلمات فيحتاج الدارس إلى طريقة تمكّنه من تحليلها تحليلاً يحاول فيه أن يبحث عن التوازي الموجود بين المبنى والمعنى ، ولئن كان هذا النوع من التحليل مستحيلاً بالنسبة إلى الأسماء غير المشتقة والأفعال الثلاثية نظراً إلى استحالة التمييز في المبنى بين العناصر المفيدة المكونة له فإنه ينبغي أن يتأتى في الأسماء المشتقة والأفعال المزيدة لما يبدو فيها من خصائص شكلية منعدمة في النوع الأول .

ومن الواضح أنه يجب اجتناب التحليل المقطعي الرامي إلى التمييز بين مجموعات المقاطع المفيدة وتعيين الدلالة التي تفيدها كل مجموعة ، فلئن كانت هذه الطريقة ناجعة إلى حد ما في لغة مثل الفرنسية فهي لا تجدي نفعاً في العربية لأن الكلمات المعنية لا تحصل بضم عناصر إلى أخرى فيتسنى عزل بعضها عن بعض وتقسيمها إلى أجزاء مفيدة ، والالتجاء إلى هذه الطريقة لا يفضي إلا إلى

---

(1) الخصائص ، ج 3 ص 98 إلى 101 .

تلاشي الكلمة بدون الفوز بما ننشده من التحليل .

ويجب كذلك التخلي عن الطريقة التقليدية المستعملة في النحو العربي والمتمثلة في عزل حروف الزيادة عن الحروف الأصلية واعتبارها حاملة لمختلف المعاني الإضافية التي تستوعبها هذه الكلمات ، كقولنا مثلاً إن الهمزة والسين في استفعل تفيدان الطلب وأن التضعيف في تفعّل يفيد التكثير الخ . . .

ولا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى . فعن طريق تصور الحروف الأصول نعزل المعنى البسيط وليس هو في نهاية الأمر سوى الحدث أو معنى المصدر ، وعن طريق اعتبار الوزن نتمكن من تشخيص المعنى الإضافي المستوعب ، وذلك أن هذا المعنى الإضافي ليس وليد زيادة حرف أو التصرف في حركة أو حذفها وإنما هو وليد العناصر الحرفية والحركية في تعاقبها وتفاعلها لأنه كما سبق أن لاحظنا لا تنشأ هذه الكلمات بوضع حلقات تلو أخرى وإنما بتصرف عميق في العناصر الأصلية والعناصر الإضافية ، ومزية استعمال الميزان الصرفي في التحليل أنّه يبقى على كيان الكلمة بتشخيصها في شكل نظري يرمز إلى مفاهيم تستوعبها .

وبهذه الطريقة يمكن تقسيم كلمات العربية إلى قسمين كبيرين يسايران تقريباً التصنيف القديم إلى سماعي وقياسي ؛ وفائدة هذا التقسيم هو التمييز بين صنفين :

- صنف يعسر تحليله على أساس الموازاة بين مقوماته المعنوية ومقوماته البنيوية فلا مجال بالنسبة إلى أغلب هذا الصنف لتعيين ما في بنيته يحمل عنصراً من العناصر المكونة لمعناه .
- وصنف يتسنى تفكيك معناه بتعيين ما يوافق في بنيته كل عنصر من عناصر هذا المعنى .

وإذا ما اعتبرنا هذا التصنيف وجيهاً يجب أن نعتبر أنه يوجد في العربية نوعان من الوحدات مختلفان اختلافاً جوهرياً ولا يجوز وضعهما على قدم المساواة ولا حشرهما تحت مصطلح واحد : نوع نعتبره بسيطاً لأنه يستعصي عن كل تحليل بنيوي ، ونوع مركب هو وليد عمل واع إن صح التعبير حسب قوانين

محددة فلا يمثل بحذافيره الوحدة الدنيا المفيدة بل إن الوحدة الدنيا المفيدة فيه هي من ناحية جزء من بنيته ومن ناحية أخرى الصورة التي تتشكل فيها هذه البنية .

وأختم ملاحظاتي هذه بالعودة إلى مصطلح الكلمة لأعترف بأنه يعسر استعماله ليشمل هذين النوعين المتباينين فإذا كان النوع الأول في نظرنا وحدة دنيا لا نجد فيها وحدة أصغر منها فإن النوع الثاني مركب من وحدتين مفيدتين وهو خلافاً لما يبدو في الظاهر أقل بساطة من النوع الأول .

ولعله يحسن بالباحثين أن يراعوا هذا التنوع في بنية الوحدات المفيدة في العربية وأن يزودوا الجهاز الإصطلاحي الألسني بما يفي بهذا التنوع من التسميات .

مفهوم «الكلمة» في النحو العربي(*)

إن ما تتميز به اللغات الطبيعية من تقطيع يقتضي من الدارس لها نحوياً أو معجمياً أن يحدد الوحدات الدنيا حسب مستويات هذا التقطيع حتى يتسنى له توفير أدوات بحث بها يحلل الكلام ويجزّئه أجزاء يُراعى في عزلها نفس المقاييس وتُقدم في نظام متناسق خال من الاضطراب ؛ هذه قضية منهجية تحظى اليوم في اللسانيات العامة بما تستحقه من العناية ، ويُخصَّص لها في كتب اللسانيات صفحات بل أحياناً فصول لعرض معطياتها واقتراح ما يبدو لمؤلفيها من أمثل الحلول ؛ لذا كانت الوحدات الدنيا المعروفة في نحو جل اللغات من حرف وكلمة وجملة موضوع نقاش تناول ماهيتها قصد التثبت من إمكان اعتبارها عناصر دنيا بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه[1] .

وإذا كان البحث اللساني قد اعتبر الحرف أو الصوتم والجملة عنصرين من العسير التخلي عنهما أو الاستغناء عن استعمالهما مقياسين في التحليل اللغوي فإن « الكلمة » لم تبد مقياساً صالحاً في تحليل الجملة إلى وحداتها الدنيا المفيدة ؛ فالغاية هنا هي الظفر بوحدة معنوية لا تقبل التجزئة إلى وحدات معنوية أصغر منها ؛ لا شك أن مصطلح « كلمة » يطلق على وحدات تستعصي عن التحليل المعنوي كما هو شأن حروف المعاني أو الظروف في العربيّة ، ولكنه يطلق أيضاً عادة على وحدات يمكن تفكيكها إلى أجزاء يدل كل واحد منها على

(*) نشر في حوليات الجامعة التونسية ، 23 (1984) ، ص ص 31 ـ 42 .

(1) انظر على سبيل المثال : ص 131 ـ 158 من كتاب : J. Lyons: Linguistique générale .

جزء من معناها ؛ هذا هو مثلاً شأن صيغة جمع المذكر السالم ، فليس من العسير مثلاً تحليل « مسلمون » إلى اسم الفاعل « مسلم » وعلامة جمع السلامة (ون) وكلاهما يحمل معنى خاصاً ؛ وهكذا يبدو أن الوقوف عند حد الكلمة في التحليل لا يفي بغرض المحلل وهو يبحث عن أصغر وحدة مفيدة .

لذا توخى اللسانيون في تجزئتهم للملفوظ وحدة تتميز عن الكلمة باستحالة تفكيكها معنوياً وشكلياً ويمكن تسميتها «بلفظم»[2]، وقد عرفوها بأنها « وحدة التحليل النحوي الدنيا »[3] ، وليس من شك في أن التوصل إلى تحديد مثل هذه الوحدات يصطدم في كثير من الحالات بعقبات لا يتسنى تذليلها أحياناً إلا بطرق قد لا تخلو من التأويل والتقدير ؛ لكن اعتماد « اللفاظم » أداة للتحليل النحوي يوفر للبحث اللغوي أسساً علمية لا توفرها له الكلمة ، ولذا قال بعضهم بأنه في أغلب الأحيان لا تظهر الملامح الأساسية الحق للغة البشرية إلا من وراء حجاب الكلمة[4] .

على ضوء هذه الاعتبارات بدا لنا من المفيد التساؤل عما نجده حول موضوع الكلمة من معطيات في التراث النحوي وبصفة أدق في بعض النماذج من أمهات الكتب النحوية .

ليس لدينا في أقدم وثائق النحو العربي ما يدلنا على كيفية وضع المشكل المتمثل في تحديد وحدات الكلام المفيدة الدنيا ، ولا نعرف هل وضع المشكل فعلاً ، وكل ما نعلمه من هذه الوثائق أن النحاة اعتمدوا « الكلمة » مقياساً لتفكيك الكلام وتصنيفه ، وما كان الخليل ليتمكن من وضع معجمه لو لم يكن هذا المفهوم متبلوراً عنده بل عند سلفه أيضاً ، وليس من المستبعد أن يكون الاهتداء إلى هذا المفهوم قد حصل بصفة طبيعية بدون أن يكون الإنسان في حاجة إلى تبحر في المعرفة اللغوية ؛ وعلى كلٍّ فالكلمة في كتاب العين مفهوم مقترن بعدد

---

(2) ترجمة لما يسميه البعض monène والبعض الآخر morphème .

(3) انظر J. Lyons : المرجع المذكور ص 139 .

(4) انظر فصل A. Martinet في مجلة : Diogène عدد 51 سنة 1965 ص 53 .

الحروف التي تتكون منها ، ولئن لم يُعرّف الخليل هذه الوحدة في مقدمة كتابه فإنه يعتمدها لعرض منهجه في التصنيف القائم على معرفة مخارج الحروف وعددها وتقليبها[5] .

ويندرج ما نجده من معلومات في كتاب سيبويه ومؤلفات من تأثر به في منهجه التأليفي كالمبرد ، في المسار الذي خطه الخليل ؛ ففي باب « عدة ما يكون عليه الكلم » استعراض لأصناف الكلمات العربية بالاعتماد على عدد حروفها[6] ؛ لكن لا شك أنه يوجد في هذا العرض من المشاغل ما لا نجده واضحاً في مقدمة كتاب العين ؛ فصاحب « الكتاب » نحوي قبل كل شيء تهمه بنية الكلمة ، ويهمه أيضاً الدور الذي تقوم به في الكلام ، لذا يولي عناية لأصناف من الكلمات لا تجد مكاناً لائقاً بها عند الذي يهتم بالصيغ ويسعى إلى التمييز بين الحروف الأصلية والحروف المزيدة ؛ ومن هذه الأصناف حروف المعاني ؛ ويمكن أن نستنتج مما جاء في « الكتاب » وكذلك في « المقتضب » للمبرد ـ رغم خلو الكتابين من عرض نظري لقضية الكلمات ـ نتائج مبدئية نعتبرها هامة ؛ من ذلك خاصة أن الكلمة لا تحدد بحجمها أي بعدد حروفها ولا بقابليتها لانفصالها عن غيرها ؛ فمن الكلمات ما يتكون من حرف واحد ومن حرفين اثنين كواو العطف وفائه وكاف الجر ولام الإضافة وما ومِنْ ومَنْ وإن . . . والكلمات التي لا تتجاوز الحرف الواحد يستحيل أن تنفصل بنفسها[7] ، ولا يطعن تعذر انفصالها في حقيقة وجودها كما لا يحول دون تمييز النحوي لها عما تتصل به ؛ وليس مردّ ذلك في نظر المبرد إلا إلى أن التلفظ بها منفردة يتناقض مع مبدأ الابتداء بمتحرك والوقوف على الساكن ، فلو عزلناها عن غيرها ورمنا الكلام بها في الوقف لجعلنا « الحرف ساكناً متحركاً في حال » .

فإذا كانت الكلمة لا تتحدد بعدد حروفها ولا بتشكلها في صورة وحدة مستقلة تلفظاً أو كتابة لم يبق إلا مقياس واحد ليعتمد في رسم حدودها وهو مقياس

---

(5) انظر مقدمة كتاب العين تحقيق د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي ، بغداد 1980 .
(6) الكتاب ج 4 ص 216 وما بعدها ، تحقيق عبد السلام هارون .
(7) المقتضب ج 1 ص 36 ، تحقيق عبد الخالق عضيمة .

الإفادة ؛ ورغم أن سيبويه لم يصرّح بذلك فإنه يمكن اعتبار هذه المقياس وارداً ضمنياً في الفصل المذكور خاصة وأن صاحب « الكتاب » حرص على أن يُردف أصغر الكلمات حجماً بما تفيده من معنى أو من معان .

لكن استعراض أصناف الكلمات كما ورد عند الخليل أو سيبويه أو المبرد لا يمدنا بالمعطيات النظرية والمنهجية لهذا الموضوع لعدم انطلاقهم من تحديد للكلمة ولاعتبارهم ـ حسب ما يبدو ـ أن الكلمة بوصفها وحدة دنيا معطى لا جدال فيه بل لعله أمر بديهي ليس في حاجة إلى التعريف بماهيته والتدليل على وجوده ؛ وليس لدينا في ما أمكن لنا الاطلاع عليه من تراث القرنين الثالث والرابع ما يمكن اعتباره تعمقاً في هذا الموضوع رغم أن جل المفاهيم التي أقرها سيبويه تُنُووِلَت بالشرح والتدقيق والتعليق ؛ فمن ذلك ما نجده في كتاب الخصائص لابن جني من درس لمفهومي القول والكلام وهما مفهومان كان من الطبيعي أن يدعوا إلى مقابلتهما بمفهوم الكلمة[8] ، وكانت لابن جني فرصة ثانية لوضع مفهوم الكلمة على بساط البحث عندما تناول دلالات اللفظ الثلاث اللفظية والصناعية والمعنوية وبين كيف تستفاد هذه الدلالات من الأفعال ومن بعض الأسماء المشتقة[9] ، فتعدد المعاني في هذه الكلمات من شأنه أن يدعو إلى التساؤل عن طبيعة الكلمة ، لكن صاحب الخصائص لا يبدو أنه اهتم بالموضوع .

وليس من الممكن أن يكون مفهوم الكلمة مما لم يضعه نحاة القرنين الثالث والرابع موضع جدال ولا نستبعد أن تكون أهم الشروح التي وضعها على الكتاب نحاة القرن الرابع قد أعطت هذا المفهوم حقه من التحديد والتعريف ، والذي يدفعنا إلى هذا الافتراض أننا نجد عند نحاة العصور الموالية مادة مفيدة في هذا الصدد من الراجح أن تكون عناصرها مستقاة مما تركه السلف .

ومما نجده في هذه المادة تعريف للكلمة ، ومن ذلك ما أورده ابن الخشاب (492 ـ 467) في كتابه « المرتجل على شرح الجمل » فالكلمة على حد تعبيره ـ « هي اللفظة المفردة وإن شئت قلت الجزء المفرد »[10] ؛ إن

---

(8) ج 1 ص 5 وما بعدها .

(9) ج 3 ص 98 وما بعدها .

(10) ص 4 ـ 5 .

هذا التحديد يعتمد أساساً مفهوم الإفراد ، لكنه لا يوضح أساس هذا الإفراد أهو إفراد المعنى أم هو إفراد الشكل أو الصيغة ؛ على أنه يبدو باستقراء السياق الذي ورد فيه التحديد المذكور أن المفرد يقابل المؤلف إذ يقول ابن الخشاب : « جميع ما يتخاطب به الناس من الجمل المفيدة التي سماها جمهور النحويين كلاماً ألفاظ مؤلفة ، وكل مؤلف فله مفردات منها ألف » ؛ ويمكن القول اعتماداً على هذا بأن الكلمة هي الجزء الذي يمكن أن يفصل من الكلام وأنها العنصر الذي يعتمد في تفكيك الكلام إلى وحدات صغرى .

ويزداد التعريف وضوحاً عند الزمخشري (ت 538) في قوله : « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع »[11] وعند ابن الحاجب (ت 646) في قوله : « الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد »[12] ، ويمكن أن نعتبر أن هذا القبيل من التحديد هو الذي استقر عند الجميع ، فالتّهانوي يقول في تعريفه للكلمة : « . . . قسم من اللفظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد »[13] .

ويثير كل عنصر من عناصر هذا التحديد مشاكل أو هو على الأقل في حاجة إلى التدقيق والتدليل على أنه يساهم في ضبط الكلمة باعتبارها وحدة التحليل الدنيا ؛ فمصطلحا « لفظة » و « لفظ » لا يمكن بحال من الأحوال أن يفيا بمفهوم الإفراد ، لأن اللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول « على حد تعبير الإسترابادي »[14] فهو « الملفوظ » ومن ثم فهو تعبير عام يطلق على ما ينطق به وحتى على ما لم يقترن بمعنى ؛ ومن ناحية أخرى فالواحد من اللفظ أي « اللفظة » ليست مقياس الكلمة الشكلي ، فمن الألفاظ ما هو أكثر من كلمة ، فقولنا مثلاً « الرجل » يمثل « من جهة النطق لفظة واحدة » ولكن هذه اللفظة تتكون من كلمتين الألف واللام من ناحية ورجل من ناحية أخرى ، وكلتاهما تفيد المعنى الذي وضعت له[15] . يتبين من هذا أنه لا يوجد تواز بين اللفظة

(11) شرح المفصل ج 1 ص 8 .

(12) شرح الرضي على الكافية ج 1 ص 19 ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي .

(13) كشاف اصطلاحات الفنون ج 2 ص 1267 .

(14) المصدر المذكور ص 21 .

(15) شرح المفصل ج 1 ص 19 .

والكلمة ، فإذا كانت تلك تمثل ـ إن صح التعبير ـ وحدة « نطقية » تطلق على ما يتكلم به مجموعاً ملتحماً فإنها مع ذلك يمكن أن تجمع بين وحدات تفيد كل واحدة منها معنى ولذا يقول ابن يعيش نقـلاً عن سيبويـه : «كل كلمـة لفظة وليست كل لفظة كلمة » .

ولذا فلا بد من مقياس ثان لضبط حدود الكلمة وتكريس وحدتها وضمان استحالة تفكيكها إلى وحدات مفيدة أصغر منها حجماً ؛ وإذا كان مقياس الشكل لا يكفي لذلك فلا مناص من الركون إلى المعنى ؛ فالكلمة بصفتها الوحدة الدنيا المفيدة تتحدد بما تفيده من معنى وبكيفية إفادتها لـه .

وأول ما ينبغي أن يتوفر من الشروط لتعتبر الكلمة كلمة ما يسميـه النحاة « الـوضع » أو « القصـد » ، أي الدلالـة على معنى بمقتضى تواضـع متكلمي اللغة ، فما كان من الألفاظ أو الأصوات دالاً بالطبع كالسعال مثلاً لا يمكن بحال من الأحوال أن يعتبر من قبيل الكلمات .

أما الشرط الثاني فهو إفراد المعنى ، لكن كيف يمكن التأكد منه والمعنى ـ كما هو معلوم ـ قابل للتأويل ، فهو ليس مما يدركه الإنسان إدراكاً حاسماً لكل جدال ، لذا فـلا بد من معيـار موضـوعي للبت في الإفراد أو التـركيب ؛ وهنا لا مناص من الرجوع إلى الشكل أي اللفظ ، فإفراد المعنى يقاس باللفظ الحامل له ؛ فلا يمكن للفظ أن يعتبر كلمة إلا إذا تعذرت تجزئته على أساس الربط بين كل جزء منه بجزء من أجزاء المعنى وفي هذا يقول ابن يعيش :

« واعتبار ذلك أن يدلّ مجموع اللفظ على معنى ولا يدل جزؤه على شيء من معناه ولا على غيره من حيث هو جزء له »[16].

ويـذهب الإستراباـدي إلى أبعد من ذلـك عندمـا يقول معلقـاً على قول ابن الحاجب : « قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدلّ جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو ضرَب الدال على المصدر والزمـان أو

---

(16) المصدر السابق .

لا جزء له كمعنى ضَرْب ونَصْر »[17] .

فالإفراد ليس في ذات المعنى وإنما في طريقة التعبير عنه ، فقد يبدو المعنى قابلاً للتجزئة ، لكنه مع ذلك يعتبر مفرداً ويعتبر اللفظ الحامل له كلمة واحدة إذا لم يتسن أن نعيّن لكل جزء منه ما يقابله من اللفظ ؛ فصيغة الماضي المسند إلى الغائب المفرد تفيد ضمنياً الحدث والزمان ؛ لكن ليس من الممكن أن نحللها إلى قسمين موازيين للمعنيين المذكورين ؛ غير أننا قد نجد ألفاظاً قابلة للتجزئة مع أن النحاة لا يعتبرون كل واحدة منها كلمة ، هذا هو شأن الأعلام المركبة مثل « عبد الله » ، فهذه كلمة واحدة إذا ما استعملناها علَماً ، أما إذا استعملناها غير علَم استرجع كل من جزئيها معناه الخاص به وكوّن كلمة مستقلة ؛ وهكذا تبدو أهمية التواضع الذي أشرنا إليه آنفاً ، فالمهم هو ما يقصده المتكلم من الألفاظ المستعملة .

يمكن إذن أن نقول في نهاية هذه المرحلة من التحليل إنه يوجد نوع من التفاعل الجدلي بين اللفظ والمعنى أو الدال والمدلول في عملية تحديد الكلمة والتثبت من أنها وحدة دنيا مفيدة ليس دونها ما هو أصغر منها ؛ فالكلمة يمكن أن يتجزأ معناها ومع ذلك تعتبر كلمة واحدة إذا ما تعذر تجزئة لفظها كما يمكن أن يتجزأ لفظها بدون أن تعتبر أكثر من كلمة إذا ما استحالت تجزئة معناها .

لكن رغم كل هذا يمكن التساؤل عن حكم عدد من الصيغ والأشكال التي قد يثير تحليلها بعض المشاكل ؛ من ذلك مثلاً الفعل المضارع وصيغ الجموع والنسبة ، بل من ذلك أيضاً الحركات الإعرابية .

الواقع أن أمر هذه العناصر لم يخف عن النحاة وقد أدى ببعضهم إلى عمق في التحليل يلفت الانتباه بصفة خاصة ؛ وفعلاً قد وضع الإستراباذي مشكل نماذج من الصيغ التي يظنها الناس عادة كلمات وقال في ذلك :

« إن قيل إن قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه إذ الواو تدلّ على الجمعية والألف

---

(17) شرح الكافية ج 1 ص 22 .

على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضاً ، وكذا تاء التأنيث في قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألِفا التأنيث فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركباً وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين » .

بعبارة أخرى يمكن في الصيغ المذكورة تعيين عدد من الأجزاء موازٍ لعدد العناصر المعنوية المستفادة منها . وجواب الرضيّ أن كلاًّ من هذه الصيغ كلمتان لكن كل اثنتين منها « صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فأعرب المركب إعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة » .

وقد انجرّ عن « شدة الامتزاج » هذه تسكين فاء الفعل في المضارع مثلاً وما يطرأ من تغيير على بنية الاسم المنسوب كما يحصل في « علوي » ؛ لكن رغم ذلك ورغم ظاهر الأمر في هذه الصيغ فإن النحوي يرى فيها أكثر من كلمة ويحللها على أساس ذلك .

ويذهب الإسترابادي إلى أبعد من ذلك في التمييز بين عناصر ما يبدو كلمة واحدة فيعتبر أن الحركات الإعرابية شأنها شأن حروف المضارعة مثلاً أو ياء النسبة أو غير ذلك من العناصر التي ذكرناها آنفاً على لسانه ، فهي تكوّن مع الكلمة التي تلحقها كلمتين امتزجتا إلى حد أن بدتا كلمة واحدة ، وهذه النظرة إلى الأمور ناتجة في الواقع عن حرص صاحبها على إيجاد تطابق منطقي بين المنطلقات والنتائج ؛ فإذا كان الإفراد باعتباره شرطاً للكلمة يقاس بألا يدل جزء اللفظ على جزء من معناه فإنه يتحتم أن ينظر إلى علامة الإعراب على أنها وحدة قابلة لأن تقتطع من اللفظ بمقتضى دلالتها على معنى نحوي ، ومن الطبيعي أن تكتسب تبعاً لذلك حكم الكلمة .

وهكذا يبدو لنا أن حكم الكلمة عند الذين تعمقوا في هذا المفهوم من نحاة العربية يختلف اختلافاً واضحاً عن حكمها في الاعتقاد السائد وربما في نظر

---

(18) المصدر المذكور ج 1 ص 25 ـ 26 .

اللسانيين أنفسهم ؛ فرغم حيرة البعض من هؤلاء إزاء تعريفها تعريفاً علمياً[19] فإن منهم من عرفها بأنها « الصيغة الدنيا المنفصلة »[20] وذلك على أساس مقابلتها بالصيغة المتصلة أي التي لا نجدها البتة مستقلة عن غيرها منفصلة عنه ؛ ومن هنا تبدو الكلمة عند الإستراباذي أقرب إلى مفهوم « اللفظم » منها إلى التصور العادي لهذه الوحدة .

على أن هذا المنهج في التحليل لا يفض كلّ المشاكل ؛ فالأمثلة المذكورة إلى حد الآن أمكن الإقرار بأن كل واحد منها يمثل كلمتين أو أكثر لأنها قابلة لأن تجزأ أجزاء متتابعة مما يمكّن من ضبط حدود كل جزء في النطق أو الكتابة . لكن ما حكم الألفاظ المفيددة لأكثر من معنى مثل لفظ الماضي المسند إلى الغائب المفرد وجموع التكسير واسم الفاعل واسم المفعول والتصغير ؟ . . . لماذا نعتبر المضارع مثلاً متكوناً من كلمتين خلافاً للماضي ؟ لماذا لا نقرّ وجود كلمتين في جموع التكسير أو اسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة ؟ . . . فمما لا شك فيه أنه يمكن في كل هذه الألفاظ تعيينُ معنيين بل تعيينُ اللفظين الحاملين لهما . وقد تناول ابن جني مثل هذه الألفاظ بالتحليل فقال في مرقاة مثلاً : « فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقيّ وكسر الميم يدل أنها مما يعتمل عليه وبه كالمطرقة والمئزر والمنجل . . . وكذلك اسم الفاعل ـ نحو قائم وقاعد ـ لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل »[21] .

الواقع أن الإستراباذي لم يغفل عن هذه القضية وسعى إلى الجواب عن التساؤل الممكن في شأنها . « فالاعتراض بهذه الكلم وارد » حسب تعبيره إذ أن الماضي مثلاً يفيد معنيين : الحدث وهو « مدلول حروفه المرتبة » ، والزمن وهو « مدلول وزنه الطارىء على حروفه » ، « والوزن جزء اللفظ إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيّناً » . وكذلك الشأن بالنسبة إلى سائر الأمثلة المذكورة فمعنى الجمع والتصغير والفاعل

---

(19) انظر : A. Martinet: Eléments de linguistique générale ص 115 وما بعدها .

(20) نظر : J. Lyons: Linguistique générale ص 154 وما بعدها .

(21) الخصائص ج 3 ص 100 ـ 101 .

والمفعول والآلة مستفاد من « الحركات الطارئة مع الحرف الزائد » .

لا ينكر شارح « الكافية » هذه الإمكانية في التحليل ولكنه لا يبدو مسلماً بوجود كلمتين في هذه الألفاظ ولا يعتبر « الوزن الطارىء كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة » على غرار ما أقرّه في المضارع أو المثنّى أو الجمع السالم ؛ وهو يجتنب الاعتراض بمزيد من التدقيق لمعنى التركيب في اللفظ ؛ فاللفظ المركب ـ أي الذي يؤدي تفكيكه إلى إقرار أكثر من كلمة هو حسب تعبيره «ما يدلّ جزؤه على جزء معناه وأحد الجزئين متعقب للآخر » فإذا طبقنا هذا التحديد على الكلمات المعنية بالاعتراض المذكور تبين لنا أن الأجزاء المفترضة فيها ليست متعاقبة ، لكل واحد منها حدوده الواضحة بل هي متداخلة ، فلئن دلت « أُسْد » مثلاً على معنى الحيوان ومعنى الجمع فإنه لا يمكن لنا أن نفصل في النطق الجزء الدال على المعنى الأول عن الجزء المفيد للمعنى الثاني لأن الجزئين مسموعان معاً كما يقول الإستراباذي[22] .

وبعبارة أخرى فاللفظة تعتبر كلمة واحدة ولو أفادت أكثر من معنى ما لم يتسنّ تفكيكها إلى أجزاء متتالية في النطق والسمع يقابل كل جزء منها جزءاً من المعنى ولا يعتدّ بإمكانية الفصل النظري بين الوزن والمادة لاعتبار اللفظة متكونة من كلمتين .

مجمل القول أن مفهوم الكلمة كان موضوع تساؤل وبحث في التراث النحوي العربي ؛ فاحتياج اللغوي إلى وحدة دنيا مفيدة يعتمدها في تحليل الكلام وتصنيف معطياته دعا إلى تمحيص هذا المفهوم وتحري الشروط اللازمة ليُكوّن وحدة غير قابلة للتجزئة إلى ما هو أصغر منها ؛ وقد أدى البحث في هذا الموضوع إلى إدراك تشعبه وصعوبة التمييز بين ما هو حقاً كلمة واحدة وما هو أكثر من كلمة ، خاصة إذا اكتفى الدارس بظواهر الأمور واعتمد على الكتابة أو عادة التلفظ . ويبدو لنا كما أسلفنا أن الكلمة في النحو العربي أقرب إلى مفهوم ما يسمى باللفظم عند اللسانيين منها إلى المفهوم العادي للكلمة والمقابل للمصطلح الفرنسي : mot أو الإنكليزي word المستعملين في نحو اللغات

(22) شرح الكافية ج 1 ص 26 .

الغربية ؛ وفي هذا دليل على المستوى الذي وصل إليه النحو العربي في التحليل .

ويمكن اعتماداً على المقاييس المتوخاة تحديد الكلمة عند النحاة العرب بأنها الوحدة اللفظية التي لا يدلّ جزء منها على جزء من معناها ، وعلى أساس هذا يمكن تصنيف ما يسمى باللفظة إلى ثلاثة أصناف :

- صنف لا يمكن تجزئته البتة لا عملياً ولا نظرياً ويجب اعتباره كلمة أي وحدة دنيا لا تتضمن وحدة دنيا مفيدة أصغر منها .
- صنف يمكن تجزئته نظرياً بتجريد الصيغة من المادة الصوتية وتعيين معنى لكل من هذين الجزئين النظريين ، وهذا يجب أيضاً أن يعتبر كلمة لأنه لا يمكن الفصل بين الجزئين في النطق .
- صنف يمكن تجزئته إلى جزئين متعاقبين أو أكثر ومقابلة كل جزء بمعناه ، وهذا الصنف ينبغي أن يحلل ـ رغم الظواهر ـ إلى أكثر من كلمة .

الجملة في نظر النحاة العرب(*)

من المبادىء الملتزمة في علم اللغة الحديث أن تتخذ الجملة أساس كل دراسة نحوية وأن تكون بداية كل وصف لغوي ونهايته[1] ، وأن يحلل الكلام لا على أساس الألفاظ التي يتألف منها وإنما باعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة وما تكونه بفضل تلك العلاقة من وحدات قائمة الذات لا تحتاج إلى ما يتممها . بل إن مفهوم الكلمة التقليدي من حيث هي مجموعة أصوات مستقلة ومن حيث محافظتها على كيانها داخل الجملة هو نفسه موضوع نقاش إن لم نقل إن اللغويين المعاصرين يرفضونه ويحاولون تحديداً جديداً للعناصر المؤلفة للجملة يراعى فيه كثافة تلك العناصر ومدى ارتباط بعضها ببعض ونوع العلاقة التي بينها[2] . وقد شرع بعد في نشر كتب تدرس نحو بعض اللغات الحية على أساس الجملة تنطلق منها وترجع إليها كل شيء في كل حين وآونة[3] .

(*) نشر في حوليّات الجامعة التّونسيّة ، 3 (1966) ، ص ص 35 ـ 46 .

(1) انظر في هذا الصـدد كتاب : Eléments de Syntaxe Structurale: Lucien Tesnière باريس 1959 وهذا الكتاب هو محاولة لوضع نحو يعتمد ما وصلت إليـه البحوث اللغـوية في العصـر الحديث من نتائج .

(2) انظر فصلاً لأندري مارتناي (André Martinet) في مجلة ديوجان (Diogène) بعددها الصادر سنة 1965 من ص 39 إلى ص 53 .

(3) نذكر منها على سبيل المثال :

Eléments de linguistique descriptive: Maurice Dessainte (Bruxelles 1960).
L'analyse grammaricalte: Maurice Dessainte (La Procure 1962).
Structure immanente de la langue française: Kund Togby (Paris 1965).

ولا شك في أن دراسة النحو على هذه الطريقة تغيّر ملامحه وتجعله أكثر نجاعة لتفهم اللغة واستكناه أسرارها وتقدير إمكانياتها حق قدرها ، إلا أنه عندما نتحدث عن العربية فإنه لا يمكننا أن نغض النظر عن التراث النحوي الذي تراكم أثناء عصور طويلة ، واشتمل على مصنفات ما زالت لها قيمة لا تنكر تضمنت في طياتها آراء تدل على تفكير عميق وملاحظات لم تفقد بعدما اتسمت به من سداد ، ولو رمنا أن نغض عنها النظر لما تسنى لنا ذلك لشدّة تأثيرها فينا وتلوينها لتكويننا ، ولذا قد يحسن أن تراعِيَ كلُّ محاولة لإحياء نحو العربية وتغذيته بالنظريات اللغوية الحديثة ما جاءت به أمهات الكتب النحوية القديمة وأن يمحّص ذلك ويُنتقى منه ما يعتبر مفيداً . وهذا ما جعلنا نهتم بدراسة النحاة العرب للجملة ونحاول أن نضبط النواحي الأساسية التي استرعت انتباههم ونتفهم الطريقة التي توخوها في ذلك .

وأول ما يسترعي انتباه الناظر في أشهر مصنفات النحو ككتاب سيبويه وشرح المفصل لابن يعيش أننا لا نجد فيها أبواباً أو فصولاً خاصّة بدراسة الجملة من حيث أنواعها وأنواع عناصرها ومختلف وظائفها، ولا يعني هذا أنها خالية من كل إشارة إلى الجملة، وإنما معناه أن دراسة الجملة كانت رهينة دراسة المفردات لا يُكترث لها إلا إذا أمكن لها أن تعوض المفرد ، ولذا تجد حديثاً عنها في بعض الأبواب مثل التي تخصص لدراسة الحال[4] والنعت[5] والخبر[6] والشرط وجوابه[7] والمضاف[8] . . . ولئن وجدنا في هذه الدراسة المشتتة ملاحظات كثيرة لا تخلو من فائدة أحياناً فإننا لا نجدها تنم عن نظرة شاملة تلم بعناصر الجملة على أساس الوحدة التي بينها ، ولا نشعر بأن الجملة تدرس لذاتها بَل نفهم أنها لم تدرس إلا عرضاً ولم يُعْتَنَ بها إلا لإتمام الأبواب المخصصة للمفردات ، وقد ظلت العناية بالجملة محدودة طيلة قرون ، ويمكن أن نعتبر أن

---

(4) انظر مثلاً شرح المفصل لابن يعيش ج 2 ابتداءً من صفحة 65 (إدارة الطباعة المنيرية بمصر) .
(5) نفس المصدر ج 3 ابتداء من ص 52 .
(6) نفس المصدر ج 1 ابتداء من ص 88 إلى آخر الجزء ، ج 2 ابتداء من ص 2 .
(7) نفس المصدر ج 8 ،
(8) نفس المصدر ج 3 ابتداء من ص 15 .

ابن هشام[9] هو أول من أدرك فائدة تخصيص باب للنظر في الجملة باعتبارها قاعدة الكلام ووحدته الأساسية ، وقد أفرد لها باباً في كل من كتابيه مغني اللبيب[10] وشرح مقدمة الإعراب[11] ، ومن طريف ما يلاحظ عنده أنه استهل كتابه الثاني بدراسة الجملة ولعل في ذلك ما يدل على شعوره بأهميتها وإدراكه أن الدراسة النحوية ينبغي أن تنطلق منها إذا أريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه ، إلا أن ابن هشام لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقاً في أمهات الكتب النحوية ؛ ولئن كان ذلك لا يخلو من فائدة فإنه لا يضيف شيئاً إلى ما حصل بعد ولا يعتبر تلافياً لما أهملته الدراسات القديمة من جوانب جديرة بالعناية لا يمكن التخلي عنها في دراسة شاملة للجملة .

فما هي الجوانب التي حظيت بعناية النحاة العرب وما هي المظاهر التي أهملت أو كادت تهمل ؟

أول ناحية كفيلة بالاهتمام هي المصطلحات التي يطلقها النحاة على ما نسميه الجملة ، فلا يظهر أنهم كانوا في البداية يستعملون مصطلحاً تبلور فيه ما تتميّز به الجملة من تركيب خاص ، وهذا ما يلاحظ عند سيبويه عندما يتحدث عن الجملة مطلقاً عليها عبارة « المسند والمسند إليه »[12] مشيراً بذلك إلى الالتحام الذي يحصل بين هذين العنصرين . وتجد كذلك في أمهات الكتب تردداً بين مصطلحين لا يميّز بينهما النحاة وهما الكلام والجملة ، فنرى الزمخشري وابن يعيش يقتفيان أثر ابن جنّي[13] فيقول الأول : « والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى . . . ويسمى الجملة »[14] .

(9) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المقري من نحاة القرن الثامن 708 ـ 761، 1309 ـ 1360 .

(10) انظر ج 2 من ص 41 إلى ص 71 (ط. مطبعة التقدم العلمية بمصر) .

(11) انظر ج 1 من ص 45 إلى ص 126 .

(12) ج 1 ص 7 (ط القاهرة) يقول سيبويه : « هذا باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه . . . » .

(13) الخصائص ج 1 ص 32 ـ ط دار الكتب .

(14) شرح المفصل ج 1 ص 20 .

ويضيف الأول قائلاً : « الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والإسمية نوع له يصدق إطلاقه كما أن الكلمة جنس للمفردات »[15] .

على أننا نلاحظ في كلام ابن يعيش محاولة للتمييز بين المصطلحين تقوم على اعتبار « الكلام » أعم من الجملة ، ولعل هذا الفرق هو أساس التمييز الذي يشير إليه ابن هشام ، فهو يفصل بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلى تركيب أو كلمات تتمم معناه وبين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه ولكنها لا تكوّن معنى مستقلاً ، فلا بد أن ترد في تركيب ترتبط به ارتباطاً جوهرياً وهذا ما يفهم من قوله : « الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدإ وخبره وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس كلاماً . . . »[16] ولئن لم يقع العمل بهذا التمييز ولم يستغل في التحليل النحوي لإزالة الالتباس من الحديث الخاص بالجملة فإنه يدل على أن بعض النحاة العرب قد شعروا بضرورة الفصل بين صنفين من التراكيب لا يمكن الخلط بينهما .

ثم إنهم ، بالإضافة إلى اهتدائهم إلى هذه الناحية الهامّة ، قد عرّفوا الجملة تعريفاً روعيت فيه جوانب أساسية . فقد راعوا في تحديدها مفهوم الإسناد ومفهوم الإفادة . فالجملة في نظرهم هو ما تركب من مسند ومسند إليه ، ومعنى ذلك أنها لا بد أن تتركب من عنصرين أساسيين أحدهما يمثل محور الحديث أو الموضوع الذي احتاج المتكلم أن يتكلم في شأنه ، ويمثل الآخر ما يقوله المتكلم في شأن هذا المحور ويتحدث به عنه . وجدير بالملاحظة أن مفهوم

---

(15) المصدر السابق ج 1 ص 21 .

(16) مغني اللبيب ج 11 ص 42 ـ هذا التمييز يذكرنا بما نجده في الفرنسية من تمييز بين **phrase** و **proposition** .

الإسناد يرجع إلى أقدم عصور النحو العربي إذ أنك تجده عند سيبويه[17] . وقد حاولوا تحديد هذا المفهوم تحديداً يزيل عنه كل لبس . فابن يعيش يقارنه بتركيب الإفراد ويستنتج من ذلك أنه عن التركيب الإسنادي ينشأ في الجملة التحام يجعل منها لا مجموعة معان يضاف بعضها إلى بعض ، بل معنى جديداً كليّاً موحداً[18] . وهم يميزون ، زيادة على ذلك ، بين العناصر الأصلية التي تتكون من المسند والمسند إليه والتي لا يتم تركيب الجملة بدونها وبين بقية العناصر التي ليست ضرورية لاكتمال التركيب ولهذا يسمونها فضلة[19] .

أما مفهوم الإفادة فهو كذلك جانب قار من جوانب تعريفهم الجملة . فهي كل « لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه »[20] ، أو هي « اللفظ المفيد »[21] « والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه »[22] ، فالإفادة مقترنة إذن باستقلال الجملة وعدم احتياجها إلى ما يتمم معناها ؛ ومن هنا يتراءى مظهر آخر للجملة وهو أنها وحدة الكلام أو هي كما يقول ابن جني « قاعدة الحديث »[23] ، فلا مناص من ضبط حدودها ليتسنى للنحوي أن يقوم بعمله إذ أنها أساس كل تحليل وهذا هو بدون شك السبب الذي دفع النحاة إلى تعريفها في مقدمة مؤلفاتهم قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصّلة .

وأثناء دراسة هذه العناصر لاحظ النحاة العرب أن الألفاظ التي يمكن أن تكون مسنداً ليست دائماً من جنس واحد ، وهذا ما دعا إلى تقسيم الجمل العربية إلى فعلية واسمية ؛ ومبدأ التقسيم هذا هام جداً يدل على حرص النحاة على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الإمكانيات ، إلا أن هؤلاء لم يراعوا في تقسيمهم إلا مرتبة المسند إليه ، فقد أهملوا نوع المسند واعتبروا أن الجملة

---

(17) انظر المذكرة عدد 12 .
(18) شرح المفصل ج 1 ص 20 .
(19) انظر مثلاً شرح المفصل ج 11 ص 55 .
(20) المصدر السابق ج 1 ص 18 .
(21) شرح مقدمة الإعراب ج 1 ص 16 .
(22) مغني اللبيب ج 11 ص 42 .
(23) الخصائص ج 1 ص 29 .

الإسمية هي التي بدئت باسم وإن تضمنت فعلاً ، والفعلية هي التي بدئت بفعل[24] . وتعريف نوعي الجملة هذا لا يعبر عن العلاقة التي يمكن أن توجد بين المسند والمسند إليه بل إنه لا يعتبرها مقياساً للتمييز بين النوعين وهذا يتضح خاصّة في عدم الاكتراث بالوظيفة التي يقوم بها المبتدأ المشفوع بفعل في أداء المعنى ، ومعلوم أن له دائماً قيمة الفاعل أو قيمة المفعول أو ما يقوم مقامه مما يؤهل الجملة التي تبدأ باسم متبوع بفعل لأن تعتبر فعلية[25]، ولا يخفى أن اعتبارها اسمية دائماً يضطر النحوي أحياناً إلى تكلّف في التأويل، والتجاء إلى التقدير، وافتراض استتار عناصر لو أبرزها إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة لا يمكن أن توجد في الواقع بحال من الأحوال.

على أن التمييز بين نوعي الجملة على أساس ما تستهل به ، وإن اعتبره عامّة الناس بديهياً ، لا يظهر أنه لاقى من الإجماع ما تلاقيه البديهيات عادة ، فلقد اختلف النحاة في شأنه ، ورأى الكوفيون أنه يمكن اعتبار الجملة التي تقدم فيها المسند إليه على الفعل فعلية قدم فيها الفاعل[26] ، ولم يمانع المبرد وابن مالك[27] في فعليتها ، إلا أنهما اعتبرا أنه ينبغي إذ ذاك تقدير فعل قبل الاسم المبدوء به ، ويرجح ابن هشام نفسه أن « الجملة المعطوفة من نوع قعد عمرو وزيد قام » فعلية « للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين »[28] .

هذا الاختلاف يدل دلالة واضحة على تردد القدماء في نوع الجملة التي استهلت باسم متبوع بفعل ، إلا أن هذا التردد لم يمنع جل النحاة من اعتبارها

(24) مغني اللبيب ج 11 ص 45 .

(25) الفرق الوحيد الذي يمكن مراعاته بين هذه الجملة والجملة المبدوءة بفعل فرق بلاغي .

(26) مغني اللبيب ج 11 ص 44 على أن ابن الأنباري لم يشر إلى ذلك في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف .

(27) المبرد: 210 ـ 285/898 ـ 826 .

ابن مالك : جمال الدين بن عبد الله بن مالك ولد بالأندلس سنة 600/1204 ـ 1203 وتوفي بدمشق سنة 672/1274.

(28) مغني اللبيب ج 11 ص 44 .

اسمية فحللوها على هذا الأساس ، واستنتجوا من ذلك كل ما اقتضاه منطقهم من نتائج .

ومن نتائج هذه الطريقة في تصنيف الجمل التضييق في إمكانيات ترتيب عناصر الجملة وخاصة الفعلية ، ذلك أنه لا يمكن للفاعل في نظرهم أن يتقدم على الفعل لأن ذلك يغير نوع الجملة ويفقدها صبغتها الفعلية ، فلا يبقى للمتكلم إلا أن يتصرّف في ترتيب بعض العناصر المتممة ، فإذا ما اعتبرنا أن تقديم عنصر من عناصر الجملة أو تأخيره عن مرتبته الطبيعية كثيراً ما يكون لغاية بلاغية وجب أن نستخلص أن الجملة الفعلية كما يعرفها جل النحاة موسومة بضرب من القصور من حيث طاقتها التعبيرية إذ لا يمكن في نطاقها إبراز الفاعل بتقديمه ، ولم يخف ذلك عن علماء البلاغة فهم ـ وإن لم يرفضوا ما ذهب إليه النحاة من اعتبارات ـ أشاروا إلى قيمة تقديم المسند إليه في الجملة المتضمنة لفعل معتبرين أن علاقة هذين العنصرين لا تختلف في مستوى المعاني عن علاقة الفاعل بالفعل[29] ، ولئن أمكن اعتبار تعليقات علماء البلاغة تلافياً لما في نظرية النحاة من تكلف فإنه لا يمكن ألّا نلاحظ أنه لا انسجام هنا بين النحو والبلاغة ، وأن معطيات النحو في هذا المجال لا يمكن أن يستغلها من يدرس الأسلوب إلا بتأويلها والتفطن إلى صبغتها الشكلية[30] .

ومن المسائل التي لا يمكن بدونها أن تدرس الجملة دراسة مرضية مسألة الربط بين عناصرها من ناحية وبين الجمل من ناحية أخرى ، وقد أولى النحاة العرب هذه المسألة عناية كبيرة فضبطوا مظاهرها ، ووضحوا شروطها ، واستقصوا ذلك استقصاء أدى بهم أحياناً إلى التوغّل في مجالات الافتراض والتقدير ، فقد شغل موضوع الربط بالهم في الجملة الاسمية خاصّة إلى درجة أنهم ، كلما كان الرابط معنوياً لا يبرز في صورة لفظ ، افترضوا تضمّن الخبر

---

(29) انظر مثلاً حديث عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير في كتاب دلائل الإعجاز من ص 72 إلى ص 93 (ط القاهرة 1961) .

(30) كل هذا بالإضافة إلى أن حصر الجملة الفعلية في التي تبدأ بفعل قد أدى إلى تأويلات في شأن الفاعل وإسناد صبغة الضمير إلى أصوات هي إلى علامات المطابقة أقرب .

لضمير عائد على المبتدإ ، وقد حصر بعضهم ذلك في الخبر المشتق وعممه الآخرون واعتبروه متضمّناً في الاسم الجامد(31) .

ولم ينظروا إلى موضوع مختلف الروابط كموضوع في حد ذاته ، ولم يُدرس في جميع الحالات بالرجوع إلى الجملة من حيث هي وحدة الكلام وقاعدته ومن حيث إن هذه الروابط لا تتجلى قيمتها إلا داخل الجملة ، فبعضها درس في نطاق دراسة عدد من الجمل كالضمائر والفاء التي تعرف بالرابطة للجواب ، والبعض درس في نطاق الأدوات كحروف الجر وحروف العطف ، والبعض الآخر درس باعتباره عوامل لها تأثير في حركات الكلمات الموالية لها كأدوات النصب ، ويجدر هنا أن نلاحظ أن الواو هي الأداة التي حظيت بعناية أكثر من أية أداة أخرى ، درست في نطاق النحو ، وحاول علماء البلاغة أن يضبطوا شروط استعمالها بالرجوع إلى مقتضيات المعنى(32) .

ولئن كان هذا التشتت في دراسة طرق الربط يمكن تبريره بالغاية التعليمية التي ترمي إليها كل المؤلفات النحوية القديمة ، وإن طالت واتسع نطاقها ، فليس من شأنه أن يعين على الإلمام بهذا المظهر من مظاهر التراكيب العربية ؛ ومعلوم أن طرق الربط داخل الجملة الواحدة وبين الجمل تكون بالإضافة إلى ترتيب عناصر الجملة أخص ما تمتاز به اللغات إذا هي أساس بنية الكلام والصورة التي تنتظم حسبها الألفاظ ويتصل بعضها ببعض فكل وصف للغة ما لا يولي هذه الناحية حقها من العناية ، ولا يعتبرها أساسية ، لا يمكن أن يكون مصوّراً لتلك تصويراً يبرز روحها ، ويضبط مقوماتها الجوهرية ، ويوضح طرافتها .

ولعلّ الناحية الوحيدة التي فكر بعض النحاة في إفراد باب خاص بها ضمن أبواب مؤلفاتهم هي ما يمكن أن نسميه وظيفة الجملة ، وقد كانت دراسة هذا الموضوع في بداية الأمر موزعة على أبواب مختلفة(33) وأول من جمعها في باب

---

(31) شرح المفصل ج 1 ص 88 ـ 87 .

(32) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني ص 21 وما بعدها وص 230 وما بعدها .

(33) انظر المذكرات عدد 4 و 5 و 6 و 7 و 8 .

واحد حسب المصادر التي لدينا ابن هشام في كتابيه مغني اللبيب[34] وشرح مقدمة الإعراب[35]

وقد التزم النحاة العرب في استعراضهم لوظائف الجملة الطريقة المتوخاة في المفردات ، لهذا نظروا إلى الجملة من حيث إمكانية قيامها بالوظيفة التي يقوم بها المفرد فالأصل في نظرهم أن الجملة لا تحل محلّ المفرد[36] ولكنها قد تنوب عنه ، وعلى هذا الأساس يوجد صنفان من الجمل وهما الجمل التي لا محل لها من الاعراب والجمل التي لها محل[37] ، فهذه يقدر لها حكم من أحكام المفرد أي الرفع والنصب والجر والجزم وتلك لا يمكن أن تجرى عليها هذه الأحكام ؛ ومما لا شك فيه أن بعض المصطلحات التي تطلق على الجمل بصنفيها تتضمن إشارة إلى ما تؤديه الجملة المعنية بالأمر من معنى أو بعبارة أخرى إلى مساهمتها في تكوين المعنى أو إتمامه ، ذلك هو شأن المصطلحات التي من نوع ابتدائية وجواب للقسم وتفسيرية وخبرية .

إلا أن تصنيف النحاة للجمل يعوزه الاستقصاء، فقد أهملوا جانباً من الجمل رغم أن لها في أداء المعنى وظيفة لا يمكن أن تنكر وأنها تقوم بوظائف يمكن أن يقوم بها المفرد، ذلك هو شأن الجملة الواقعة فاعلاً والجملة الواقعة مبتدأ والجملة الواقعة مستثنى[38] والجملة الواقعة مفعولاً مطلقاً ومفعولاً لأجله وبصفة أعم كل الجمل

---

(34) ج 11 ابتداء من ص 41 .

(35) ج 1 من ص 45 إلى ص 126 .

(36) مغني اللبيب ج 11 ص 46 .

(37) الجمل التي لا محل لها من الإعراب هي : الابتدائية - الاعتراضية - التفسيرية - الواقعة - جواباً للقسم - الواقعة جواب شرط غير جازم أو جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء - الواقعة صلة للموصل - المعطوفة على جملة لا محل لها ، أما الجمل التي لها محل فهي : الواقعة خبراً - الواقعة نعتاً - الواقعة مفعولاً به - الواقعة مضافاً إليها - الواقعة بعد فاء أو جواباً لشرط جازم - المعطوفة على جملة لها محل .

(38) على أن ابن هشام يشير إلى أن الجملة يمكنْ أن تكون مسنداً إليها نحو ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . . . ﴾ و « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » إلا أنه يرى أنك إذا قدرت في هذه « أن تسمع » لا يمكن أن تعتبر مسنداً إليها وهذا لا يخلو من غرابة . كما أنه يشير إلى إمكانية وقوع الجملة موقع المستثنى نحو « لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله » انظر مغني اللبيب ج 11 ص 71 .

المسبوقة بحرف جر ولا يخفى أن هـذا النوع كفيـل بأن يؤدّي من المعـاني ما لا يمكن إحصاؤه إلا باستقراء أمهات الكتب الأدبية[39] .

ثم إن قياسهم الجملة على المفرد جعلهم يستعملون مصطلحات لا تفي في كثير من الأحيان بالمعاني التي تؤديها الجملة ، فإذا دلّ الحال مثلاً ، عندما يأتي مفرداً ، على الحالة الحقيقية ، فإن الجملة التي تسمى حالية تعبّر عن معان كثيـرة متنوعـة منهـا الحـالـة[40] والسبب أو الغـايـة[41] وتحـديـد الـزمن[42] والمقابلة[43] . وقد أدت بهم طريقتهم تلك إلى اعتماد جانب الشكل في تبويب الجمل وإهمال المعنى ، ومن ذلك تمييزهم بين الجملة النعتية والجملة الحالية على أساس تنكير الاسم الذي تعود عليه الأولى وتعريف الاسم الذي تعود عليه الثانية بينما كثيراً ما نلاحظ أنه لا فرق بين ما تؤديه كلتاهما من معان[44] .

واقتصار عنايتهم على شكل الجملة وأسلوب ارتباطها ببقية الكلام جعلهم في أحيان عديدة يستعملون مصطلحات تنبه إلى ذلك الجانب فقط ، ولا تمكّن من ضبط مساهمة الجملة في المعنى العام ، ومثال ذلك الجملة الاعتراضية ، ومعلوم أن لفظة « اعتراضية » لا تفيد سوى أن هذا النوع من الجمل يقحم بين عناصر الجملة الأصلية ، فتتحول بعض هذه العناصـر عن مرتبتهـا الطبيعيـة ، ولا شك في أن الجمل الاعتراضية تضيف إلى الكلام معنى جديداً لا يمكن أن يغفله الإنسان في تحليله الكلام إلى جمل مختلفة[45] .

---

(39) من الملاحظ أن المفردات المسبوقة بحرف جر كثيراً ما اقتصر في إعرابها على الشكل وأهملت الوظيفة المعنوية التي تؤديها .

(40) كأنك في جفن الردى وهو نائم (المتنبي) .

(41) أقول وقد ناحت بقربي حمامة (أبو فراس) - خرجت إلى حمص ألتمس الكسب (الأغاني) .

(42) وقد أغْتَدِي والطير في وكناتها (امرؤ القيس) .

(43) كيف أتكلم والفؤاد سيفهم (التوحيدي) .

(44) هكذا نلاحظ مثلاً أن الجملة التي يسمونها نعتية قد تفيد الغرض كما تفيده الجملة الحالية نحو فأمر له بمال ينفقه وبظهر يحمله ويحمل ثقله (الأغاني) .

(45) على سبيل المثال قد تكون الجملة الاعتراضية جملة الشرط نحو :

وإنـي وإن كنـت الأخيـر زمـانـه لآت بمـا لم تـسـتـطعـه الأوائـل

(المعري)

من كل هذا يتجلى لنا أن النحاة العرب ، بالتزامهم الإعراب المحلي ويمقارنتهم الجملة بالمفرد ، لم يلموا بمختلف المعاني التي يمكن أن تعبر عنها الجملة ولا يمكن أن يكون إعراب الجمل كبير الفائدة إذا لم يمكّن الإنسان من تحديد وظيفة كل جملة من الجمل التي يتركب منها الكلام وضبط المعنى الجديد الذي تضيفه إلى مجموعة المعاني ، ومن تفهم التكامل الحاصل بفضل ذلك ، وليس معنى هذا أنه يجب إهمال شكل الجملة وبنيتها ، فهذه الناحية لا يمكن إغفالها في تحليل الكلام إلا أنه لا يمكن الاكتفاء بها إذا كان التحليل يراد منه تفهم المعنى والإلمام بدقائقه .

وخلاصة القول أن النحاة القدامى قد درسوا الجملة دراسة ظهرت فيها آثار طريقتهم ، فقد اهتدوا إلى نواحٍ هامّة في الجملة وسجلوا ملاحظات وتعليقات ما زالت محتفظة بقيمتها ، فهم بذلك يقدمون إلى الدارس مادّة لا يمكن إغفالها ، إلا أن دراستهم هذه يعوزها ما نريده من تأليف وتنظيم كما أنها متأثرة ببعض المبادىء التي لا نجد لها تبريراً في واقع اللغة ، ملتزمة اتجاهاً ضيّق نطاقها ، خاضعة لقياس الجملة على المفردات مما يحول دون الإلمام بما يمكن أن يكون للجملة من ثراء معنوي ومن خصائص لا يشاركها المفرد فيها .

قضية الجملة الاسمية(*)

قسّم النحاة العرب الجملة إلى فعلية واسمية . والتمييز بين هذين الصنفين ليس مقصوراً على النحو العربي بل إن الدراسات اللغوية الحديثة تعتمده وتعتبره مفيداً من الناحية المنهجية ، كما أن وجود الصنفين ليس من خصائص اللغة العربية وحدها بل إنه ظاهرة تتجلى في عدد كبير من اللغات حتى قيل إن انعدام الجملة الإسمية لا تختص به إلا لغات معدودات ؛ ولا شك في أن وجود النوعين المذكورين تقتضيه حاجة الإنسان إلى ما يمكّنه من التعبير عن صنفين من المفاهيم لكل واحد منهما مواطنه الخاصّة وغاياته المضبوطة فاللغة تستجيب هكذا في مستوى الجملة لتلك الحاجة وتمد المتكلم بالتركيب الملائم لمقاصده أحسن ملاءَمة .

وهذا ما جعل أحد علماء اللغة المعاصرين إميل بنفنيست يحاول التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية اعتماداً على ما تؤديه كلتاهما من معان ؛ فالمعنى المستفاد من الجملة الفعلية يتسم في نظره بأنواع من التخصيص تؤهله ليكون صالحاً لظروف محدودة وزمان مضبوط مسنداً لضمير معيّن ؛ أما الجملة الاسمية فمعناها في نظره خال من كل ذلك إذ هي تسند إلى موضوع Sujet الكلام « صفة » لا تخصص بزمان ولا بغيره من وسائل التخصيص ولا علاقة نسبية بينها وبين الزمن الذي يحيط بالمتكلم فهي عبارة عن موازنة (équation) تحصل بين المسند إليه والمسند فتبرز التماثل التام أو الجزئي بين هذا وذاك ، والمسند في

(*) نشر في حوليات الجامعة التونسيّة ، 5 (1960) ، ص ص 7 ـ 16 .

هذه الحالة يمثل ناحية من ذات المسند إليه ؛ وهذا ما يؤهلها للتعبير عن الحقائق العامة والمبادىء القارة ، ويجعلها ملائمة للحِكَم والأمثال ، ويفسر استعمالها للاحتجاج وتقديم الأدلة لا لسرد الأخبار واستعراض الأحداث[1] .

فنوعا الجملة لا يتميّز أحدهما عن الآخر بنوع العناصر المكونة لها بقدر ما يتميّز بالمعنى الذي تؤديه . وإذا ما توخينا هذا المقياس نلاحظ أن حدود الجملة الاسمية تضِيق ضيقاً يحول دون اعتبار جملة مثل « القطار آت بعد حين » جملة اسمية رغم أن كل عناصرها من قبيل الأسماء وذلك لأنها تؤدي معنى فيه من الضبط ومن التحديد ما يجعله مساوياً لما يستفادُ من الفعل . وقد نحا هذا النحو مهدي المخزومي بدعوته إلى اعتبار الجمل التي جاء المسند فيها اسم فاعل أو اسم مفعول جملاً فعلية وأيده بدليل أن اسم الفاعل هو في الحقيقة فعل دائم كما سماه الكوفيون[2] . وهذه النظرة ـ وإن كنا لا نرفضها رفضاً باتاً ـ تحتاج إلى مزيد من الدرس والتمحيص وإلى تقدير كل النتائج التي تترتب عنها والتثبت من إمكانية ملاءمتها لكل الحالات ، ولا يتسنى ذلك إلا بإحصاء كل الاستعمالات والإحاطة بكل إمكانيات هذا النوع من التركيب .

على أن هذا المشكل أقل أهميّة في نظرنا من مشكل يثيره نوع آخر من الجمل يضمه النحاة إلى فصيلة الجملة الاسمية : ذلك هو شأن الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل مثل «الولد نام»، ومن أغرب ما يلاحظ أنه بمجرّد تأخير الاسم يصبح التركيب الحاصل من قبيل الجملة الفعلية في نظر النحاة .

ولقد طغت هذه النظرة على جميع التصانيف النحوية وقال بها أشهر النحاة والتزمت في تعليم النحو واعتبرت حقيقة لا مجال للحياد عنها ؛ وهذا ابن هشام يعرّف نوعي الجملة في كتابه مُغني اللبيب قائلاً :

« فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان » .

---

(1) Problèmes de Linguistique Générale ص 151 ـ 167 .

(2) في النحو العربي .

« والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد وضُرب اللص وكان زيد قائماً وظننته قائماً ويقوم زيد وقم »[3] .

وقد شعر المؤلف بما في عبارة « صدر الجملة » من التباس فقال موضحاً لكلامه :

« مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف . . . والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد فعلية ومن نحو فأيّ آيات الله تنكرون ومن نحو فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون فعلية لأن هذه الأسماء في نيّة التأخير . . . »[3] .

فأساس التمييز بين الجمل كما يتجلى من كلام ابن هشام هو قبل كل شيء نوع العنصر الذي بدىء به ، فإن كان هذا العنصر فعلاً كانت الجملة فعلية وإن كان اسماً كانت اسمية ، إلا أن ما يشترط في العنصر الأول إذا كان اسماً هو أن يكون مسنداً إليه ، على أن مفهوم المسند إليه لم يوضح ولم تضبط المقاييس لمعرفته ؛ فهل هي مقاييس متعلقة بدوره المعنوي وبأهميته في التعبير أم بحكمه في الإعراب ؟ فإذا كان المسند إليه يضبط بالنظر إلى أهمّيته في الكلام أي كان هو أساس الحديث ومنطلقه فإنا لا نرى لماذا لا تعتبر كلمة « فريقاً » في الآية السابقة الذكر مسنداً إليه إذ إن وضعها في صدر الجملة يدلّ على أهميتها وعلى أنها هي محور الحديث .

أما إذا كان المسند إليه يحدد اعتماداً على حكمه فما هو الحكم الخاص به ؟ هل هو الرفع أم النصب ؟ الرأي الذي أبداه أحد النحاة المعاصرين أن الرفع هو حكم[4] المسند إليه وما يتبعه ؛ ولكن كيف نفسر في هذه الحالة نصب الاسم الوارد بعد إن أو إحدى أخواتها ؟ والرأي عندنا أنه نظراً إلى ورود المسند إليه تارة مرفوعاً وطوراً منصوباً فلا مجال لتحديده بمراعاة حكمه .

والسؤال الذي يخطر ببال المتأمل في نظريات النحاة هو لماذا اعتبروا

---

(3) ج 1 ص 276 .

(4) إبراهيم مصطفى في كتابه : إحياء النحو .

الجملة المبدوءة باسم مردف بفعل جملةً اسمية؟

الجواب عن هذا السؤال نجده بلا شك في بعض المبادىء المعتمدة في النحو العربي ؛ ومن أهم هذه المبادىء أن علامات الإعراب تدل على المعاني المختلفة التي تؤديها الأسماء في الجملة[5] فعلامة إعراب الاسم رهينة ما نسميه بوظيفته في الكلام ، فالفاعل من شأنه أن يُرفع والمفعول من شأنـه أن يُنصب والمضاف إليه من شأنه أن يُجرّ ؛ وإذا كان الأمر كذلك فالاسم لا يعتبر مثلاً فاعلاً إلا متى رفع ، أما إذا تغيّر حكمه لسبب من الأسباب فمن الواجب أن تتغيّر طريقة إعرابه ، ولا يُكترث لما بينه وبين الفعل من روابط الفـاعلية ! ومن المعلوم أن الفاعل لا يتغيّر حكمه إذا تأخر عن الفعل ؛ أما إذا احتل صدر الجملة فهو عرضة لأن ينصب بإن أو إحدى أخواتها ولا يتسنى إذ ذاك ـ حسب منـطق النحاة ـ أن يعتبر فاعلاً .

ومن المبادىء الأخرى التي تعين على فهم هذا المنطق تحليلهم الكلام على أساس المحل من الإعراب واعتبارهم اللواحق التي تتصـل بالفعـل لبيان جنس الفاعل وعدده ضمائر أي أسماء . فالجملة حسب هذه النظرة مجموعة من المحلات من الإعراب ، فلكل اسم محلّ . والمحلّ الواحد لا يحتله إلا اسم واحد ولا يمكن أن يتسع لاسمين .

فإذا اعتبر مثلاً الاسم الوارد قبل الفعل في صيغـة الجمع فـاعلاً لم يبق للاحقة التي تظهر في الفعل محل من الإعراب ، فلذا وجب أن يبقى محل الفاعل شاغراً ليشغله الضمير المذكور وأن يُبحث للاسم المتقدم عن محل آخر ولم يجد النحاة أحسن من الابتداء محلاً له .

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم أن الاسم الوارد قبل الفعل لا تربطه بهذا الفعل دائماً علاقةُ الفاعلية بل قد تتمثل هذه العلاقة في المفعولية أو الإضافة كما هو الشأن في هذين المثالين :

---

(5) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص 243 ـ 244 .

الزائر حييته

الزائر حملت حقيبته

إلا أن هذه العلاقة المعنوية لم تخضع للأحكام المتفق عليها أي النصب بالنسبة إلى المفعول والجر بالنسبة إلى المضاف إليه ، فاتفاق الاسمين المبدوء بهما من حيث الإعراب يبرر غض النظر عما لكل منهما بما بعده من علاقة معنوية ويقتضي اعتبار كليهما مبتدأ .

ومن الملاحظ هنا أن مصطلح « المبتدأ » بمقتضى دلالته على مجرد مرتبة الكلمة في الجملة وخلوه من كل دلالة على علاقتها ببقية العناصر يلوح صالحاً لأن تنضوي تحته كلمات تؤدي وظائف مختلفة متباينة ولا تشترك فيما بينها إلا في الحكم أحياناً وفي احتلالها الصدارة دائماً .

لكل هذه الاعتبارات عُدّت الجملة المبدوءة باسم متبوع بفعل جملة اسمية وفضّل النحاة تشجم ما ينجم عن ذلك من تعقيد في التحليل على التزام واقع اللغة وطبيعة التركيب .

ولا يمكن للدارس في العصر الحديث أن يسلم بهذه النظرة وأن يقتفي أثر النحاة في تخريجاتهم المنطقية ، والأسباب الداعية إلى ذلك عديدة فمنها أنها تقتضي غض النظر عن نوع العناصر المكونة للجملة فالفعل لم يحسب له حساب وكأن وجوده لا يكسب الكلام صبغة خاصة ولا يمحضه لأداء معان لا تتسنى تأديتها بدونه .

وهي تقتضي من ناحية أخرى إهمال نوع العلاقة بين الفعل والاسم الوارد قبله ، وبهذا لا نجد في تحليل هذه الجملة أثراً للترابط المعنوي بين صدرها وبقية عناصرها ، وإهمال الترابط المذكور في التحليل النحوي قد يحول في نهاية الأمر دون الفهم الصحيح للكلام وتقدير طاقته التعبيرية حق قدرها .

ثم إن اعتبار هذا النوع من الجمل جملاً اسمية رهين إعراب صدرها في غالب الأحيان ، فهي تعتبر فعلية بمجرّد تغيّر حركة هذا الصدر من الرفع إلى النصب فجملة مثل : ﴿ **وأما ثمود فهديناهم** ﴾ تعتبر اسمية إذا قرئت ثمود

بالرفع ، فعليه إذا قرئت بالنصب ، والقراءتان موجودتان[6] . وهكذا فالتمييز بين الصنفين ليس رهين الجانب الشكلي فحسب بل هو مدعاة إلى الالتباس إذ الجملة الواحدة يمكن إرجاعها إلى هذا الصنف أو ذاك بدون أن يطرأ عليها ما يُغيِّر طبيعتها اللغوية .

وبالإضافة إلى كل ما تقدّم فإن اعتبار هذه الجملة اسمية ينجر عنه اعتبارها مركبة ، إذ إن صدرها لا يعد تابعاً للفعل الوارد بعدها وبمقتضى ذلك يخرج من حظيرة الجملة التي أساسها ذلك الفعل فيجب إذن أن يبحث له عن إطار آخر يمكن أن يندرج فيه ، ولا يخفى ما في هذه النظرة من تعقيد في تحليل جملة لا شك في بساطتها ولا يوحي ظاهرها بأنها مركبة بل إن تركيبها المزعوم ليس سوى تصوّر ذهني لا يمت إلى الواقع بصلة .

وهكذا يتضح أن اعتبار الجملة المبدوءة باسم أُردف بفعل اسمية اعتبار لا تؤيده المعطيات الملموسة ولا يبرره الواقع اللغوي وليست له أية مزية منهجية سوى أنه يدعو إلى التشبث بالشكليات من ناحية أولى ، ويتسبب في الالتباس من ناحية ثانية ويجر إلى التعقيد من ناحية ثالثة ، ويكفي دليلاً على أن هذه الطريقة في التمييز بين صنفي الجملة غير مقنعة أنها لا تمد الدارس بمقياس مضبوط يجنّب الخلط بين هذين الصنفين .

النتيجة من كل هذا أن الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ينبغي أن يقع على أساس آخر وهو نوع العناصر الأصلية المكوّنة لكل واحدة منهما ، فلا تعتبر الجملة اسمية إلا إذا خلت من الفعل ، وتوضع في صنف الجمل الفعلية كل جملة تضمنت فعلاً بغض النظر عن مرتبته .

ولقد اعتمد هذا الأساس مهدي المخزومي عندما قال[7] : « الجملة الفعلية هي ما كان المسند فيها فعلاً سواء أتقدم المسند إليه أم تأخر» .

إلا أنه لم يتعرض لمختلف المشاكل التي يمكن أن يثيرها هذا الاعتبار

---

(6) سيبويه : الكتاب ج 1 ص 81 ـ 82، ط. ع. هارون ـ 1385 ـ 1966 .

(7) في النحو العربي ص 47 .

المخالف لما ألفه الناس من آراء في هذا المجال ، ولعل إهماله لهذه المشاكل وإعراضه عن تقديم حلول لها راجعان إلى أنه اقتصر على مثال واحد هو : « البدر طلع » ؛ ولا يخفى أن هذا المثال لا يثير أي مشكل نظراً إلى أن الاسم مفرد مذكر وأن علاقته بالفعل هي الفاعلية فالفعل لم يقترن بما يسميه النحاة ضميراً ويعتبرونه فاعلاً ، والاسم مرفوع ، وبهذا يخضع لحكم الفاعل .

إلا أن الجمل الفعلية المبدوءة باسم لا تأتي حسب هذا النمط فقط ، فعلاقة الاسم بالفعل الذي بعده ليست الفاعلية دائماً ، كما أنه ليس دوماً مرفوعاً والفعل الوارد بعده ليس في جميع الحالات بصيغة المفرد المذكر ، وهذا من شأنه أن يثير مشاكل تحتاج إلى حلّ حتى يُجتنب الاضطراب في تحليل هذه الجملة . ونذكر من هذه المشاكل مشكلة إعراب الاسم الوارد في الصدارة ومشكلة اللواحق التي يقترن بها الفعل عندما يكون الفاعل مثنى أو جمعاً .

هذه المشاكل يمكن حلها في نظرنا إذا تخلينا عن مبدأين من المبادىء الملتزمة عند النحاة : المبدأ الأول هو اعتبار علامات الإعراب مرتبطة بالدور الذي تقوم به الكلمة في أداء المعنى ، فالفاعلية حكمها الرفع والمفعولية حكمها النصب والإضافة حكمها الجر . إن التزام هذا لا يؤيّده الواقع اللغوي فنوع إعراب الكلمة ليس في غالب الأحيان سوى نتيجة لمرتبتها في التركيب أو لورودها إثر بعض الأدوات .

وقد أنكر إبراهيم أنيس أن تكون علامات الإعراب دالة عن المعنى فقال[8] :

« لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة . . . ويكفي أن نذكر أن اسم إن وأخواتها لا يختلف في معناه عن أي مسند إليه كالفاعل والمبتدإ وغيرهما . . . وأن بعض حالات النصب لا تكاد تختلف في معناها عن بعض حالات الجر مثل :

قمت بهذا ابتغاء وجه الله ، قمت بهذا لابتغاء وجه الله .

(8) من أسرار اللغة ص 225 ـ 226 .

فلم كانت كلمة ابتغاء في الأولى منصوبة وفي الثانية مجرورة ! بل يكفي أن نذكر أن سقوط هذه الحركات من أواخر الكلمات في حالة الوقف لا يغيّر من معنى العبارات ولا يشوّه من الصيغ » .

فإذا ما تخلينا عن هذا المبدإ واعتبرنا أنه ليس كل فاعل مرفوعاً وليس كل مفعول منصوباً وليس كل مضاف إليه مجروراً أمكننا أن نعرب الاسم الوارد في صدر الجملة بالنظر إلى علاقته المعنوية ببقية عناصرها ، فهو تارة فاعل ـ مرفوعاً كان أو منصوباً بإن ـ وتارة مفعول ، وتارة مضاف إليه ، فالمعنى وحده هو معيار التحليل وحركة آخر الكلمة ليس البتة نتيجة له ، وإذا كان لا بد من تعليل هذه الحركة اكتفينا بأن نقول إنها وليدة مرتبة الاسم المعني بالأمر أو نتيجة لبعض الأدوات المتقدمة عليه .

أما المبدأ الثاني الذي ينبغي التخلي عنه فهو اعتبار كل اللواحق التي يقترن بها الفعل علامات إذا كان فاعله مفرداً مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً ضمائر ، فإذا ما عدت هذه اللواحق مجرّد علامات تفيد المطابقة وتظهر في الفعل عند تقدم الفاعل أصبحت في غنى عن كل وظيفة أخرى ولا يمكن أن يقال إن الفعل له فاعلان .

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن نراعي في تحليل عناصر الجملة على أساس دورها المعنوي ناحية الربط بين هذه العناصر ، وهذا يمكننا من اعتبار بعض الضمائر المعوّضة للمنصوب أو للمجرور مجرّد روابط من شأنها أن تبرز العلاقة بين الفعل ومفعوله المقدم أو بين المضاف والمضاف إليه المقدم .

وبهذه الطريقة نستطيع أن نعتبر الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل جملة فعلية وأن نحللها على أساس أنها لا تتضمن من الوظائف إلا ما يجيء عادة في الجملة الفعلية ، وبعبارة أخرى فإن الاسم الوارد في صدرها ينظر إليه بمراعاة علاقته المعنوية النحوية ببقية العناصر، وهكذا تنحصر الجملة الإسمية في الجمل التي خلت من الفعل.

وفيما يلي نقدم جدولاً نحلل فيه على الأساس المذكور مختلف النماذج التي يمكن أن يرد حسبها هذا النوع من الجمل :

الجملة	التحليل
الزائرُ وصل	الزائر : فاعل بدىء به مرفوع وصل : فعل مطابق لفاعله
إن الزائرَ وصل	الزائرَ : فاعل بدىء به منصوب بإن وصل : فعل مطابق لفاعله
الزائرون وصلوا	الزائرون : فاعل بدىء به مرفوع وصلوا : فعل مطابق لفاعله
الزائرُ حييته	الزائرُ : مفعول به بدىء به مرفوع حييت : فعل مسند إلى المتكلم ه : ضمير رابط بين الفعل والمفعول به المقدم
إن الزائر حييته	الزائرَ : مفعول به بدىء به منصوب بإن حييت : فعل مسند إلى المتكلم ه : ضمير رابط بين الفعل والمفعول به المقدم
الزائرُ سلمت عليه	الزائرُ : مفعول به بدىء به مرفوع سلمت : فعل مسند إلى المتكلم على : حرف جر للتعدي ه : ضمير رابط بين الفعل والمفعول
الزائرُ أخذت حقيبته	الزائر : مضاف إليه بدىء به مرفوع أخذت : فعل مسند إلى المتكلم حقيبة : مفعول به مضاف ه : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه
إن الزائرَ أخذت حقيبته	الزائرَ : مضاف إليه بدىء به منصوب بإن أخذت : فعل مسند إلى المتكلم حقيبة : مفعول به مضاف ه : ضمير رابط بين المضاف والمضاف إليه

الإعْــرَاب

دَوْر الإعْــراب(*)

إن التساؤل عن سبب الإعراب ودوره قديم ولعله يرجع إلى عصر سيبويه فإذا كان صاحب الكتاب قد اكتفى بذكر السبب عندما أشار إلى ما يحدثه العامل في الكلمات[1] فإن موقف قطرب بن المستنير الرافض لدلالة الإعراب المعنوية[2] والمعاصر لسيبويه دليل على أن غاية الإعراب شغلت بال الرعيل الأول من النحاة .

ويزداد وضع هذه القضية وضوحاً مع تقدم الزمان وتوغل النحاة في تعليل الظواهر اللغوية ؛ ولعلّ أقدم ما بين أيدينا من نصوص ما أورده الزجاجي في كتاب الإيضاح[3] حول موقف القائلين بدور الإعراب المعنوي وموقف الرافضين لكل وظيفة معنوية في هذا المجال . ومن المعلوم أن الإقرار بدور الإعراب في أداء المعنى وتبليغه هو الرأي الذي ساد أمهات الكتب النحوية ، ردده علماء الأصول[4] وقال به أصحاب المختصرات والشروح[5] وأجمع عليه البصريون

(*) نشر في سلسلة الدراسات اللسانيّة ، عدد 4 ، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، ص ص 59 ـ 67 .

(1) ج 1 ص 13 تحقيق عبد السلام هارون ط/دار القلم 1385 ـ 1966 .

(2) بغية الوعاة ج 1 ص 242 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبع عيسى البابي الحلبي 1384 ـ 1964 .

(3) الإيضاح في علل النحو ص 70 ، تحقيق مازن المبارك ط/مكتبة دار العروبة 1378 ـ 1959 ، 71 و 77 ـ 82 .

(4) ابن جني مثلاً بقوله : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » الخصائص ج 1 ص 35 .

(5) شرح المفصل لابن يعيش مثلاً ، ج 1 ص 51 ، شرح الكافية للإسترابادي ج 1 ص 24 .

والكوفيون[6] وإن اختلفوا في مدى تطبيقه[7] . لكن رغم شبه الإجماع هذا فالموضوع ما زال يشغل بال الدارسين وما زال هؤلاء منقسمين إلى قائل بوظيفة الإعراب المعنوية ورافض لتلك الوظيفة[8] .

وليست غايتنا هنا أن نأتي بالقول الفصل وإنما نروم المساهمة في تقويم وضع القدماء للمشكل ومدى ما تنم عنه مواقفهم من حس لغوي .

ولن نقف إلا عند موقف القائلين بوظيفة الإعراب المعنوية ، فمن الواضح أن الرافضين لدلالته المعنوية كأنهم يعتبرون أن اللغة يمكن أن تتضمن علامات لا فائدة معنوية فيها وأن الأصوات يمكن أن يختلف بعضها عن بعض في الكلام بدون أن يستفيد المرء من اختلافها ؛ ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار يتنافى مع منطق اللغة وطبيعة الأشياء .

وأول ما نلاحظه في هذا الصدد هو اهتداء النحاة إلى أن الإعراب يمثل عنصراً من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية ، فهو يتجلى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتاً تظهر في سلسلة الكلام حسب ترتيب معين وتستمدّ قيمتها مما بينها من تقابل أو اختلاف . هذا ما نستشفه من كلام ابن جني عندما يعرف الإعراب بقوله : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ » ؛ فكأن صاحب الخصائص باستعماله كلمة « الألفاظ » لا يفرق بين علامات الإعراب وسائر العلامات اللغوية التي يلتحم فيها الملفوظ بالمعنى والدال بالمدلول .

على أن هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلاً كما توجد الكلمات مثلاً ولا يتسنى عزله مثلما تعزل الوحدات المعجمية ، فهو لا يبرز إلا في الكلام وليس هو من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبدالية وإنما هو من مشمولات العلاقات الركنية ؛ وهذا المفهوم أيضاً لم يغفل عنه النحاة فلقد

---

(6) الإيضاح في علل النحو ص 69 وما بعدها .

(7) السابق ص 77 وما بعدها

(8) الرأي الأول لإبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو والرأي الثاني لإبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة .

انتبهوا إلى أن « صور » الكلمات و « أبنيتها » على حد تعبيرهم « مشتركة »[9] فتقابلها لا يعبر إلا عما بينهـا من فوارق معجميـة ولا يمكن أن تدل على نـوع العلاقات التي تحصل بينها في الكلام أي لا تترجم البتة عن العلاقات الركنية ، معنى هذا أن النحاة قد انتبهوا إلى ازدواج العلاقات التي يمكن أن تـوجد بين العلامات اللغوية : مستوى أول من العلاقات بين الكلمات وتتجلى في صورها وأبنيتها إذ فيها من وجوه الاختلاف أو الشبه ما يمكّن من مقـابلة بعضها ببعض وإدراك قيمها المعنوية ، وهذا الصنف يتميز بنوع من الاستقرار لأنه متأصل في الكلمة تؤديه نوع الأصوات التي تتكون منها ونسقها وترتيبها . ومستوى ثان من العلاقات هو من مجال التركيب لا يبرز إلا فيه ولا يستفاد إلا منه فنفس الكلمة التي لا يعتبر بها التبـاس إذا نظرنا إليها من زاوية الاستبدال تستبهم على حد تعبير ابن جني أو تلتبس في التركيب حسب ابن الخشاب[10] ، ذلك أن هذه الكلمات « تتعاقب » عليها المعاني في التركيب و « المعاني » المشار إليها هنا ليست من قبيـل المعـاني المعجميـة وإنمـا هي من قبيـل المعـاني النحـوية ولنقـل العلاقات الركنية .

هذا ما نستشفّه من أقوال بعض النحاة كقول ابن الخشاب مثلاً عندما يؤكد أن « فائدة الإعراب أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست » . وكذلك قول الزجاجي :

« إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعـولة ومضـافة ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني »[11] ؛ ويذهب عبـد القاهر الجرجاني إلى اعتبار الألفاظ وهي عارية من الإعراب « مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها »[12] .

---

(9) الإيضاح في علل النحو ص 69 .

(10) المرتجل في شرح الجمل ص 34 ط/دمشق 1392 ـ 1972 .

(11) الإيضاح ص 69 .

(12) دلائل الإعجاز ص 339 ط/القاهرة 1389 ـ 1969 .

وهكذا يتضمن الكلام في نظر النحاة مستوى أدنى من المعاني تترجم عنه صيغ الكلمات وأبنيتها يعلوه مستوى فوقي من المعاني تؤديه علامات الإعراب وتدلّ عليه ، ولا نبالغ إن قلنا إنهم قد تراءى لهم المفهومان الحديثان مفهوم العلاقات الاستبدالية ومفهوم العلاقات الركنية .

على أن نظرتهم هذه لم تفض إلى حلّ كل مشاكل الإعراب باعتباره نظاماً علامياً متناسقاً متكاملاً . فهذا يقتضي أولاً توزيع عناصر هذا النظام على المعاني النحوية الممكنة أي ربط كل عنصر بنوع من العلاقات الركنية . ولم يتعذر هذا العمل على النحاة إذ تمكنوا من توزيع علامات الاسم الثلاث على ثلاث مجموعات كبرى من المعاني النحوية وهي علاقة الإسناد وعلاقة المفعولية وعلاقة الإضافة، فالرفع حسب الزمخشري مثلاً «علم الفاعل . . » و «النصب علم المفعولية » و « الجرّ علم الإضافة »[13] ويبدو هذا التوزيع متماشياً بصفة عامة مع ما يمكن أن يتضمنه الكلام من أصناف العناصر أو المعاني النحوية .

لكن الربط بين كل حالة إعرابية بصنف من المعاني النحوية لا يكون مقنعاً إلا إذا توفر شرطان :

أولهما : صبغة الشمول والاطراد في مختلف الاستعمالات وليست هذه الصبغة متوفرة دائماً ، فالمسند إليه يرد منصوباً في الجملة الإسمية المقترنة بإن أو إحدى أخواتها . فما هو دور النصب في مثل هذا التركيب ؟ وما قيمة حكم النحاة بأن الرفع علم الإسناد والحال أن هذا الحكم لا يؤيده عدد كبير من تراكيب العربية؟ لقد حاول إبراهيم مصطفى إقرار الرفع علماً للإسناد معتبراً أن نصب اسم إنّ نتيجة لتعسف النحاة[14] وهذه طريقة لحل المشكل بإنكار وجوده وليست لها أية فائدة علمية .

ولعلّ حل هذا المشكل يكمن في اعتبار الإعراب معبراً عن أكثر من مستوى معنوي واحد، فبجانب الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة قد تترجم

---

(13) شرح المفصل ج 1 ص 71 ـ 72 .

(14) انظر : إحياء النحو ص 64 وما بعدها ط/1951 .

علاماته عن دقائق معنوية ليست من قبيل هذه الوظائف فيكون نصب المسند إليه في الجملة الاسمية معبراً عن المعاني التي يكتسبها هذا النوع من التركيب من جرّاء وجود أدوات مثل إنّ ولكنّ وليت الخ . . . وينتج عن ذلك قبول نوع من التنافس بين مستويات معنوية مختلفة تكون الغلبة لأكثر المستويات حاجة إلى التوضيح وأشدها تعرضاً للالتباس وإن كنا لا نرى في الحالة المذكورة داعياً للالتباس . على أنه ليس هذا هو الحلّ الذي بادر إليه النحاة ليعللوا خروج المسند إليه في هذا النوع من الجمل عن حكمه الطبيعي . لقد رأوا أن نصب الاسم بعد إن وأخواتها لا يرجع إلى أسباب معنوية وإنما يعزى إلى أسباب شكلية هي شبه هذه الأدوات بالفعل من حيث اختصاصها بالأسماء وورودها على أكثر من حرفين كالأفعال وبناؤها على الفتح مثلها واتصالها بالمضمر[15] وكل هذا يخرج بنا عن التفسير المبدئي للإعراب ودوره .

أما الشرط الثاني الذي يجب أن يتوفر لتتدعم وجاهة ربط الحالات الإعرابية بالمعاني النحوية فيتمثل في احتياج الكلام إلى علامة الإعراب وتوقفه عليها حتى يكون مفهوماً خالياً من الإبهام ، والجملة الفعلية لا تخلو أحياناً من أسباب الالتباس ودواعي الخلط بين الفاعل والمفعول ويقوم الإعراب فيها بدور المميز الذي لا غنى عنه في بعض الحالات والذي بدونه لا يعلم الفاعل من المفعول[16] على حد تعبير ابن يعيش ، فلا يبقى للمتكلم إلا أن يلتزم بنمط معين من التركيب يكون فيه نظام الجملة على جانب من التصلب .

لكن دور الإعراب في الجملة الاسمية لا يبدو واضحاً بل إنّ اشتراك ركنيها في الرفع يبعث على التساؤل عن فائدته . وقد تفطن النحاة إلى ذلك وانتبهوا مثلاً إلى أن الرفع « إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل »[17] .

---

(15) شرح المفصل ج 1 ص 102 .

(16) شرح المفصل ج 1 ص 72 .

(17) المصدر السابق ج 1 ص 73 .

وواضح هنا أن النحاة يلجأون في تعليل الإعراب إلى نـوع من الانتظام والتسوية بين عناصر الكلام اعتماداً على القياس وبهذا تعتبـر الظاهـرة المفيدة في بعض الاستعمالات اللغوية شاملة لاستعمالات أخرى وإن خلت من الفائدة أو كانت قيمتها الدلالية والتمييزية مشكوكاً فيها .

هكذا نلاحظ أن النحاة تمكنوا من وضع مشكل إعراب الاسم ووجدوا له في مستوى المبادىء حلًا يبدو متمـاشياً مـع منطق اللغـة ، كما أنـه لم يخف عنهم ما يثيره هذا الحل من بعض المشاكل في مستوى التطبيق وإن لم يقدموا دومـاً الحلول التي تبدو مقنعة وتبرز اللغة في صورة نظام متكامل متناسق .

وإذا أثار إعراب الاسم مثل هذه المشاكل مع أن موضوعه يبدو نسبياً بسيطاً نظراً إلى تعدد وظائفه المتماشي مع تعدد الحالات الإعرابية فإن إعراب الفعل يثير مشاكل أعوص حلًا لأنه لا تتعاقب عليه الوظائف أو المعاني النحوية كما هو شأن الاسم بل إنه لا يقوم إلا بدور المسند وليس في حاجة إلى ما يدلّ على وظيفته ، ولذا يقول الإستراباذي : « وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحد طارىء فإن كان الـطارىء معنى واحداً لا غيـر فلا حـاجة إلى العـلامـة لأنهـا تـطلب للملتبس بغيره . . . »[18] .

وانطلاقاً من هـذا المبدأ اعتبـر فريق من النحـاة أن الفعل مبني أي أنـه لا تتعاقب عليه علامات الإعراب المختلفة وهـذا تفسير منـطقي يغري العقـل ما بقينا على صعيد المبادىء العامة . والبصريون وهم أصحاب هذا الرأي يبقون منطقيين مع أنفسهم لاعتبارهم الإعراب مقصوراً على الإفادة للمعاني النحوية أي لمفاهيم الفاعلية والمفعولية والإضافة .

إلا أن هذا الموقف لا يفسـر شيئاً إذ إن من أقسـام الفعل قسمـاً يخضع للإعراب كما يدلّ على ذلك الاستعمال اللغوي وهو المضارع ، ولئن لم يغفلوا عن هذه الخاصية ففسروها بالشبه القائم في نظرهم بين الفعل المضارع والاسم فإن تعليلهم غير مقنع لأن خصائص الاسم المعتمدة لتبـرير الشبـه ليست هي التي

---

(18) شرح الكافية ج 1 ص 20 .

توجب إعرابه وتبرره مثل اقترانه بحرف التعريف لتخصيصه واقترانه بلام التوكيد في بعض التراكيب والموازاة بين بنيته وبنية المضارع . ولعلّ نحاة الكوفة أكثر منطقاً منهم عندما يعتبرون أن للإعراب في الفعل دوراً معنوياً كما هو الشأن بالنسبة إلى الاسم وذلك لأن الأفعال أيضاً حسب تعبير الزجاجي على لسانهم « تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازى بها ومأموراً بها ومنهياً عنها وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم ـ كما يقولون مخالفين البصريين ـ فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها لأنها مثل ذلك أو أكثر »[19] .

والذي نلاحظه هنا أن مفهوم « المعاني » حسب الكوفيين أوسع نطاقاً مما هو عند منافسيهم ، فهو يتجاوز الوظيفة في معناها الضيق ليشمل كيفية أداء الفعل لمعناه وبصفة أعم نوع الخطاب الذي يوجهه المتكلم إلى المخاطب أو الموقف الذي يتوخاه المتكلم من خطابه . وبعبارة أخرى فإن الإعراب في الفعل يترجم عن مستوى من المعنى غير المستوى الذي يؤديه في الاسم .

ويبدو هذا التفسير مغرياً أيضاً لأنه يتماشى مع ما ننتظره من ربط العلامة بمدلول معين ويخلص اللغة من العلامات المجانية التي لا جدوى لها في الظاهرة الألسنية ويتماشى مع اعتبارنا اللغة نظاماً علامياً لا يتحمل من العناصر إلا ما له دور وغاية .

لكن هل تمكّن أصحاب هذا الرأي من التوفيق بين مختلف حالات الفعل الإعرابية ومختلف المعاني التي يؤديها . نجد محاولات في هذا الصدد قائمة على الرغبة في اجتناب الالتباس . فقد لاحظوا مثلاً أنه لا يمكن التمييز بين المضارع المنفي والمنهي عنه إلا بالرفع والجزم إذ إن أداة النفي وأداة النهي مشتركتان في الصيغ ، كما أنهم لاحظوا أن النصب وحده هو الذي يَصْرِف معنى المضارع المقترن بفاء السببية عن معنى الفعل الوارد قبله وبدون النصب يعتبر معطوفاً على ما قبله ، وهذا ما يلخصه الإستراباذي على لسان الكوفيين بقوله :

(19) الإيضاح ص 81 .

«أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد تتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتعينه وذلك نحو قولك : لا تضرب رفعُه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمُه دليـل على كونهـا للنهي ونحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصبُ تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف . . . ونحو ليضرب جزمه دليل على أن الكلام للأمر ونصبُهـا على كـونهـا لام كي . . ويتغيـر المعنى بكـل واحـد من الإعـرابـات المذكورة . . »[20] .

مما لا شكّ فيه هنا أن هـذه الاستعمالات المختلفـة لا تخلو من أسباب الالتباس والخلط فيأتي الإعراب مميزاً ومنبهاً على ما ينويه المتكلم من كلامه ، لكن هل يمكن تفسير إعراب المضارع بـأنواعـه وعلى اختلاف سيـاقاتـه بهذه الطريقة ؟ ما هي فائدة علامات النصف بعد أن ولن ؟ وما هو دور علامات الجزم بعد لـم ولما وأدوات الشرط كلها .

لا يجد الكوفيون إمكانيـة لتفسير شـامل لـوجوه إعـراب المضارع كلهـا ولا مخرج لهم من ذلك إلا الالتجاء إلى اعتبار أن هذه الأحكام التي لها وجه من التبـرير في بعض الحـالات عممت على بقية حـالات إعراب المضـارع ولـذا يقولون : « ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولـم يضـرب . . . سـواء كـانـت المواضـع الملتبسة أكثـر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها فإنه قد يـطرد في الأكثر الحكم الـذي ثبت عليه في الأقل»[21] .

ومرة أخرى يلجأ النحاة إلى ما كنا أشرنا إليه من مفهوم التسـوية لتفسيـر الظاهرة الإعرابية فينطلقون من الحالات التي يبدو فيها دورها واضحـاً يحتاج إليـه المتكلم ولا يجد غيره وسيلة لتخليص خطابه من اللبس ويحملون غيرها عليها

(20) شرح الكافية ج 2 ص 227 .
(21) المصدر السابق .

وإن لم تكن فيها الأسباب الداعية إلى الإعراب ، ومرة أخرى نلاحظ الفرق بين التفسير على الصعيد المبدئي والتعليل في مستوى التطبيق . إن النظام الإعرابي في العربية يبدو لنا متناسقاً إذا نظر إليه بصفة إجمالية ولكن إذا نظر في جزئياته تبدو صعوبة التفسير الشامل الذي يفي بكل التفاصيل .

ولعلّ هذا هو الذي قاد النحاة إلى البحث عن طريقة ثانية لتفسير الإعراب وضبط أسبابه وتتمثل في مفهوم العمل ؛ فمن المعلوم أنهم يعتبرون أن كل إعراب يحدثه عامل . لا شك أنهم حاولوا الربط بين مفهوم العامل والمعنى باعتبار أن العامل يحدث ما يحدثه من الإعراب لأنه يولد نوعاً من العلاقات المعنوية وفي هذا الصدد يقول الإسترابادي :

« نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه السبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام »[22] .

لكن ما هو المعنى الذي تحدثه نواصب الفعل أو جوازمه ؟ قد يفكر الإنسان في معنى النفي في المستقبل مع لن والتعليل مع لام التعليل وتحويل المضارع إلى معنى المضي مع لم وإفادة الشرط أو جوابه مع أدوات الشرط . لكن هل يتسنى أن نصل بهذه الطريقة إلى درجة من الضبط والدقة في قائمة هذه الضوابط المعنوية ؟ وهل اللغة في حاجة إلى الإعراب لتفصح عن هذه المعاني ؟ أو ليست الأدوات التي تحدث هذه المعاني كافية لإفادتها والتنبيه إليها ؟

ليس في هذه التساؤلات دعوة إلى التخلي عن الإعراب ولا تعبير عن الاحتراز إزاءه ، وإننا نعتقد أن علامة الإعراب من القرائن المعبرة عن المعنى .

لكن أردنا أن نبرز صعوبة الاهتداء إلى منهج يمكن من كشف التطابق في كل الحالات بين الدال الإعرابي والمدلول المعنوي ويسمح بضبط ذلك التطابق بصفة دقيقة لا مجال للخلاف في شأنها . كما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي عاقت النحاة عن حل مشكل الإعراب وإن تمكنوا من وضع قضيته وضعاً وجيهاً .

---

(22) شرح الكافية ج 1 ص 21 .

لماذا أعرب الفعل المضارع؟(*)

يعتبر الإعراب من أهم خصائص العربية في نظر النحاة ، فهو السبيل إلى « الإبانة عن المعاني بالألفاظ » على حد تعبير ابن جني[1] ؛ وليس من قبيل الصدف إن كان مشتقاً من « أعْرَب » بمعنى أوضح الغامض وكشف الخفي وأظهر المستور ، وليس من المستغرب أن يروا فيه عنوان الفصاحة[2] وأن يعتبروه مرتبة « شريفة » تسمو على البناء[3] ، فالكلام المعْرب يضمن الإبلاغ بما يحتويه من علامات لإقامة الفروق بين عناصر الكلام . وللإعراب إذن دور تمييزي ومن ثم فهو مفيد معنوياً ، أي له وظيفة تبليغية ، ويندرج ضمن بقية العلامات اللغوية التي لا غنى عنها في تأدية المعاني .

إن وضع قضية الإعراب بهذه الطريقة يقتضي من الباحث لا أن يحدد لكل حالة إعرابية وظيفة معنوية فحسب ، بل أن يسعى أيضاً إلى التدليل على أن فائدة الإعراب حاصلة في كل أقسام الكلام التي يطرأ عليها ، فهل تمكن الدارسون قديماً وحديثاً من تجاوز الاعتبارات المبدئية الخاصة بدور الإعراب في الكلام واستطاعوا أن يوضحوا نوع الوظيفة التبليغية لكل حالة إعرابية مهما كان قسم الكلام الذي ينتمي إليه العنصر المعرب ؟

لقد وضع النحاة قديماً هذه القضية على بساط الدرس ، وتساءلوا عن

(*) نشر في حوليّات الجامعة التّونسية ، 16 (1978) ، ص ص 7 ـ 26 .

(1) الخصائص ج 1 ص 35 .

(2) المصدر السابق ص 36 .

(3) المصدر السابق ص 83 .

الأسباب التي من أجلها « دخل في الكلام »[4] الإعراب ؛ ومن الطبيعي أن يتناول النحاة هذا الموضوع ؛ فالإعراب ظاهرة لفظية أي عنصر يتلفّظ به المتكلم كما يتلفظ ببقية عناصر الكلمة ، وليست الألفاظ ألا « أزمّة للمعاني » و « أدلّة » عليها على حدّ تعبير ابن جني[5] بل هي نوع من « تحصين »[6] للمعنى . فمن المنتظر أن يجد النحوي لظهور الإعراب في الكلمة أسباباً تبررها . وإذا كان ابن جني كأنه يستعمل كلمة « إعراب » في معنى عام عندما يوردها في عنوان كتابه « سر صناعة الإعراب » فيحملها مفهوم أداء الأصوات أداءً صحيحاً ، فإنه في كتاب الخصائص[7] يحصر معناها في مفهوم التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات في الجملة ، وهذا ما تدل عليه الأمثلة التي يدعم بها قوله بأن الإعراب هو « الإبانة عن المعاني بالألفاظ » . ويقر كل النحاة تقريباً[8] بأن للإعراب دوراً معنوياً ، وهذا هو معنى قول ابن يعيش : « الإعراب إنما يُؤْتَى به للفرق بين المعاني »[9] ، وكذلك معنى قول ابن الخشاب : « وفائدتُه أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست »[10] .

فالإعراب حسب هذه الأقوال هو مجموعة من العلامات بالمعنى الحديث لهذه الكلمة رغم صغر حجم هذه العلامات وأحياناً رغم تمثلها في انعدام صورة صوتية معينة . فهو يتجسم في سمات ملموسة تنم عن نوايا يقصدها المتكلم ؛ ثم إن كل سمة من هذه السمات لا تستمد دلالتها المعنوية إلا باختلاف بعضها عن بعض أو حسب التعبير الحديث بمقابلة بعضها بعضاً ؛ وهذا الاختلاف يترجم عن

---

(4) انظر في كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي الفصل الذي عنوانه « باب القول في الإعراب ، لم دخل الكلام؟» ص 69 ط 1378/1959 .

(5) الخصائص ج 1 ص 312 .

(6) المصدر السابق ج 1 ص 150 .

(7) المصدر السابق ج 1 ص 35 .

(8) باستثناء قطرب ، انظر : الإيضاح في علل النحو ص 70 .

(9) شرح المفصل ج 1 ص 49 .

(10) المرتجل في شرح الجمل ص 34 .

اختلاف المعاني بعضها عن بعض أو عن الفروق بينها ؛ وهكذا تبدو وسائل الإعراب كغيرها من الوسائل اللغوية من أصوات وكلمات تستمد قيمتها من اختلافها وتضطلع بدور تمييزي. لكن ما هي هذه المعاني التي يفيدها الإعراب؟ ليست هي دون شك المعاني اللغوية المستفادة من كل كلمة على حدة ، فهذه تتميّز باستقرار نسبي ، والإعراب يفيد المعاني التي « تتعاقب » على الكلمة على حد تعبير ابن الخشاب وهي المعاني الناتجة عن العلاقات التي تتكون بين عناصر الجملة ، هي معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة وهي ما يسمى في التعبير الحديث بالوظائف. وقد وضح الزجاجي ذلك بقوله : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني »[11] .

فصيغة الكلمة التي تمكن من تمييزها عن غيرها وتكسبها المعنى اللغوي الخاص بها هي في كل أنواع الكلام ، فلا يمكن للإنسان أن يستفيد منها غير معناها اللغوي المحدود ، فلذا وجب الالتجاء إلى وسيلة أخرى تفيد ما يسميه عبد القادر الجرجاني بمعاني النحو[12] أي الوظائف ؛ ولذا يقول صاحب دلائل الإعجاز : « إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها . . . »[13] .

بهذه النماذج من آراء القدماء يتجلى أنهم وُفِّقوا في وضع مشكل الإعراب ، واهتدوا إلى تقديم حل له من الناحية المبدئية حين اعتبروه عنصراً من عناصر التبليغ يساهم في ضبط المعاني وتخليص الكلام من الالتباس .

إلا أن هذا التفسير لا يحل كل المشاكل ولا يزيل كل دواعي التساؤل وخاصة فيما يتعلق بموضوع العوامل وإعراب الفعل .

---

(11) الإيضاح ص 69 .

(12) دلائل الإعجاز : ص 339 ، 405 . . . ط القاهرة 1389/1969 .

(13) المصدر السابق ص 75 .

فالباحث في النحو العربي يتساءل عن وجاهة هذا التفسير ونجاعته في نظر النحاة أنفسهم عندما يراهم يخضعون الإعراب لمفهوم العمل ويبحثون لكل وجه من وجوهه عن عامل أو عوامل خاصة به ؛ فإذا كان المعنى سبباً للإعراب فلم الالتجاء إلى العوامل ؟ أليس في ذلك تفسيران مختلفان لظاهرة واحدة ؟ إلا أن النحاة لا يرون في ذلك ازدواجاً بل يعتبرون أن الرابط متين بين العوامل والمعاني التي يفيدها المعمول. فالعامل في الاسم هو على حد تعبير الإستراباذي « ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب »[14] ، فالمعاني هذه بمثابة الأغراض والعامل بمثابة الآلة « التي يقحمها بها المتكلم في الاسم ؛ فالفعل هو العامل في الفاعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام » ، والحرف هو عامل الجر في الاسم « لأنه بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافاً إليه »[15] . إن تفسير الإعراب بالعوامل لا يعده النحاة تخلياً عن دوره المعنوي بل يرون فيه طريقة عملية للتعبير عن هذا الدور ، لكن هذه الطريقة أفضت من الناحية التطبيقية إلى تفسيرات شكلية توهم الدارس بأن تغير الحركات في أواخر الأسماء والأفعال ناتج عن أسباب لفظية بحتة . كل هذا بغض النظر عن خروجهم بمفهوم العمل عن صيغته اللغوية المتمثلة في علاقته بالمعاني النحوية إلى صبغة منطقية هي أقرب إلى المنطق الشكلي منها إلى منطق اللغة الداخلي .

أما فيما يتعلق بإعراب الفعل فإنه لا يبدو أن ربطه بالمعنى يسمح بحل كل المشاكل ، فلئن اعتبر قسم من النحاة أن ذلك صالح لكل المعربات أسماء كانت أم أفعالاً فإن فريقاً آخر لا يتجاوز به قسم الأسماء المعربة . فالمعاني النحوية التي يفيدها الإعراب في نظر هذا الفريق هو الفاعلية والمفعولية والإضافة[16] وهذه بدون شك وظائف لا يؤديها إلا الاسم . والاسم وحده هو الذي تتغير معانيه النحوية وتتنوع بتنوع علاقته بما يحيط به من العناصر في الكلام . وعلى هذا الأساس يعتبر الإعراب أصلاً في الأسماء لأنها معرضة

---

(14) شرح الكافية ، ج 1 ص 25 .
(15) المصدر السابق ص 21 .
(16) الإيضاح ص 77 .

للمعاني المختلفة التي تقتضي دلائل تفرق بينها[17] ولأنها « لم تكن في صورها وأبْنِيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة »[18] . أما بقية أقسام الكلام فلا داعي لإعرابها إذ لا تتغير معانيها النحوية تغير معاني الاسم .

ويمكن تقريب أسباب هذه الاعتبارات بما ذهب إليه بعض المحدثين من تقسيم العلامات اللغوية إلى ثلاثة أقسام : قسم لا يحمل في ذاته ما يدل على وظيفته وقسم يتضمن ما يدل عليها وقسم ثالث يدل على وظيفة غيره[19] . فالنوع الأول ليس فيه ما يحدد علاقته بغيره في التركيب وهو صالح ليقوم بوظائف مختلفة لا يمكن معرفتها إلا عندما يرد في جملة ، وتتحدد وظيفته إذ ذاك بمرتبته ، أو بالتغيير الطارىء على شكله ، أو بفضل اتصاله بكلمة تقوم بهذا الدور ؛ وهذا النوع من العلامات يعتبر غير مستقل نحوياً إذ لا تحدد وظيفته إلا بواسطة غيره ، وهذا هو شأن الأسماء أو على الأقل جانب كبير منها في العربية . والقسم الثاني بينه وبين وظيفته تطابق تام ، فهو زيادة على معناه اللغوي يوحي بالوظيفة التي يؤديها فهو يختص لهذا بنوع من الاستقلال النحوي ، ومن هذه العلامات في العربية بعض الظروف مثل أمام وتحت . أما القسم الثالث فهو إن صح التعبير في خدمة غيره تتمثل مهمته في إيضاح وظيفة غيره فهو من الكلمات الدالة على الوظيفة وهو يمكّن كلمات القسم الأول من اكتساب استقلالها الوظائفي . وعناصر هذا القسم متنوعة منها ما هو أدوات كحروف الجر في العربية وحروف العطف ومنها ما هو علامات تطرأ على الكلمة كالإعراب .

وهكذا فالأسماء وحدها في العربية هي التي في حاجة إلى ما يجسم وظائفها النحوية ، وهي التي يكون للإعراب فيها مبرر . أما الأفعال فهي عكس ذلك لا تفتقر إلى ما يهدي إلى وظيفتها إذ هذه واحدة لا تتغير ولا تتنوع بتنوع السياق الذي ترد فيه ، وهذا معنى قول الإسترابادي : « وأما الأفعال فلا يلزمها إلا

---

(17) ابن الخشاب ، المرتجل ص 34 .

(18) الإيضاح، ص 69 .

(19) A. Martinet: Langage et fonction .

معنى واحد طارىء »[20] إذ هي لا تكون إلا « عمدة » ؛ فلذا ليست من الكلمات المستحقة للإعراب . هذا ما دعا البصريين إلى اعتبار البناء فيها أصلاً . فهو من أخص خصائصها يترجم باستقراره عن ملازمتها لمعنى واحد وعدم تعرضها لتعاقب المعاني[21] « فإذا كان الطارىء معنى واحد لا غير - على حد تعبير الإسترابادي - ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تُطلب للملتبس بغيره . . . »[22] .

لكن اعتبار الإعراب غير أصلي في الفعل لا يفسر شيئاً ، ولا ينفي تعاقب العلامات على صنف من الأفعال . فالفعل المضارع معرب ولا مناص لكل النحاة من الاعتراف بذلك ، واعتبار البصريين إعرابه فرعاً لا ينفي حقيقته فكيف يمكن تفسيره رغم لزوم الفعل لمعنى نحوي واحد ؟ يحاول البصريون الخروج من هذا المأزق بالالتجاء إلى القياس الشكلي ، فيشبهون المضارع بالاسم ويحملون إعرابه على هذا الشبه .

ويتمثل الشبه في موازنة بنيته ببنية اسم الفاعل (عالم ويعلم) وفي احتياج المضارع إلى بعض الأدوات كالسين وسوف لتخصيص معناه كاحتياج الاسم إلى أداة التعريف لإزالة الإبهام عنه ، وأخيراً في اقتران المضارع بلام الابتداء على غرار دخولها على الاسم . هذا التعليل نعتبره شكلياً لا يمتّ إلى موضوع الإعراب بصلة لأن خصائص الاسم المعتمدة في تشبيه المضارع به ليست هي التي توجب الإعراب له وتبرر وجوده . لا شك أن هذا التفسير يُمكّن من تجاوز مشكل عويص ويجنب النحاة عناء التوفيق بين أوجه إعراب الفعل الثلاثة ودقائق المعنى التي قد يفيدها . إلا أنه لا يستقيم لغوياً لما يدخله من اعتبارات لا يستسيغها منطق اللغة القائم على الاقتصاد في المجهود ، واستغلال كل الخصائص اللفظية في الكلام ليزداد الخطاب وضوحاً ، والتخلص من كل الظواهر التي لا تفيد المعنى شيئاً . ولا يتحرج بعض النحاة من القول بأنه

---

(20) شرح الكافية ج 1 ص 20 .
(21) الإيضاح ص 77 .
(22) شرح الكافية ج 1 ص 20 .

« لا فرق بين قولك يضرب زيد في الضم والفتح والكسر والسكون فإنه في كل حال يدل على الحدث والزمان »[23] ، فيبدو الإعراب في الفعل حسب هذا نوعاً من الترف اللغوي الذي ليس له أي تأثير في المعنى .

لكن تفسير إعراب المضارع بهذه الطريقة لم يرض كافة النحاة ؛ فقد ذهب جانب منهم إلى أن إعراب الفعل له دور معنوي كما هو الشأن في الاسم ، فقد قال الكوفيون : « إن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء »[24] ، ولذا احتاجت إلى الإعراب للتمييز بين المعاني المتواردة عليها . هذا هو المبدأ العام الذي ينطلقون منه ؛ والمعاني التي تتعاقب على الفعل هي حسب الزجاجي أنواع الزمن والإيجاب والنفي والأمر والنهي والجزاء والإسناد إلى مختلف الضمائر ، وهذا لا يقدم نظرة واضحة إلى طريقتهم في الربط بين كل وجه من وجوه الإعراب والمعنى أو المعاني التي يفيدها ؛ وليس ذلك بغريب إذ إن الزجاجي لا يقر وجاهة هذا التفسير ولا يرضى عن رأي البصريين بديلاً .

ولعله يجب أن نتوجه إلى نحاة متأخرين في الزمن بعيدين عن التأثر بخلفيات التنافس بين المدرستين لنفوز بتقديم لنظرة الكوفيين أكثر موضوعية وتناسقاً . وهذا ما نجده عند رضى الدين الإستراباذي . فالمعاني المختلفة التي تتعاقب على المضارع هي وليدة الحروف التي يقترن بها ، وهذه الحروف متشابهة أحياناً في لفظها كحرف لا المفيد للنفي والنهي واللام الدالة على الأمر وعلى التعليل وفاء العطف وفاء السببية وواو العطف وواو الصرف أو المعية . فلا يمكن فهم معنى الفعل المقترن بأحد هذه الحروف إلا بفضل الإعراب ، فالنفي يستفاد من الفعل المسبوق بلا بالرفع ، والنهي بالجزم ، والأمر يستنتج من الفعل المسبوق باللام بفضل الجزم ، والتعليل بفضل النصب . . . وهذا ما يلخصه الإستراباذي بقوله على لسان الكوفيين : « أعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد عليه أيضاً المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه ، فيُحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين

---

(23) أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية في النحو ص 91 .

(24) الإيضاح ص 81 .

المضارع تبعاً لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشربَ اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونه للعطف . . . »[25] .
لكن هل يمكن تفسير إعراب المضارع في كل الحالات بهذه الطريقة ؟ ما هو معنى النصب بأن أو بلن والجزم بلم أو بأدوات الشرط ؟ وكل هذه كما هو معلوم أدوات لا خطر للبس فيها بل إنها تكفي لإفادة المعنى الذي ينشأ عن اقتران الفعل بها . يجيب الكوفيون على هذا الاعتراض أن حكم الأفعال التي يخشى فيها الالتباس عمم على الأفعال الآمنة منه « كما طُرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو أكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من الملتبسة أو أقل أو مساوية لها فإنه قد يطّرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل . . . »[26] .

وأول ما نلاحظه في هذا التفسير أن كلمة المعاني تفيد على لسان الكوفيين مفهوماً أوسع مما يضمنها البصريون . فالمعاني التي يفيدها الإعراب ليست في نظرهم مجرد الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة بل هي أيضاً الدقائق المعنوية الناتجة عن كيفية أداء الفعل لمعناه والتي ليست رهينة وظيفته النحوية . ولكن من ناحية أخرى لم يتمكن الكوفيون من الربط بين المبدإ العام الذي انطلقوا منه وكل حالة من حالات إعراب الفعل ولم يجدوا بداً من الركون إلى القياس الشكلي لحمل ما أعرب لغير سبب ملموس على ما أعرب لاجتناب الالتباس . وهم بذلك يحمّلون اللغة ما لا يقبله منطقها الداخلي من تضمنها لعلامات لا فائدة معنوية لها .

ولعل هذا ما حمل عدداً من الدارسين المحدثين على الرجوع إلى موضوع إعراب الفعل وطرحه من جديد على بساط البحث . والواقع أن موضوع الإعراب عامة تحدث عنه ولو سريعاً كل الذين عنوا في عصرنا بالنحو العربي مستعينين بالنظريات الحديثة في اللغة لتقييمه أو مكتفين بالمعلومات الموروثة ليبحثوا عن

---

(25) شرح الكافية ج 2 ص 227 .
(26) المصدر السابق .

منطلقاتها ويغوصوا في عميق أصولها . ومما يسترعي الانتباه أن الذين لهم اهتمام بما يجد في الدراسات اللغوية يقفون من الإعراب موقفاً أقل ما يقال فيه أنه ينم عن الاحتراز . فإبراهيم أنيس مثلاً ينكر أن يكون الإعراب « من معالم الكلام العربي في أحاديث النـاس ولهجات خـطابهم » فليس هو أكثـر من « صفة من صفـات اللغة النمـوذجية الأدبيـة »[27] ، كما يـرفض إبراهيم أنيس أن يكـون لحركات الإعراب دور معنوي وأنها « تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما زعم النحاة » بل إنها في نظره « لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »[28] ، ولذا فلا ينتظر منه أن يثري البحـوث القديمـة المتعلقة بـالإعـراب وأن يحـاول التـوفيق بين صيـغ الفعـل الإعرابية ومعانيه .

أما تمام حسان فلا شك في أنه حاول في كتابـه « اللغة العـربية معنـاها ومبناها » أن يضع طريقة لدراسة العربية بتطبيق نتائج البحوث الحديثـة تطبيقـاً يلائم خصائص لغتنا ؛ ولقد قاده ذلك إلى التحديد من دور الإعراب بدون أن ينفيه تماماً ؛ فالإعراب في نظره ليس إلا قرينة من مجموعة قرائن كالرتبة والصيغة والمطابقة والربط والأداة والنغمة تتظافر كلها لتحديد المعنى[29] ؛ وليس دوره أخطر من بقية القرائن كما أنه لا يقل عنها قيمة ، ولكنه قاصر وحده عن ضبط المعاني النحوية . فمن الطبيعي ألا يسعى المؤلف إلى البحث عن تطابق بين إعراب الفعل ومعانيه .

ولئن اعتـرف باحث آخـر وهو ريمـون طحـان بـأن الحـركـة الإعـرابيـة « نستأنس » بها أحياناً لمعرفة وظيفة الاسم « عندما يغلق المعنى عليها ويحدث اللبس » في جمـل من نـوع . « مـا أحسن المسـافـر » الـدالـة حسب حـركـة « المسافر » على النفي أو التعجب فإنه لا يرى في قضية إعراب الفعل وبنائه إلا قضية مفتعلة « تعقد الأمـور وتحول دون تـوزيع الصيـغ الفعلية على الجـدول

---

(27) من أسرار اللغة ص 189 .

(28) المصدر السابق ص 224 .

(29) اللغة العربية ، معناها ومبناها ص 207 .

الخاص بها وهو الجدول التصريفي »[30] . فالعلامات التي تظهر في آخر الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً مرجعها الصرف لا النحو وليست لها دور نحوي . ولذا فليست « قضية إعراب الفعل المضارع إلا قضية باطلة »[31] . على أنه لم يجد بداً من الاعتراف بأن أدوات النصب والجزم ترشد إلى « معان معينة في الفعل » . وهذا معناه أن علامات الإعراب في الفعل المقترن بهذه الأدوات لها ارتباط بالمعنى المستفاد . لكن المؤلف لم يول هذا الموضوع ما يستحقه في نظرنا من العناية ولم يجد له حلاً على ضوء البحوث اللسانية وذهب إلى أن هذه البحوث قاصرة عن ذلك في الوقت الراهن على الأقل .

ولعل الذين حاولوا وضع المشكل على حقيقته هم الذين فعلوا ذلك بالاعتماد على التراث النحوي ومنهم اثنان تسترعى محاولتاهما الانتباه لأن كلتيهما تسعى إلى وجود حل شامل لهذه القضية .

فالأولى قام بها أحمد عبد الستار الجواري في كتابه « نحو الفعل »[32] . وينطلق المؤلف من وظيفته الفعل الذي لا يكون في الكلام إلا مسنداً ، وبما أن الرفع هو علامة الإسناد كان ينبغي ألا يكون الفعل إلا مرفوعاً . إلا أن ملازمة الفعل لهذه الوظيفة في كل الحالات يفقد علامة إعرابه قيمتها من هذه الناحية إذ لا مجال هنا للتمييز بين وظائف مختلفة . معنى هذا أن الفعل لا يحتاج في هذا المضمار إلى ما يحتاج إليه الاسم من علامات مميزة بين مختلف وظائفه . ولكن الفعل يطرأ عليه تنوع في معناه متصل وثيق الاتصال بدلالته على الزمن . فهو يدل على أزمنة مختلفة وتصرف معناه هذا « هو الذي يقابل تصرف الاسم في وقوعه المواقع المختلفة من التركيب وإذن فإن إعراب الفعل يقوم على تصريفه لأنه بالتصريف يدل على معاني الزمن المختلفة »[33] ، فلذا يحاول المؤلف أن يبين كيف تتلاءم حالات المضارع الإعرابية مع أنواع ما يدل عليه من معاني الزمن .

---

(30) الألسنية العربية ص 13 ـ 15 .

(31) المصدر السابق ، ص 19 .

(32) من مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1394 ـ 1974 .

(33) نحو الفعل ص 26 .

فالفعل المضارع « يصلح بالقوة للدلاة على كل معاني الفعل وأزمنته »[34] ويتسم هكذا بسعة في الدلالة ، ومن ثم يحتاج إلى طرق لتمحيضه إلى هذا المعنى أو ذلك وعلامات ترشد إلى مفهومه الدقيق وتغير ذلك المفهوم حسب السياق . فالرفع بمثابة الحالة الأولى - إن لم نقل الأصلية - للفعل المضارع بل إن الرفع هو على حد تعبير المؤلف « مرتبة الفعل عموماً لأن الفعل دائماً في موضع المسند فإذا قيد مدلول الزمن فيه قيداً ذاتياً بني على أخف الحركات وهو الفتح ، وذلك هو الفعل الماضي فإذا أطلق من القيد الذاتي واللفظي عاد إلى ما يستحق وهو الرفع »[35] . فالفعل من حقه الإعراب نظراً إلى تعدد إمكانيات التصرف في معناه الزمني ، ولكن من أصنافه ما يتمحض بصفة نهائية لزمن واحد فتدل صيغته على هذا الزمن ولا تدل إلا عليه ، وتكون بمثابة القيد الذي يقيّد الفعل ويزيل عنه كل أسباب الالتباس وهذا هو شأن الماضي . أما المضارع فليس في صيغته ما يقيده بزمن ، وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذلك . وفي حالة انعدام مثل هذا القيد يرد مرفوعاً حسب حكمه الطبيعي إن صح هذا التعبير . ويحصل تقييده بزمن معين بواسطة أدوات ينجرّ عنها انتقاله إلى أحكام إعرابية أخرى هي النصب والجزم .

فالنصب حكم الفعل المتمحض للاستقبال ، وهو نتيجة أدوات تحدد معنى الفعل من حيث الزمن فتوجهه جميعها للدلالة على الاستقبال ، ويستعرض المؤلف النواصب أداة أداة ليبيّن اعتماداً على الأمثلة أن الفعل المقترن بإحداها يفيد المستقبل بالنسبة إلى السياق الذي يرد فيه[36] .

أما الجزم[37] فهو حكم الفعل المضارع الدال على بعض المعاني التي تقرّبه من الماضي أو الأمر أو تسمه بنوع من النقص في الدلالة . فالمضارع المجزوم قد يدلّ على معنى المضي إذا اقترن بلم أو لمّا ، ودلالته هذه تقربه من

---

(34) المصدر السابق ، ص 33 - 34 .

(35) المصدر السابق ، ص 28 .

(36) المصدر السابق ، من ص 37 إلى ص 47 .

(37) المصدر السابق ، من ص 48 إلى 53 .

الماضي في الحكم ، فعلامة الجزم هي السكون والسكون هو ـ حسب المؤلف ـ للبناء أصلاً .

ودلّ المضارع المجزوم كذلك على الطلب عندما يقترن بلام الأمر أو بلا الناهية ، وهما « تنقلان الفعل المضارع إلى معنى فعل الأمر ، وفعل الأمر مبني على السكون أصلاً ، أو على ما يجزم به مضارعه فكان التوافق بين الجزم والبناء »[38] .

ويدلّ المضارع المجزوم أخيراً على الشرط ، والفعل في الجملة الشرطية معلق معناه بمعنى جواب الشرط فليس هو إذن تام الدلالة ولذا حذفت منه حركة الإعراب . وهذا هو كذلك السبب الذي يفسر جزم المضارع الذي يكون جواباً للطلب فهو أيضاً يتعلق معناه بمعنى الطلب وتكون دلالته ناقصة . وبصفة عامة فالفعل المجزوم في الجملة الشرطية أو الجملة الطلبية يدل على عدم الوقوع ولا يفيد ـ حسب المؤلف ـ أي زمن ، ولذا فلا يستحق حركة الإعراب الدالة على معنى من معاني الزمن .

تبقى مشكلة المضارع الذي يعتبره النحاة مبيناً لاتصاله بنون النسوة أو بنون التوكيد ، ولا يعتبر صاحب « نحو الفعل » أنه مبني ويفسر السكون في المتصل بنون النسوة بسبب صوتي أي بكراهة توالي الحركات ؛ أما المتصل بنون التوكيد فالمؤلف يرفض إعرابه بدون تفسير حركته .

فإعراب المضارع في نظر عبد الستار الجواري له فائدة معنوية ، وعلاماته لها دور تمييزي تتنوع بتنوع المعاني الزمنية التي يدلّ عليها هذا الفعل ؛ ورغم سعي المؤلف إلى تطبيق نظريته على الأحكام الإعرابية الثلاثة لبيان شمول النظرة التي يقترحها فإن تعليله لإعراب المضارع لم يكن دائماً مقنعاً خاصة وأنه أهمل استعمالات تنافي ما ذهب إليه من أن تقييد المضارع وتمحيضه لمعنى من معاني الزمن ينقله من الرفع إلى النصب أو الجزم . فإذا كان النصب هو حكم المضارع الدال على المستقبل فلِمَ لَمْ يكن المضارع المقترن بالسين أو سوف منصوباً ،

---

(38) المصدر السابق ، ص 49 .

والحال أن هاتين الأداتين هما من أهم وسائل تمحيض هذا الفعل للمستقبل . ثم إنه إذا كان تقييده معنى الفعلِ حاصلاً بفضل اقترانه ببعض الأدوات فلِمَ احتيج إلى علامات الإعراب دليلاً ثانياً على هذا التقييد ؟ أليست الأداة كافية لترشد إلى التغيير الحاصل في المعنى ؟ أو ليس في إفادة معنى واحد بوسيلتين لفظيتين منافاة لمبدإ الاقتصاد في المجهود ؟ كل هذه قضايا لم تحظ بعناية المؤلف .

ولا شك أن محاولة محمد الكسار في كتابه « المفتاح لتعريب النحو »[39] لا تختلف كثيراً عن محاولة عبد الستار الجواري من حيث رغبة المؤلف في البحث عن تفسير شامل للإعراب لا يقتصر على التصريح بالمبادىء العامة بل يفضي إلى تطبيق هذه المبادىء على كل حالة من حالات الإعراب .

يعتبر محمد الكسار أن الصلة وثيقة بين حياة العرب ولغتهم ، فالحركة النشيطة هي في نظره « عماد الحياة البدوية الرعوية»[40]، ويقابل ذلك إعطاؤهم للحركة في اللغة أهمية خاصة نظراً إلى ما تكسبه للغة من مرونة في التصريف بالألفاظ والمعاني على حد السواء[41] ، وقد اتخذ العرب من الحركات « ضوابط » دقيقة ومطردة لم توزع « بصورة اعتباطية عشوائية وبصورة خاصة على أواخر الأسماء المعربة والأفعال »[42] ، والعلامات الإعرابية هذه مرتبطة ارتباطاً متيناً بما سماه بالفعالية وهو مفهوم لم يحلل معناه ولا وضحه ، ولعل هذه الكلمة تفيد حدوث الفعل أو حصوله ومدى حضوره ـ إن صح التعبير ـ في ذهن المتكلم ؛ فعلامة الإعراب تعبر « عن الفعاليات المختلفة أو انقطاعها في الصيغ الفعلية وعن مدى المشاركة في أداء هذه الفعاليات في الأسماء المعربة »[43] .

والحركات ثلاث : حركة قوية وهي الضمة وحركة متوسطة وهي الكسرة وحركة خفيفة وهي الفتحة . وتتلاءم هذه الحركات قوة وضعفاً مع مدى اتصال

---

(39) نشر بدمشق 1396 ـ 1976 .

(40) المفتاح ، ص 171 .

(41) المصدر السابق ، ص 180 .

(42) المصدر السابق ، ص 181 .

(43) المصدر السابق .

الأسماء بالفعالية ، فالضمة للفاعل نظراً إلى شدة اتصاله بالفعل ومساهمته في الفعالية والفتحة للفضلة لضعف مشاركتها في الفعالية والكسرة للمجرور وهي تدل على فعالية متوسطة[44] .

أما الفعل فالمؤلف يعتبره معرباً ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً ، فهو يرفض « بناء أية صيغة من الصيغ الفعلية الثلاث »[45] والعلامات التي تظهر في آخر الصيغ المختلفة تعبر عن درجة الفعالية ، فالماضي يدل على فعالية ضعيفة لأنها حدثت « ولم تعد قائمة في ذهن المتكلم إلا على سبيل الذكرى » ، وعلامة هذه الدرجة من الفعالية هي الفتحة . لكن المؤلف يجد نفسه أمام مشكل صيغ الماضي المسندة إلى بعض الضمائر الظاهرة حيث تنعدم الفتحة . فلا مناص له من التأويل ، ولذا يعتبر أنها تعوض بسكون يقوم بوظيفة الفصل بين ركني الكلام أي الفعل والفاعل ، فهو يمثل حاجزاً بين هذين العنصرين . ويتضاعف التأويل عندما يتعرض المؤلف لضمة المسند إلى واو الجماعة ، فهذه الضمة أتى بها حتى لا يلتقي ساكنان وهي تخفي السكون الذي كان من المفروض أن يفصل بين الفعل والفاعل الضمير ، وهذا السكون لا يظهر أيضاً مع ألف الاثنين ، والفتحة هنا ليست علامة الفاعلية الضعيفة وإنما أتي بها لاجتناب التقاء الساكنين ، فهي فتحة طارئة وتخفي هي أيضاً السكون الفاصل بين الفعل والفاعل[46] .

أما المضارع فيسميه المؤلف « المستمر » وهي تسمية تتماشى من ناحية مع دلالة الفعل على الزمن ـ وهذا ما لا توحي به كلمة مضارع ـ ومن ناحية أخرى تشعر بإمكانية التعبير عن كل أبعاد الزمن بواسطة صيغته . وقد اختيرت الضمة وهي أقوى الحركات للتعبير عن « فعالية » حية واقعة في الحال ومستمرة أو هي أكيدة الوقوع في الاستقبال[47] « والنصب في المضارع علامة » على ضعف الفعالية والشك في حصولها واستمرارها مستقبلاً[48] . ويؤيد المؤلف قوله

---

(44) لا شك هنا أن تحليل الكسرة لا يخلو من تكلف .

(45) المصدر السابق ، ص 184 .

(46) المصدر السابق ، ص 192 .

(47) المصدر السابق ، ص 196 .

(48) المصدر السابق ، ص 203 .

باستعراض مختلف أدوات النصب ليقنع بمدى ما تدخله في معنى الفعل المنصوب من عدم التيقن من وقوعه لإفادتها النفي أو التعليل وتعليق وقوع هذا الفعل بوقوع فعل آخر قبله .

أما الجزم فهو يفيد « انقطاع الاستمرار أو الفعالية »[49] . وهذا ما يؤيده المعنى اللغوي لكلمة جزم التي تفيد القطع . وهذا لا شك واضح في الجوازم النافية ؛ لكن المؤلف يعتبر كذلك أن تحويل معنى الفعل إلى الطلب بواسطة لام الأمر يسلبه الدلالة على الاستمرار وكذلك الشأن بالنسبة إلى أدوات الشرط الجازمة فهي تحول الفعل من الدلالة على الاستمرار إلى إفادة الطلب فلا يدل على حدوث الفعالية[50] . وبهذا يفسر كذلك إعراب الأمر ، فالسكون فيه علامة انقطاع الفعالية ، وفي حالة انعدام السكون مع الضمائر فإنه يكون مقدراً .

وهكذا سعى محمد الكسار إلى تقديم تفسير شامل لإعراب الفعل ولا تخلو نظريته من جوانب مغرية خاصة لعدم اقتصار صاحبها على المبادىء العامة ولعدم تملصه من الصعوبات التي تعترض سبيل تطبيقها . إلا أن الصعوبة في مثل هذه المحاولات تتمثل في الانطلاق من مبادىء مسبقة يستعصي الواقع عن الخضوع لها . فالقول مثلاً أن الفتحة علامة إعراب الماضي لا يؤيدها إلا أربع صيغ من مجموع ثلاث عشرة صيغة . فما هي قيمة هذا المبدإ إذا اضطر الإنسان إلى التأويل المتكلف أحياناً للتدليل على صواب نظريته ووجاهتها بالنسبة إلى أغلب الصيغ ؟

ومن ناحية أخرى فما لاحظناه في شأن محاولة عبد الستار الجواري حول دور الأداة المغنية عن الإعراب تبقى صالحة ، إذ إن معاني الفعل المشار إليها حسب مختلف حالاته الإعرابية مستفادة أساساً من أدوات النصب والجزم ، كما أن نفي المضارع المرفوع يستفاد أساساً من حرف النفي « لا » ، ثم إن المؤلف لا يثير مشكلة هذه الأداة التي تقطع الفعالية هي أيضاً ، فلم لا تؤثر في الفعل إعرابياً ؟ ولم يكون المضارع بعدها مرفوعاً ؟ ومثل هذا القول ينطبق على « لن »

---

(49) المصدر السابق ، ص 194 .

(50) المصدر السابق ، ص 196 وما بعدها .

الناصبة ، ولا شك في أنها تقطع الفعالية أو على الأقل تجعلها رهينة حصول فعالية ثانية كما في الآية : ﴿ لن تنالوا البرّ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾[51] . وهذا يقتضي حسب نظرية « المفتاح » الجزم .

هذه الاعتراضات ترمز إلى صعوبة تفسير إعراب الفعل تفسيرا يلم بكل الحالات ويحدد معنى لكل حكم من الأحكام الإعرابية . ولعلّ بعض نحاة الكوفة أدركوا ذلك عندما ربطوا بين الحكم الإعرابي والمعنى في الحالات الواضحة التي يصعب إدراكها ، واكتفوا بتفسير سائر الحالات بمبدإ الطرد المتمثل في تعميم ما ينطبق على بعض الحالات على البقية ، وإن لم يكن للإعراب ـ حسب الظاهر ـ نفس الدور . وإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لمضاعفة الصعوبة بالحديث عن إعراب الماضي والأمر وهما في الواقع لا يطرأ عليهما أي تغيير فكل صيغة من صيغ الماضي والأمر لا ترد إلا في حالة واحدة وإن أدت معاني مختلفة كانقضاء الحدث والدعاء والاستمرار بالنسبة إلى الصنف الأول ، والطلب بمختلف دقائقه المعنوية من التماس وأمر ورجاء ودعاء بالنسبة إلى الصنف الثاني . والمشكل الجدير بالعناية هو مشكل المضارع لما يطرأ عليه من تغيير إعرابي ؛ فمن الطبيعي أن يذهب الظن بأن كل تغيير يطرأ على صيغة الكلمة في الجملة ـ والتغيير الإعرابي هو تغيير يعتري الصيغة ـ له غاية معنوية ، وادعاء عكس ذلك يتنافى مع وظيفة اللغة ؛ والبحث عن المعاني المستفادة من الإعراب في الفعل يجب أن يتجه لا نحو الوظيفة النحوية ، فهي لا تتغير بالنسبة إلى الفعل ، وإنما إلى الدقائق المعنوية التي يكتسبها الفعل لا من مدلوله اللغوي ، وإنما من السياق الذي يرد فيه ؛ فالإعراب يرمز مبدئياً إلى كيفية أداء الفعل لمعناه . ولا شك في دلالته على المعنى المقصود في الأفعال المقترنة ببعض أدوات النصب كفاء السببية وواو المعية « وأو » ، وسبب هذا أن الأدوات المذكورة لا تخلو كما ذكر من التباس نظراً إلى استعمالها أدوات عطف أيضاً ، فنصب الفعل وحده هو الذي يوضح الغاية المقصودة منها ومن ثم يرشد إلى المراد من الفعل بعدها .

---

(51) المصدر السابق ، ص 227 .

إلا أن تعليل دور الإعراب أو الإقناع بضرورته بعد أدوات الجزم وسائر أدوات النصب لا يتأتى بمثل هذه السهولة لأسباب عديدة ، منها تعدد المعاني للحكم الواحد ؛ فالمضارع المنصوب يفيد معاني كثيرة كالنفي في المستقبل والتعليل والنتيجة وما يسميه الكوفيون بالخلاف أي الإشارة إلى اختلاف معنى المضارع المنصوب عن معنى الفعل السابق له . . . والمضارع المجزوم يفيد النفي في الماضي والطلب والنهي والشرط . . . ومنها أن أدوات النصب الداخلة على الفعل تدل على المعنى المستفاد أكثر مما تدل عليه العلامة الإعرابية ، بل إن الأداة تسترعي الانتباه إلى حد إخفاء دلالة العلامة ، وإن كان لهذه دور فهو تكرار لدور الأداة ولا يشعر المخاطب بقيمته ؛ ومنها أخيراً أن الأفعال المنصوبة ببعض الأدوات لا تتضمن معنى يكن تمييزه عن مفهوم المضارع المرفوع . هذا هو شأن الفعل المسبوق بأن وهي أداة يشعر المتكلم بأنها للربط أكثر منها لتكييف معنى الفعل وتوجيهه إلى غاية معينة . والرأي عندنا أن هذه الأداة تدل على وظيفة الجملة التي بعدها ، وقد أصاب النحاة ـ حسب ما نرى ـ عندما سموها « أن المصدرية » معتبرين أنها مع الفعل تقدر بمصدر .

لكل هذا يتعذّر علينا اليوم تقديم إعراب الفعل في نظام متماسك الأجزاء متناسق العناصر يتسنى إبراز خصائصه بعلاقات التقابل والتكامل وضبط دور كل عنصر من عناصره وتمييزها عن أدوار العناصر الأخرى . وقد لا يكون ما احتُفظ لنا به من معالم إعراب الفعل إلا جوانب من هذا الإعراب ضبطت في وقت كانت اللغة فيه بصدد التطور ؛ ومعلوم أن تطور اللغة ظاهرة بطيئة تتغير بعض خصائص اللغة بمقتضاها بصفة تدريجية تكاد تكون لا شعورية ؛ والنزعة الطبيعية في تطور اللغات الإعرابية هو نحو تبسيط الإعراب أو التخلص منه بحثاً عن الاقتصاد في المجهود . وليس من المستبعد أن تكون العربية سائرة نحو التخلي عن الإعراب في الفعل أو تكييفه بطريقة لا تبقى منه إلا ما كان ضرورياً لا تسانده أية وسيلة لأداء ما قصد منه . وعلى كل فلا يمكن للإنسان في هذا المجال إلا الافتراض نظراً إلى انعدام ما يلزم من الوثائق الشاهدة على أطوار مختلفة من تاريخ العربية السابق لما نعرفه من حالتها بفضل القرآن والشعر الجاهلي ؛ ولعله ليس من قبيل الصدف أن كانت التراكيب التي يظهر فيها إعراب الفعل ضرورياً لتوضيح المعنى

المقصود من نوع الجمل المتضمنة لفاء السببية وواو المعية « وأو » ، فهي تراكيب قليلة الاستعمال وخاصة المتضمنة للأداتين الثانية والثالثة ، ولعلها شواهد على استعمالات كانت شائعة فتضاءل تواترها شيئاً فشيئاً إلى أن كادت تنقرض من الاستعمال نظراً إلى تطور نظام المضارع من حيث نظام إعرابه وتضاؤل دور الإعراب فيه . ومما لا شك فيه الآن أن ما يفيده المضارع اليوم من مختلف الدقائق المعنوية لا يشعر به المتكلم والسامع بفضل الإعراب ، وإنما بفضل الأداة المقارنة للفعل وبصفة أعم بسياق الكلام وخاصة بنية الجملة ، وأحسن مثال لذلك التركيب الشرطي ؛ فالفعل في جملتي الشرط وجوابه يكون مضارعاً كما يكون ماضياً وقد تخلو جملة الجواب من الفعل ، ومع ذلك فبفضل ازدواجية التركيب الشرطي لا يحتاج الإنسان إلى إعراب لفهم معناه وإفهامه إذ هو معدوم تماماً في الماضي والجملة الإسمية . ولا مجال للالتباس هنا ، كما أنه لا مجال للالتباس مع جل أدوات النصب والجزم .

يعسر إذن الجواب عن السؤال الذي ألقيناه في عنوان هذا البحث جواباً يبرهن على أهمية دور الإعراب في أداء معنى الفعل في العربية كما احتفظت لنا بها النصوص القديمة وكما تستعمل اليوم أيضاً .

التّعليـل
وتعقيد النّحو

خواطر حول علاقة
النحو العربي بالمنطق واللغة(*)

من الآراء التي شاعت بين المهتمين بالنحو العربي واعتبرها الكثير منهم حقائق لا تحتمل النقاش أن هذا النحو مدين للفلسفة اليونانية بأهم معطياته ، نشأ في بيئة متشعبة بها ، وبُوِّبَ على أساس مقولاتها ، واكتمل بناءُ صرحه بفضل ما اقتبس من مقوماتها .

فمنذ أن أذاع أ. ماركس (Merx) آراءه حول هذا الموضوع في المحاضرة التي ألقاها بالمعهد المصري مقتفياً أثر ڤويدي (I. Guidi)[1] مستعرضاً الحجج الدالة في نظره على مدى ما نقله النحاة العرب من الفلسفة اليونانية إلى فنّهم[2] ، ما انفك جل من تحدثوا عن النحو العربي يرددون هذه الآراء لا يكاد الشك يخامرهم في سدادها ولا في تصويرها لحقيقة معطيات النحو العربي[3] .

(*) نشر في حوليات الجامعة التونسيّة ، 10 (1973) ، ص ص 21 ـ 36 .

(1) انظر أ: Bolletino Italiani degli Studi Orientali عدد 6 سنة 1877 من ص 104 إلى ص 108 .

ب : Bulletin de l'Institut égyptien سنة 1891 من ص 13 إلى ص 26 .

(2) ليس من المستبعد أن يكون هذا الموقف متأثراً بما بدأ يشيع إذ ذاك في أوروبا من الآراء حول ضرورة فصل الدراسات اللغوية عن الاعتبارات المنطقية ووجوب التخلي عن النحو العام grammaire générale وليد المنطق .

(3) انظر مثلاً : إبراهيم مدكور : منطق أرسطو والنحو العربي : مجلة مجمع اللغة العربية 1953 من ص 338 إلى ص 346 ؛ إبراهيم أنيس : من أسرار العربية ص 119 ؛ مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة : ص 260 ـ 261 ؛ أمين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 ؛ عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 9 ـ 11 . انظر أيضاً: رشاد الحمزاوي L'Académie de Langue Arabe du Caire ص 207 .

إن شبه الإجماع هذا على تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية أو بالمنطق الأرسطي يبعث على الظن بأن النحاة اكتفوا بتبني المقولات المنطقية ، وأن معطيات النحو العربي هي في أساسها تكْيِيفٌ لهذه المقولات ؛ معنى هذا أن المشاغل المنطقية اعتُبر أنها قامت مقام المشاغل اللغوية منذ أقدم العصور وعلى الأقل منذ أن ألّف سيبويه كتابه الشهير .

على أن هذه الآراء ـ بعد أن لقِيت رواجاً كبيراً في النصف الأول من هذا القرن ـ قد تصدى لها جماعة من الباحثين بالنقاش أو قابلوها بالرفض[4] ؛ ولعل أهم بحث ظهر في هذا الموضوع المقال القيم الذي نشره عبد الرحمن الحاج صالح بعنوان « النحو العربي ومنطق أرسطو »[5] حيث تتبع أطوار النظرية القائلة بتأثر النحو العربي بالمنطق ومواقف الدارسين منها عرباً ومستشرقين ، وتناول حجج ماركس حجة حجة لتفنيدها بالبرهان العقلي أو بالرجوع إلى محتوى بعض مؤلفات أرسطو .

وإنا إذ نعود إلى هذا الموضوع وإلى آراء ماركس ومن اقتفى أثره من الدارسين العرب فليس للتعليق على محتوى هذه الآراء وإنما لنُعبّر عن بعض الخواطر في المنهج المتوخى في عرضها وتأييدها ، ولنحاول إقامة الدليل على أن في النحو من المعطيات ما يدل على أهمية المشاغل اللغوية التي كانت تشغل بال النحاة .

لقد لاحظ ماركس أن الفكر اليوناني لم يهتد إلى المقولات النحوية إلا بعد مضيّ القرون الطويلة من العمل الشاق والبحث الدائب ، وأن النحو اليوناني لم يتجلّ في صيغة واضحة إلا أواخر القرن الأول قبل المسيح ؛ فمن العسير ـ في رأيه ـ أن يهتدي النحاة العرب إلى ما اهتدوا إليه من النظريات النحوية بدون الرصيد المنطقي والفلسفي الذي مكّن اليونانيين من وضع قوانين لغتهم واستنباط

---

(4) انظر : إبراهيم السامرائي : دراسات في فقه اللغة ص 13 وما بعدها و ص 26 ؛ عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية ص 100 وما بعدها .

(5) مجلة كلية الآداب (جامعة الجزائر) ، العدد الأول سنة 1964 من ص 67 إلى ص 86 .

نظرياتهم النحوية ؛ لذا فالنحاة العرب إن لم يطلعوا على النحو اليوناني فلا بد أنهم أَلِفُوا ـ حسب ماركس ـ منطق أرسطو ، وفي نحوهم ما يدلّ على ذلك :

فتقسيمهم للكلام إلى اسم وفعل وحرف موافق تمام الموافقة لتقسيم أرسطو للكلام ، كما أن بعض المفاهيم النحوية كمفهوم الحال والظرف تذكر بمفاهيم يونانية ، وأن التمييز بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال قد اقتبس من منطق أرسطو . . . ويذهب حرص ماركس على إبراز التماثل بين النحو العربي والمنطق إلى جعله يعتبر أهم مصطلحات الإعراب مثل « رفع » و « نصب » و « جر » و « أعـرَبَ » و « إعراب » ليست سوى ترجمة لمصطلحات يونانية ؛ وكما تضمّن النحو العربي أهم مقولات أرسطو فقد خلا ـ حسب ماركس ـ من بعض المفاهيم التي لم يجدها النحاة فيما اطلعُوا عليه من آثار الفيلسوف اليوناني ؛ فلئن أقر النحاة مفهوم الخبر فلأن أرسطو ذكره ، ولئن جهلوا مفهوم المسند إليه (Sujet) فلأنه لم يقرّه في معناه النحويّ ، وقد جهلوا كذلك مفهوم المقطع لأن صاحب المنطق لم يتعرض له إلا في كتاب « البلاغة » ، ولم يطلع العرب على هذا الكتاب إلا بعد أن نشأ النحو عندهم[6] .

ويقتفي الدكتور إبرهيم مدكور أثر ماركس ـ بدون أن يستشهد به ـ عندما يرى أن تقسيم سيبويه للكلام إلى ثلاثة أقسام يذكر بتقسيم أرسطو[7] ، ويشير في إيجاز إلى حديث الفيلسوف اليوناني عن « الكم والعدد » ملمّحاً إلى أن هذه المقولات نجدها كذلك في النحو العربي ؛ ولكن بينما اعتبر ماركس أن جهل النحاة العرب لمفهوم المسند إليه يدل بطريقة سلبية على تأثرهم بالمعلم الأكبر ، يرى إبراهيم مدكور في حديث سيبويه عن « المسند والمسند إليه » حجة على تسرّب الآراء التي عبّر عنها حول الإسناد إلى العرب ؛ ويدعم أمين مجمع اللغة العربية ما ذهب إليه من رأي بأن العرب أمكنهم الاطلاع على ما ترجم من مؤلفات أرسطو إلى السريانية قبل الإسلام من ناحية وإلى العربية منذ « النصف الأول

---

(6) انظر Bulletin de l'Institut égyptien من ص 13 إلى ص 26 .

(7) مجلة مجمع اللغة العربية سنة 1953 ص 340 .

للقرن الثالث الهجري » من ناحية أخرى ؛ ولعل أهم حجة في نظره على « الصلة » بين المنطق والنحو العربي مكانة القياس في هذا الفن ؛ ولئن أقرّ بوجود « قدر . . . فطري » من القياس لا يمكن أن يعتبر من « صنع أرسطو أو أي فيلسوف آخر » فإنه يرى أن القياس لم يقف « عند تلك الصورة الفطرية »[8] بل إن النحاة قد فلسفوه « وافتنوا فيه إلى درجة كبيرة » وحددوا « شرائط القياس النحوي الصحيح كما حدد أرسطو شرائط إنتاج قياسه المنطقي » .

ولا يشك جماعة آخرون من الباحثين في حقيقة تأثير اليونان في النحو العربي منذ نشأته ، فيحاول البعض أن يبحث عن حجج أخرى تؤيد ذلك ذاهبين أحياناً إلى إرجاع هذا التأثير إلى أفلاطون نفسه[9] ويكتفي البعض الآخر بترديد أحكام من هذا القبيل :

« إن الناظر في ماضي هذا النحو العربي دون دخول في شيء من تاريخ صلة هذا النحو بغيره من أنحاء الأمم الأخرى يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ ونما فيها ، وإن تأثره بالمنطق اليوناني قد قوي في بعض النحاة حتى أبعدهم عن النحو في تقدير أبناء زمنهم أنفسهم »[10] .

ولا يخفى أن مثل هذه الأحكام العامة لا تقنع إلا من يكتفي بالرواية حجة في ميدان المعرفة ؛ ولذا لا نقف عندها وإنما نكتفي ببعض الملاحظات في شأن المنهج المتوخى عند الدارسين الذين سعوا إلى تدعيم قولهم بالحجة ونحيل - للمزيد من التفصيل في شأن آراء ماركس - إلى فصل عبد الرحمن الحاج صالح المذكور .

إن أهم ما يسترعي الانتباه في هذا المنهج أنه يقوم على البحث عما يوجد في النحو العربي من معطيات لها مقابلها في منطق أرسطو ، أو مصطلحات موازية

---

(8) نفس المصدر ص 343 .

(9) عبد الرحمن محمد أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 10 .

(10) أمين الخولي : مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير ص 72 .

لاصطلاحات يونانية مؤدية لمفاهيم قريبة من مفاهيمها ، وهذه طريقة قد تبدو مغرية لأنها تبعث على الظن بأنها تعتمد أدلة ملموسة ، فالوثائق المعتمدة لا شك في وجودها ، ويمكن لكل باحث أن يرجع إليها وأن يثبت من وجود العناصر المستعملة لتأييد نظرية التأثير هذه[11] . إلا أن هذا المنهج يقتضي ضمنياً أن نسلّم بأنّ التشابه بين طريقتين في التفكير والتبويب يؤدي حتماً إلى الاستنتاج بأن إحدى الطريقتين تأثرت بالأخرى ، وهذا محل نظر خاصة إذا ما اضطر القائل بهذا إلى أن يحتج بوجود مفاهيم ليس من المستبعد أن يهتدي إليها الإنسان بالطبع والبديهة ؛ وهذا هو شأن ماركس عندما يزعم أن تمييز سيبويه بين المذكر والمؤنث وبين الماضي والحال والاستقبال لا يعقل أن يكون نتيجة استنباط واجتهاد منه أو من غيره من النحاة العرب ، وإنما هو مجرد نقل للمقولات الأرسطية .

وعلى كل فملاحظة تواز بين منهجين أو قرابة بين طائفتين من المفاهيم لا تثبت أن توازيهما أو القرابة بينهما نتيجة التأثير والتأثر إلا إذا اعتمدت معطيات إضافية من نوع الوثائق التاريخية . فمن البديهي ـ عندما نتحدث عن تأثر مفكر بنظريات غيره أو عن اقتباسه لآرائه ـ أن نتساءل هل أن الظروف التاريخية التي عاش فيها مكنته من معرفة تلك النظريات أو هذه الآراء ، وأن نبحث عن طريق تأثره بها أو أخذها عن أصحابها .

لا شك أن القائلين بتأثر النحو العربي بالفكر اليوناني يُذكّرون تصريحاً أو تلميحاً بالظروف الثقافية التي نشأ فيها النحو العربي وترعرع ، فماركس يشير إلى أن النسطوريين أدخلوا فلسفة أرسطو إلى فارس قبل الإسلام ، فانتقلت من هناك إلى العرب[12] ، أما إبراهيم مدكور فيلمح إلى رواج مؤلفات أرسطو المنطقية في « القرون الوسطى المسيحية والإسلامية » ويذكر أن الأجزاء الأولى من الأرقانون كانت « أول ما ترجم من الكتب الفلسفية إلى اللغة العربية ثم ألحقت به الأجزاء الأخرى ، فترجمت وشرحت واختصرت وتوالى البحث في المنطق لدى

---

(11) هذا لم يمنع ماركس من أن ينسب إلى أرسطو ما ليس موجوداً في كتبه (انظر مقال الحاج صالح : ص 77) كما لم يمكن إبراهيم مدكور من الاتفاق مع ماركس في شأن موضوع الإسناد .

(12) الفصل المذكور ص 25 .

المدارس الإسلامية المختلفة عند الفلاسفة والمتكلمين بل وعند الفقهاء »[13] .

ومن العسير ـ في نظرنا ـ أن نعتبر مثل هذه الإرشادات من شأنها أن تُكَوِّن حججاً تقنع بتأثر التفكير النحوي العربي بالتفكير اليوناني فضلاً عن اكتفاء النحاة بتبني المعطيات الفلسفية اليونانية ؛ فلئن كان من المسلم به أن البيئة الثقافية البصرية لم تكن خالية من عناصر غير عربية ، وأن أصداء ثقافات مختلفة من فارسية ويونانية وهندية كانت تتردد فيها ، فليس لدينا ما يثبت أن مؤلفات يونانية معينة كانت تدرس فيها خلال القرنين الأول والثاني من الهجرة دراسة تمكن من اقتباس معطياتها وتوطينها في المؤلفات العربية . والذي يبدو الآن ثابتاً هو أن أقدم ما ترجم من مؤلفات أرسطو لم ينقل إلى العربية قبل منتصف القرن الثاني الهجري ، وأن المترجم ليس عبد الله بن المقفع كما تذكر بعض المصادر، وإنّما ابنه محمد المتَوَفَّى بعد سنة 150 من الهجرة[14]. معنى هذا أن الناطقين بالضاد لم يكن لديهم قبل بداية النصف الثاني من القرن الثاني الهجري أي نص عربي يمكّنهم من ممارسة جانب من جوانب التراث اليوناني وأخذ ما يجدونه فيه متماشياً مع مشاغلهم الفكرية والعلمية . وإذا اعتبرنا أن النحو العربي لم يوضع دفعة واحدة على يد الخليل وسيبويه ، ولم ينشأ مكتملاً في ظرف عقدين أو ثلاثة وإنما اقتضى بناء صرحه ما لا يقل عن قرن كامل بدا لنا أن المحاولات الأولى يرجع عهدها إلى العقود الأخيرة من القرن الأول الهجري ؛ وفعلاً فمما هو اليوم موضوع اتفاق أن أقدم من يعتبر نحوياً بأتم معنى الكلمة عبد الله بن إسحاق الحضرمي (المتَوَفَّى) سنة 117 هـ[15] . فهل أمكن لابن إسحاق هذا أن يجد في البيئة الثقافية التي عاش بها في النصف الثاني من القرن الأول وبداية القرن الثاني ما يكفي من العناصر اليونانية ليضع أسس النحو العربي الأولى ؟ وهل أمكنه ـ إن وجد شيئاً من هذا القبيل ـ أن يكتفي بالاطلاع عليه على طريق الرواية

---

(13) الفصل المذكور ص 339 .

(14) انظر فصل بول كروس (P. Kraus) : التراجم الأرسطالية المنسوبة إلى ابن المقفع (ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية تأليف عبد الرحمن بدوي من ص 101 إلى ص 120) .

(15) انظر : إبراهيم مصطفى Actes du XXI congrès des orientalistes ص 278 ـ 279 ؛ وشارل بلا Ch. Pellat: Le milieu basrien et la formation de Jâhiz ص 130 .

ليتمثله ويتقنه الإتقان الذي لا بد منه ليتصرّف فيه ويكيّفه حسب مقتضيات اللغة التي وضع نحوها ؟ من العسير ألّا نشك في ذلك وأن نتصوّر أنّه يتسنى بناء علم جديد على أسس مستعارة لم تؤخذ من مصادرها مباشرة ، أو على الأقل من مصادر مكتوبة ، وإنما نقلت مما يمكن أن يكون قد وصل عن طريق الرواية .

ولكن يمكن أن يُعترض علينا بأن المقولات المنطقية التي يبدو أثرها ـ حسب ماركس ـ في كتاب سيبويه قد أخذت في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري بعد أن شُرع في ترجمة مؤلفات أرسطو . جوابنا على هذا أن جل العناصر التي تعتبر منقولة عن اليونان يقدمها سيبويه في كتابه تقديمه للشيء المألوف الذي استقر بعد في الأذهان وأصبح شائعاً ، فلا نجده مثلاً يعلل التقسيم الثلاثي للكلام[16] ، ونلاحظ أنه يستعمل المصطلحات التي يعتبرها ماركس مجرد ترجمة لمفاهيم يونانية كالرفع والنصب والإعراب استعمال الكلمات المعروفة التي لم تعد في حاجة إلى تحديد أو تفسير أو تعليل ؛ فلا يعقل إذن ـ إن أمكن لسيبويه أو معاصريه الاطلاع المباشر على بعض مؤلفات أرسطو ـ أن يكون لهذه المؤلفات تأثير سريع يجعلها في ظرف قصير من الزمن شائعة مألوفة إلى درجة أن تستعمل بدون أن يشك مقتبسُها في قدرة الناس على فهمها وتمثلها والاستفادة منها[17] .

كل هذا يحملنا على التساؤل عن مدى وجاهة النظرية القائلة بتأثر النحو العربي في طور نشأته بالتراث اليوناني وخاصة بالمنطق الأرسطي ، فليس لدينا ـ في الحالة الراهنة ـ أية وثيقة تثبت ذلك إثباتاً علمياً ، والآراء التي أبديت في هذا الموضوع لا نظنها تتجاوز التخمين والافتراض .

وأقصى ما يمكن أن يقال هو أن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني هي ثقافة بصرية أي ثقافة تكامل فيها النقل والعقل ، وتآلفت الرواية والنظر نتيجة التقاء

---

(16) الكتاب ج 1 ص 2 .

(17) هذا بالإضافة إلى أننا لا نجد في كتاب سيبويه إشارة واحدة يمكن الاستنتاج منها بأنه هو أو أستاذه أخذ عن كتب يونانية ؛ انظر في هذا الصدد مقال الحاج صالح ص 76 .

التراث العربي بأصداء الثقافات الأجنبية فأسفر ذلك عن منهج لمعالجة مختلف ميادين المعرفة لا يتمثل في اقتباس عناصر من هنا وهناك وتلفيقها لتكوين علم جديد ، وإنما في قدرة على تحليل شتات المعطيات واكتشاف ما وراء مظاهرها الملموسة من أسس جامعة أو مميزة ليتسنى التبويب ويتأتى استنباط القواعد والأشكال المجردة ؛ ولا نظن أن رجال العلم في ذلك العصر والنحاة منهم خاصة كانوا يمارسون عملهم على ضوء ما يجدونه في مرجع يوناني أو غيره ـ إن وُجد حقاً ـ وإنما بهدي من عقولهم التي غذتها الثقافة البصرية .

وإن وجد المنطق إلى النحو سبيلاً بمقولاته ومبادئه وفرضياته فليس ذلك في عهد نشأته وإنما ابتداء من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات لا حد لها ، ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على أساس مقتضيات اللغة ؛ فكل من مارس المؤلفات المستوعبة لمختلف النظريات ، واطلع على كتب الأصول وتمعن في طرق الاحتجاج سرعان ما يقتنع بأنها لا تخلو من طابع منطقي[18] ؛ ولعلّ هذا ما يفسر اعتناق الكثيرين من معاصرينا لآراء ماركس واعتبارهم إياها حقائق لا جدال فيها ، فانعدام تاريخ مفصل للنحو العربي وأطواره ساعد ـ بدون شك ـ على الإيهام بأن النظريات القائلة بالتأثير الأرسطي تدعمها النصوص وأمّهات الكتب المتداولة .

ولعل الاستشهاد بمواقف بعض النحاة مفيد في معالجة هذا الموضوع ، فليس في هذه المواقف ما يدلّ البتّة على أنهم يلمسون آثار المنطق عند الخليل أو سيبويه وذلك مهما كانت نزعة أصحابها . ولكن ابتداء من الربع الأخير من القرن الثالث وطيلة القرن الرابع نلاحظ ردود فعل تدلّ على شعور جماعة من النحاة بتسرب المنطق إلى فنهم وعلى تمييزهم بين الفنين ؛ وحدوث هذه الردود في الفترة المذكورة يدلّ بصفة غير مباشرة على أنها إن لم تحدث من قبل فلأنه لا موجب لها ولا وجود لنحو مصطبغ بالمنطق ؛ بل إننا نذهب إلى أنه لو استمد النحو أسسه من المنطق لما استطاع المناهضون لهذا العلم أن يميّزوا بين الفنين وأن يعتبروا أن لكليهما طريقة خاصة به وغاية واضحة له .

---

(18) انظر دراستنا بالفرنسية حول « نظريات ابن جني النحوية » : نسخة مرقونة ص 61 ـ 63 .

هذا التمييز يتجلى في مواقف شهيرة وأقوال مأثورة ومنها المناظرة التي دارت بين السيرافي ومتى بن يونس المنطقي[19]، وقولة أبي علي الفارسي في شأن أبي الحسن الرماني لأنه كان حسب المترجمين « يمزج كلامه بالمنطق » :

« إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[20] .

ولا شك أن أهمية ردود الفعل هذه تبدو خاصة في بعض النصوص التي تتناول مسألة نحوية معينة ويبدو فيها الحرص على التخلص من المنطق ، ولا شك في أن أهم ما نعرفه منها هذا النص لأبي إسحاق الزجاجي :

« الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتّة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم ؛ وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا؛ وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك »[22] .

لهذا النص أهمية كبيرة لأسباب : فهو يدل على الشعور الواضح بالفرق بين النحو والمنطق وعلى موقف الرفض الذي وقفه عدد من أشهر النحاة ؛ وهو

---

(19) الإمتاع والمؤانسة ج 1 ص 121 وما بعدها .

(20) نزهة الألباء في طبقات الأدباء : تحقيق عطية عامر ص 189 .

(21) من الغريب أن هذا النص لا نظن أنه استرعى الانتباه بصفة خاصة رغم أنه مضى أكثر من عشر سنوات على صدور الكتاب الذي ورد فيه .

(22) الإيضاح في علل النحو ص 48 ؛ وانظر فيه أيضاً من ص 50 إلى ص 52 ردود الزجاجي على النحويين الذين حدوا الاسم حداً يعتمد معناه.

يضع القضية على الصعيد المنهجي لا على صعيد البحث عن جدوى كلا الفنين كما فعل السيرافي ومتّى بن يونس المنطقي في مناظرتهما ؛ فالفنّان يمكن أن يلتقيا في المادة المدروسة ، ولكنهما سرعان ما يفترقان ، لأن ما هو صالح لهذا ليس صالحاً لذاك ، وما يعتبر صحيحاً في نطاق هذا لا يعتبر في نطاق ذلك صحيحاً ؛ فالزجاجي أبَى أن يسلك الطريق التي سلكها بعض النحاة ممن يعتبر أن « الحد الصحيح » لأقسام الكلام ينبغي أن يخضع للمقاييس التي ضبطها المناطقة من ضرورة البحث عن ماهية الشيء وبيان « جنسه » و « فصله »[23] . . . بغض النظر عن خصائص الفن الذي يعمل المحدد في نطاقه . وما يفهم من كلام صاحب « الإيضاح في علل النحو » هو أن الحدّ رهين هذا الفن ، وأن المنهج يجب أن يضبط حسب غايته .

والظاهرة الثالثة التي تكسب هذا النصّ أهميته هي هذا التحديد الذي يورده الزجاجي للاسم ، فهو تعريف يعتمد دور الاسم في الكلام لا ما يمكن أن يفيده من معنى ؛ فأساسه إذن ظاهرة موضوعية لأنها ملموسة يهدي إليها الكلام لا تأويل النحوي وبحثه في الدلالة المعنوية عن عناصر موحدة يعسر الاتفاق في شأنها . وهذا التعريف هو مثال من مجموعة تعاريف تنم عن حرص بعض النحاة على البحث فيما يتلفظ به المتكلم من عناصر قارّة يتسنى بواسطتها تحديد أقسام الكلام تحديداً جامعاً مانعاً ، مطّرداً منعكساً . ويمكن تقسيم هذه التعاريف ـ حسب العناصر التي تعتمدها ـ إلى قسمين :

1 ــ تحديد بالاعتماد على دور الكلمة في النص :

بالإضافة إلى تعريف الزجاجي[24] نذكر :

ــ تعريف أبي علي الفارسي للفعل : « الفعل ما أسند إلى غيره ولم يُسند إليه »[25] .

---

(23) انظر صدى ذلك في كتاب أبي البقاء العكبري : المسائل الخلافية : ص 44 ـ 46 .

(24) يعرف الزجاجي الاسم أيضاً في كتابه « الجمل » بقوله : « فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض » ص 2 .

(25) انظر أبو البقاء العكبري : مسائل خلافية ص 68 .

ـ تعريف عبد القاهر الجرجاني للاسم : « حد الاسم ما جاز الإخبار عنه »[26] .

2 ـ تحديد بالاعتماد على خصائص شكلية للكلمة أو على ما يحيط بها من عناصر ، ونورد من هذه التعاريف :

ـ تعريف ابن جني لأقسام الكلام الثلاثة[27] :

« فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجرّ وكان عبارة عن شخص . . . ، والفعل ما حسن فيه قد وكان أمراً . . . ، والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال »[28] .

ـ تعريفين آخرين للاسم أوردهما أبو البقاء العكبري بدون نسبة[29] :

« وقال بعضهم : الاسم ما استحق الإعراب في أول الوضع » .

« وقال آخرون : ما استحق التنوين في أول وضعه » .

إن هذه التعاريف لها خاصية مشتركة بينها وهي أنها جميعاً مستمدة من النص وسياق الكلمة المعرّفة ، فبعضها يعتمد العلاقة النحوية بين الكلمة وسائر عناصر التركيب ، ومنها ما يعتمد المحيط اللفظي الذي يرد فيه العنصر المعرّف ، ومنها أخيراً ما يراعي التغييرات التي يُمكن أن تطرأ عليها ؛ وهذه بدون شك طريقة في التعريف موضوعية لأنها لغوية ، وفيها تأييد لما ذهبنا إليه من أهمية المقاييس اللغوية البحت في بناء النحو العربي ؛ وإذا جاءت هذه المواقف الدالّة على أهميّة هذه الظاهرة متأخرة نسبياً فذلك لأنه ـ بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من عدم الشعور بتهديد المنطق ـ لم توضع القضايا وضعاً نظرياً إلا في القرنين الثالث والرابع حين أصبح النحو موضوع مناقشات ومناظرات تتجاوز وصف المعطيات الملموسة إلى تعليلها والبحث عن أسس مبدئية لها .

---

(26) المصدر السابق ص 50 .

(27) اللمع في العربية : تحقيق سليم ريدان : نسخة مرقونة ص 31 .

(28) هذا التعريف فيه إشارة إلى المعنى بالنسبة إلى الاسم وهذا راجع إلى أنه ورد في كتاب للتعليم يمثل حلاً وسطاً بين النظريات .

(29) المصدر المذكور ص 43 .

ولعلّه تحسن الإشارة هنا سريعاً إلى ما حدث في عصرنا من تطور في وصف اللغات نتيجة السعي إلى تخليص النحو من الاعتبارات المنطقية والذهنية والنفسية ؛ فلقد أفضت الدراسات الحديثة إلى حصر المعطيات اللغوية في حقيقتها اللفظية ، وركزت بعض النظريات دراسة اللغة على وصف نظامها الشكلي وصفاً لا يراعى فيه إلا علاقة كل وحدة من الوحدات الكلامية بما يمكن أن تلتئم معه من الوحدات الأخرى ؛ فالوحدة الكلامية لا تعرف باعتبار معناها وإنما بالاعتماد على ما يمكن أن يرد قبلها أو بعدها في سلسلة الكلام ، وكل الوحدات التي يمكن أن تَرِدَ في محيط واحد تنتمي حتماً إلى قسم واحد من أقسام الكلام ، والكلمات التي يمكن أن يقوم بعضها مقام البعض الآخر في جمل مختلفة تعتبر من نوع واحد[30] . على هذا الأساس لا يمكن تعريف الاسم مثلاً تعريفاً لغوياً ـ حسب النظرية المذكورة ـ ببيان المعنى المستفاد منه وإنما بتحديد الوحدات الكلامية الأخرى التي يمكن أن ترد بجواره .

لا شك في أن ما أوردناه من تعاريف لأقسام الكلام العربي يدلّ على شعور جماعة من النحاة بأهمية المقاييس المستمدّة من سياق الكلام وإدراكهم لما تثيره المقاييس المعنوية أو الذهنية من خلاف نتيجة اختلاف التأويل ، كما يمكن أن نستنتج منه أنه لو تولد النحو العربي عن المنطق لما تسنى للنحاة العرب الاهتداء إلى مثل هذه التعاريف والتمييز بين ما هو من قبيل المنطق وما هو مستمد من خصائص اللغة .

ولئن اختلف النحاة في شأن الأسس التي ينبغي أن تعتمد في تعريف أقسام الكلام فإنهم كادوا يتفقون على أن المقاييس السياقية[31] هي التي ينبغي أن يلتزم بها عند البحث عن القسم الذي تنتمي إليه الكلمة . فعندما اختلف البصريون والكوفيون في نوع بعض الكلمات مثل : « نعم » و« بئس » وفعل التعجب

---

(30) انظر تفصيل هذه النظريّة في : John Lyons Linguistique générale ص 112 و Langue française عدد 1 ص 41 وما بعدها .

(31) نعني بالمقاييس السياقية المقاييس المستمدة من محيط الكلمة وعلاقتها بما يرد قبلها وبعدها .

و « حاشا » ، لم يعتمد كل فريق لتدعيم رأيه معنى هذه الكلمات وإنما بحث في محيطها اللفظي عما يدعم مذهبه .

فالكوفيون يعتبرون « نعم » و « بئس » أسمين لإمكانية دخول حرف الخفض عليهما[32] بينما يعتبرهما البصريون فعلين لإمكانية « اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف . . . »[33] .

ويرى البصريون أن أفعل في التعجب فعل لأنه « إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية »[34] ، ويرفضون أن تكون حاشا فعلاً ويرونها حرفاً لأنه « لا يجوز دخول ما عليها »[35] .

وتجدر الملاحظة أيضاً أن مراعاة المقاييس السياقية لتمييز كل قسم من أقسام الكلام عن القسمين الآخرين أصبح ملتزماً في كتب النحو ابتداء من كتاب المفصل للزمخشري . وهذه نماذج من بعض الكتب النحوية :

الزمخشري :

1 ـ الاسم : « وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف عليه والجر والتنوين والإضافة »[36] .

2 ـ الفعل :«ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر وتاء التأنيث ساكنة »[37] .

3 ـ الحرف : هو ما « لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه »[38] .

---

(32) الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص 99 .
(33) المصدر المذكور ، ص 104 .
(34) المصدر المذكور ، ص 129 .
(35) المصدر المذكور ، ص 280 .
(36) شرح المفصل ، ج I ص 24 .
(37) المصدر المذكورج VII ص 2 .
(38) المصدر المذكورج VIII ص 2 .

ابـن مالـك :

1 ـ الاسم :

بـالـجـرّ والتـنـويـن والـنّـدا وألْ ومُسنَـدٍ لـلاسم تمييـز حصـل[39]

2 ـ الفعل :

بِتَـا فـعـلـتَ وأتَـتْ ويـا افْـعَـلِي ونـونِ أقبلنَّ فعـلٌ يـنـجَـلِي[40]

3 ـ الحرف :

كِـلاهمـا الحـرف كهَـلْ وفِي وَلَمْ فِعْـلٌ مُضَـارِع يَلِي لَمْ كـيَشَـمْ[41]

ابن هشام الأنصاري :

الاسم : «ويُعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير رويّ وبتعريفه وصلاحيته بلا تأويل للإخبار عنه وإضافة إليه ، أو عود ضمير عليه ، أو إبدال اسم صريح منه ، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل . . . »[42] .

الفعل : « ويُعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ونون التوكيد الشائع ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وباتصاله بضمير الرفع البارز »[43] .

إن إمعان النظر في ما خلفه لنا النحاة من مؤلفات يكشف ـ حسب ما نعتقد ـ عن أسس منهجية مختلفة منها ما يتسم بطابع منطقي لا جدال فيه ، ومنها ما هو مستمدّ من المعطيات اللغوية لا يراعي إلا ما يُلمس في الكلام ، ولا يقيم وزناً إلا لما يتضمنه النص ؛ ويبدو لنا غريباً ـ إن كان المنطق هو منبع النحو العربي ـ أن يتضمن هذا النحو من المواقف ما يدلّ على إدراك صحيح للحقائق اللغوية ، وما ينمّ عن تمييز بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ومقولاته . وهذا ما يجعلنا نذهب إلى أن البحث النحوي عند العرب انطلق من مصدر لغوي ، تدفعه روح لغوية ، وتحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كل

(39) شرح ابن عقيل ط. بيروت 1964 ج I ص 16 .

(40) المصدر المذكور ، ج I ص 22 .

(41) المصدر المذكور ج I ص 23 .

(42) تسهيل الفوائد ص 3 .

(43) المصدر المذكور ص 4 .

المعطيات مهما تباينت وتشعبت . ثم تفرع هذا البحث حسب اتجاهين مختلفين : اتجاه لغوي لم يحد عما ذهب إليه الأوائل إلا لتوضيح الأسس المنهجية ، واتجاه منطقي تولّد عن الخلاف بين المدارس النحوية ، وتغذى من ترجمة التراث اليوناني ، وتفاقم أمره عندما تسربت مقومات هذا التراث في الثقافة العربية الإسلامية .

ولكن أصحاب الموسوعات النحوية من نوع « شرح المفصل » وشروح الألفية لم يراعوا ما بين الاتجاهين من فروق ، فلقد حشروا كل ما ورثوه عن السلف في مؤلفاتهم ، موفقين بين ما هو لغوي بحت وما هو من قبيل المنطق ؛ وذلك راجع إلى طريقة التأليف التي شاعت في العالم العربي الإسلامي ، عندما وقف موقفاً دفاعياً ألجأه إليه شعوره بأن كيانه مهدد ؛ فلم تكن التآليف تصنف على أساس الانتقاء النقدي ، وإنما على أساس جمع المادة المتراكمة عصراً بعد عصر ، وصيانة التراث من التلاشي . ولم يكن التأليف في غالب الأحيان يرمي إلى تخليص المادة من العناصر الأجنبية عنها ، وإلى تطويرها بإعمال الفكر ، وإنما إلى الجمع في تصنيف واحد لأكثر ما توصل إليه السلف في الفن المؤلف فيه ، ولم يكن التجديد في المؤلفات يتجاوز غالباً طريقة العرض والتبويب .

على هامش
قراءة التراث النحوي(*)

قد يبدو غريباً أن يحظى النحو ببحث في نطاق هذه الندوة وأن تثير قراءته إشكالاً أو يمثل موقف القارىء منه قضية جديرة بالدرس والتحليل . فالنحو فن أو علم له غاية نفعيّة وليس في طبيعته مبدئياً ما يدعو إلى تنوع المواقف أو اختلاف ردود الفعل باختلاف القارىء إذا استثنينا إقبال المتعلم عليه أو إحجامه عنه وطاقته على استيعاب قواعده أو قصوره عن ذلك . وليس هذا مما يمت إلى مشاغلنا الآن بصلة وثيقة .

لكن رغم هذا بدا لنا أن التراث النحوي لا يقرأ اليوم بمنظار واحد ولا يبحث فيه دوماً عما ينتظر أن يكون موضوعياً مفيداً بل أصبح موضوع درس في حد ذاته وتعليق وتأويل فاختلفت إزاءه المواقف وتنوعت في شأنه طرق التقدير وتباينت مسالك التقييم وتعددت معايير إبداء الحكم فيه .

ولعله يمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى مجموعة من الأسباب نلخصها في المحاور التالية :

1 ـ أول هذه الأسباب هو بطبيعة الحال ما يطلب من كتب النحو من وسائل عملية تساعد على تعلم اللغة بأنجع الطرق وما يبحث فيها عنه من مداخل إلى العربية تسمح بامتلاكها واجتناب التعثر فيها . وقد يبدو هذا الداعي غير ذي موضوع إذا ما اعتبرنا كثرة ما نجده في تاريخ النحو قديماً وحديثاً من مؤلفات

(*) نشر في أعمال ندوة القراءة والكتابة ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، 1988 ، ص ص 325 ـ 341 .

موجزة وكتب مدرسية تغني عن الـرجوع إلى التـراث والنظر في أمهـاته واستنـطاق أصوله ومنطلقاته . لكن عدم الرضا بما يوجد من موجز التآليف قد يفسر باعتبار المؤلفين في العصر الحديث أنها لم تهتد إلى أهم المعطيات أو لم تـوفق إلى استغلالها على الوجه الصحيح . لذا تبقى أمهات كتب التراث المرجع الـذي لا غنى عنه يقرأ كلياً أو جزئياً ويؤول بطرق شتى أو ينشد فيه عن ضامن للطريقة المختارة لتقديم قاعدة أو تغيير مصطلح أو تبسيط قضية .

2 ـ السبب الثاني هو أهمية هذا التراث وثقل حجمه إن صح التعبير فقد شغل ما يقارب ألفي عَلَمٍ احتفظت لنا كتب الطبقات بتراجمهم ومؤلفاتهم . وكان الكثير منهم أئمة في عصرهم لهم من المكانة العلمية ومن قوة الشخصية ومن الطاقة الفكرية ما قد يبدو لنا غير متناسب مع حدود العلم الذي اشتهروا به وتأثيره في الحياة الفكرية . فجاءت مؤلفات الكثير منهم غير مقصورة على مجرد القواعد المفيدة في تعليم اللغة بـل تضمنت من عميق التحليلات وكيّس المـلاحظات وفاحص النظرات ما يجعل منها كتب تفكير تشهد لما وصل إليه الرقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية . والمادة الغزيرة الثرية التي تضمنتها هذه المؤلفات تدعو الباحثين إلى عدم الاستخفاف بالتراث النحوي وتغريهم بالانكبـاب عليه علهم يجدون فيه ما لم يهتد إليه غيرهم أو تفتح أمامهم سبلاً جديدة للتأويل والنفاذ إلى أسسـه النـظريـة والفلسفيـة وبـالتـالي تقييمـه وتبـريـر عـدم التفـريط فيـه والتخلي عنه .

والواقع أن التراث النحوي ما انفك يحظى بالقراءة طيلة اثني عشر قرناً لا قراءة المتعلم للغة بل قراءة المتمعن المتفقه . فمنذ أن أعطى سيبويه للنحو كتابه لم يتوقف نشاط النحاة المتعاقبين ولا خلا جيل واحد من إمام في النحو بل أئمة يدرّسُونه طبعاً ولكن أيضاً وخاصة يكتبون فيه المطولات ويتنافسون في جمع أكثر ما يمكن من عناصره في موسوعات يتزايد حجمها بتقدم العصور ويحرصون لا على تجديد النحو وإنما على التميز عن غيرهم بطريقة التأليف وترتيب المعلومات أو بالبحث عن صوغها صياغة غير مألوفة . لكن هذه القراءة المفضية إلى إعادة كتابته لم تَحِدْ في الجوهر عن السنة التي وضعها سيبويه وكرسها خلفه من رجَال القرنين الثالث والرابع ولا انطلقت من فرضيات جديدة ولا من مدونة لغوية غير

التي اعتمدها السلف ولا أفضت إلى تجديد الرصيد النحوي الموروث ، فأقصى ما كان يصبو إليه النحوي أن يستوعب علم الأوائل فيضيف إليه جزئيات سكت عنها غيره أو لم يعطها حظها من التوضيح فيكون مثاله مثال الصانع الذي يصنع نمطاً واحداً من التحف أباً عن جد وهمّه الوحيد أن يُمَكّن من إضافة عنصر جديد لا يغير الشكل العام بل ينتظم مع سائر عناصره وينسجم معها فهو أصيل بالتزامه السنة المألوفة طريف بما فيه من فويرقات هي بمثابة إمضاء صاحبها .

وما كانت قراءة التراث النحوي في العصر الحديث لتستحق العناية لو كانت على غرار قراءة السلف له ، فلا شك في أن منطلقاتها غير منطلقاتهم في قراءتهم وأن غرضها أو أغراضها غير أغراضهم ، ويساعدنا على فهم هذا ذكر السبب الثالث المفسر للعناية بالتراث النحوي في العصر الحديث .

3 ـ وهذا السبب هو ظهور عامل جديد مزدوج غير نابع من الثقافة العربية ، وهو من ناحية اهتمام غير العربي بهذا التراث وانكبابه عليه بحثاً عن مقوماته ، ومن ناحية أخرى شعور العربي بالمكانة التي تحتلها الدراسات اللغوية في ميادين المعرفة الحديثة وتدرجه إلى الاعتقاد بأنه يمكن أن نجد فيما تحظى به من عناية مبرراً لما جند من طاقات لفائدتها في تاريخ الفكر العربي .

لقد تمثلت عناية المستشرقين بالنحو العربي في نشر عدد من أهم نصوصه مما أعاد إلى المثقفين العرب الوعي بأهميتها ونبههم إلى أنهم أولى بانتشالها من طي النسيان فنشروا العديد منها ممهدين بذلك الطريق إلى دراستها . لكن عمل الأجانب لم ينحصر في التعريف بالنصوص بل تجاوزه إلى الدراسة والتحليل بحثاً عن مصادر النحو العربي علهم يفوزون بتفسير لنموه السريع واستوائه علماً مبوباً مكتمل المقولات في كتاب سيبويه خاصة . وكما سعى بعضهم إلى تفسير لغز الإسلام وأسرار القرآن بالبحث عنها في السنة اليهودية المسيحية توجه المهتمون بالتراث النحوي إلى الثقافة اليونانية يبحث فيها عما يمكن أن يكون قد ساعد من عناصرها على بناء نحو العربية وأمده بمقوماته الأساسية ، وقد استقرت في أواخر القرن التاسع عشر نظرية تقضي بتأثر النحو العربي ، منذ نشأته ، بمنطق أرسطو بل باعتباره نسخة طبق الأصل من هذا المنطق . أثارت هذه النظرية ردود فعل سادها

طيلة عشرات السنين ظن الباحثين العرب بأنهم فازوا بتفسير لما يبدو في النحو العربي من تشعب وتعقيد ونزعة إلى الإيغال في التعليل والتجريد . وبجانب هذا الشك في أصالة النحو العربي شاع شك آخر في موضوعية النحاة إن لم نقل نزاهتهم . فبدا النحو بناءً مفروضاً على اللغة لا مستنبطاً منها ، تعسف النحاة في وضع بعض أحكامه مدبرين عن واقع اللغة قصد إقامة نظام متماسك يرضي العقل ويستجيب لقواعد المنطق . لقد نجم عن مثل هذه النظريات موقف احتراز من النحو العربي وغَذّى جل الدراسات التي ظهرت في الشرق في النصف الأول من هذا القرن وكأنما وجد فيه الداعون إلى اعتبار أن التراث النحوي تجاوزته الأحداث مبرراً لدعوتهم .

إلا أن الآفاق التي حددها المستشرقون للعناية بالنحو العربي أخذت تتسع منذ سنين عديدة من جراء نجاح اللسانيات وتغذيتها لثقافة المتخصصين في علوم اللسان وجعلها من اللغة موضوع درس لا يتوقف وتعمق لا يُحَدّ وسعيها الدائب إلى شكلنتها للوصول في آخر المطاف إلى توخي مناهج الرياضيات . وليس من الغريب إلا في الظاهر أن يكون هذا العلم الضارب في الحداثة حافزاً على الرجوع إلى التراث النحوي لإعادة قراءته عله يفشي للباحث بسره فتنفتح مغلقاته وتنجلي غوامضه وتُحل ألغازه . ذلك أن في اعتكاف اللسانين على اللغة وتشريحهم لها وطموحهم إلى الفوز بقوانين نهائية شيئاً يشبه ما نلمسه في تاريخ التراث النحوي من تفان في دراسة اللغة وعلومها وعناية بأدق الدقائق وأصغر الجزئيات وحرص على جعل القواعد تفي بكل الظواهر. ويبدو في اللسانيات بتنوع نظرياتها من الملاحظات والتدقيقات والتشقيقات ما قد يجعل الباحث يرى أن ما كان يعتبر عند النحاة من قبيل المتاهات والقضايا السفسطائية هو من صميم البحث اللغوي ولا نبالغ إن قلنا إن من المعاصرين من وجد في اللسانيات مفاتيح جديدة لقراءة التراث حتى ينال ما يستحقه من التقدير والتقييم .

هذه هي مجموعة العوامل التي بدت لنا كفيلة بتفسير ما يحظى به التراث النحوي العربي من عناية وهي تعين كذلك على فهم الملابسات التي تحف بقراءته بل يبدو لنا أنها هي التي توجه هذه القراءة وتكيفها وتحدد المنظار الذي ينظر منه إلى نصوصه . فمن مبتذل الرأي أن نقول إن قراءة التراث النحوي

قراءات لكن لا بد من التنبيه إلى أن الحوافز على النظر في التراث قد تتفاعل لدى القارىء الواحد سلباً وإيجاباً فلا يمكن تصنيف القراءات حسب الأسباب المذكورة لأنه على سبيل المثال قد يقرأ الباحث التراث مدفوعاً في آن واحد بدافع البحث عن طريقة عملية لتعليم النحو وعن معطيات تؤيدها مكتسبات اللسانيات . على أن هذا لا يمنعنا من محاولة التصنيف بمراعاة الآراء التي أبديت في شأنه ولو أدى بنا ذلك إلى الاستشهاد بالقارىء الواحد في بابين مختلفين .

وقبل تصنيف هذه القراءات لا بد من الإشارة إلى أننا لا ندرج ضمنها قراءة الملتزمين بهذا التراث الذين يرون فيه القول الفصل ويرفضون كل اجتهاد فيه فضلاً عن نقده والتصرف فيه . لهم كتابات تتمثل خاصة فيما قدموه من بحوث لمجمع اللغة العربية بالقاهرة وتدور احتجاجاتهم في فلك أدلة القدامى سواء كانت سماعية أو قياسية فلا تفيد قراءتهم للتراث النحو أكثر مما تفيده قراءة السلف له وليس من شأنها أن تثري هذا التراث في شيء لأنها حددت بصفة نهائية منذ قرون وتوارثها جيل بعد جيل . فالذي يهمنا في هذا البحث هي القراءة النقدية التي لا ترضى بما استقر في الأذهان أو التي يسعى أصحابها إلى الذهاب أبعد مما ذهب إليه الغير أو إلى البحث عما لم ينتبه إليه الآخرون .

ومن هذه القراءات القراءة الرافضة للتراث النحوي كلاً وتفصيلاً أو بعبارة أدق المعتبرة له جزءاً من التراث العربي الذي لا يصلح اعتماده في عصرنا إلا وثيقة لدراسة تاريخ الفكر العربي . وتختلف الدواعي الحاملة على هذا الموقف من قارىء إلى آخر ؛ فهي أحياناً اعتبار النحو العربي رهين عصر معين خضع في وضعه ونموه لمقتضيات تجاوزها الزمن. فأمين الخولي يرى في كتابه مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب « أن الناظر في هذا التراث النحوي جملة يقضي عليه الإنصاف . . . أن يضعه في الدرجة التي يقف عليها زمنه من سلم الرقي العقلي فهو لن يكون إلا في مستوى عصره دقة وعمقاً وسعة لا يستأخر عن ذلك ولا يستقدم » (ص 73) .

لذا لا بد حسب عبارة محمد كامل حسن في كتابة اللغة العربية المعاصرة من « وضع علوم جديدة تقوم على أسس تختلف كل الاختلاف عن نظريات

العلماء القدماء » (ص ص 56 ـ 57) .

ويتفق أنيس فريحة مع الخولي وكامل حسن في نظرته إلى النحو العربي إذ يعتبر أن « ما يؤسف له حقاً من جهة التطور اللغوي أن يتم ضبط اللغة العربية في أحكام مرهقة في زمن بلغ نموها أشده وفي زمن قريب من البداوة » . . . وهو لا يشك « في أنه لو دونت أحكامها في أعصر تالية لما كانت اتصفت بهذه الشدة والقسوة في الأحكام » (نحو عربية ميسرة ص 23) .

إلا أن الأسباب التي تحرك أنيس فريحة تختلف عن التي توجه القارئين الآخرين . فصاحب كتاب «نحو عربية ميسرة» يناضل في سبيل لهجة عربية مشتركة أي التخلي عن العربية الفصحى وهو بذلك يبدو منطقياً مع غايته إذ ما من شك في أن نحو الفصحى لا يصلح لهذه اللهجة التي يدعو إليها بغض النظر عما في دعوته من توهم إمكانية فرض لهجة مشتركة أو نشرها . أما أمين الخولي وكامل حسن فغايتهما تيسير طرق تعليم اللغة ولا يدعوان حسب عبارة أحدهما : « إلى تغيير في مقاييس الصحة في العربية الفصحى وإنما يعتبران أننا نستطيع وضع قواعد بسيطة جداً يمكن أن يلم بها المتعلمون في وقت قصير فيتجنبوا اللحن في أكثر كلاهم» (كامل حسن، ص 95) .

فقراءة التراث النحوي تفضي عند كليهما إلى الاقتناع بضرورة « الجد الدائب في تأصيل الدراسة اللغوية العلمية واستكمالها والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية وتقديم التفسير اللغوي الصحيح لظواهرها الصرفية والنحوية بدل تلك التعليلات النظرية والتفسيرات المخترعة والمتوهمة لتلك الظواهر » (الخولي ص 83) .

والقاسم المشترك بين أصحاب هذه الآراء هو أن التراث النحوي لا يعتبر اليوم وصفاً صالحاً للعربية ولا أساساً في تعليمها وتعلمها بل يذهب الاندفاع بكامل حسن إلى تقرير أن قدماء النحاة « لم يضعوا نظاماً يهتدي به القراء والكتاب ممن يجيء بعدهم وإنما كان غرضهم تحليل المادة اللغوية التي عرفوها تحليلاً يفسر نظامها ويشرح خصائصها بحثاً عن الحقيقة لذاتها ومن هنا كان إسرافهم في التحليل » (ص ص 23 ـ 24) .

وقرأ التراث النحوي آخرون مدفوعين أيضاً بالبحث فيه عما يسهل دوران العربية على الألسن ، لكن قراءتهم له لم تؤل إلى الرفض بل إنهم عبروا عن مواقف تدل على أن فيه عناصر هامة مفيدة لو أحسن استغلالها . وقد قرىء التراث النحوي بهذا المنظار منذ القرن التاسع عشر وتواصل ذلك إلى عصرنا هذا وحرص أصحاب هذه القراءة خاصة على إبراز ما يعتبرونه سلبياً في التراث النحوي . فمن هذا السلبيات أن المكانة التي احتلها النحو تجاوزت وظيفته الحقيقية فحيد به عن غايته ؛ هكذا يقول حسين المرصفي :

« وأما العلوم التي هي آلات لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط ولا يوسّع فيها الكلام ولا تفرع فيها المسائل فإن ذلك مخرج لها عن المقصود . . . وهذا كما فعل المتأخرون بصناعة النحو والمنطق وأصول الفقه فإنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها وأكثروا من التفاريع والاستدلالات بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد وربما يقع فيها أنظار لا حاجة بها في العلوم المقصودة فهي نوع من اللغو وأنها مضرة بالمتعلمين على الإطلاق» (عن محمد خلف الله أحمد ، معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها ص 113) .

هذا الحكم على التراث النحوي الصادر عن أحد الذين شغل بالهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التفكير في ترويض العربية والبحث عن أنجع الطرق لاكتسابها سيجد صداه بصور مختلفة إلى عصرنا هذا في كتابات عدد من المتخصصين في اللغة ممن استنطقوا التراث يبحثون عن الداء لوصف الدواء . وهذا الداء هو في نظر طه حسين ثقل النحو والنحاة وجفاف مادتهم ولذا فليس يسيراً ـ كما يقول ـ «أن تعاشر النحويين فتطيل عشرتهم فضلاً عن أن تنفق حياتك كلها في مصاحبتهم والتحدث إليهم والتحدث عنهم» (مقدمة إحياء النحو ص ل) . ويتجاوب معه إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو قائلاً : «كان سبيل النحو موحشاً شاقاً وكان الإيغال فيه ينقض قواي ويزيدني من الناس بعداً ومن التقلب في هذه الدنيا حرماناً » (ص 1) .

ويعبر مهدي المخزومي عن نفس الموقف عندما يعتبر أن الدارسين في عصور العربية المختلفة كانوا « ينؤون بما آل إليه الدّرْس اللغوي والنحوي من

جمود وجفاف وكانوا يعانون منه معاناة مضنية ولم يكن هذا ادعاء وزعماً مختلقاً ولكنه واقع الأمر وواقع ما خلفت لنا تلك العصور من آثار نحوية تشير في وضوح إلى ما كان تحمّله النحو من حَمَلَته من جور وإرهاق » (في النحو العربي : نقد وتوجيه ص 26) . وهكذا يبدو أنه ليس في التراث النحوي ما يشد القارىء إليه فلا يجد فيه المرء إلا مسالك وعرة وشعاباً حزنة ، ومن المفروض أن يعرض الناس عنه ويحجموا عن المغامرة في منعرجاته . لكن هذه التذمرات لم تمنع طه حسين من أن يحب النحو أشد الحب وأن يكلف به أشد الكلف (مستقبل الثقافة ص 311) ، ولا حالت دون النظر في تراثه للبحث خاصة عن أسباب صعوبته ونفور الناس منه . . . وتختلف هذه الأسباب باختلاف القراء أو اختلاف ما يطالبون النحو بدراسته ؛ ومن الأسباب التي كثيراً ما يؤاخذ عليها النحاة إثباتهم الروايات المختلفة والاستعمالات المتباينة مما يكون غالباً سبباً في كثرة الآراء وتعارضها وهكذا « أساؤوا ـ حسب عبارة عباس حسن ـ إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة المتعارضة » (اللغة والنحو بين القديم والحديث ص 66) .

وهنا لا بد من الوقوف بعض الشيء عند نظرة عباس حسن هذا صاحب كتاب النحو الوافي لما يسترعي الانتباه في آرائه المعروضة بكتابه « اللغة والنحو بين القديم والحديث » . إن ما يلفت الانتباه في هذه الآراء هو ما يوجد من تناقض بين المقدمات والنتائج ، فهو ينطلق من انتقاد اللغويين والنحاة من أجل اقتصارهم على أخذ اللغة من قبائل ست « تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة » (ص 71) . ويبدو هذا الانتقاد وجيهاً من وجهة نظر حديثة تحدد للنحوي دوراً وصفياً وتحجر عليه تفضيل بعض الكلام على بعض واصطفاء ما راق منه . ويتحسر عباس حسن أيضاً على أنهم لم يضعوا نحواً خاصاً لكل قبيلة على حدة « يساير لغتها ولهجتها ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل فيجيء نحواً صافياً لا بلبلة فيه ولا اضطراب » (ص 106) . وهذا أيضاً مما يبدو لنا اليوم سداداً في الرأي وإحكاماً في المنهج . وهو لا يعدو الصواب أيضاً عندما يرى في تعدد الوجوه وكثرة الآراء وتضاربها نتيجة لعدم مراعاة النحاة تداخل اللغات وضمهم الأحكام بعضها إلى بعض غير مكترثين بأن منها ما يتماشى مع منطق لغة ما ومنها ما يتماشى مع منطق أخرى الخ . . . كل هذا يمثّل قراءة للتراث تستنير بمبادىء

منهجية حديثة . لكن المشكل هو في ميله في نهاية هذا النقد إلى ما كان ينبغي على النحاة أن يقوموا به في مجال استنباط القواعد وهو حسب تعبيره « اختيار مثل لغوي بلاغي أسمى ليكون وحده المرجع الـذي تستنبط منه القـواعد النحـوية الموحدة فإذا تم استنباطها وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ولا فرد دون آخـر » (ص 107) . بهذا نلمس الفـرق بين البداية والنهاية، البداية المنبئـة بمشروع يقـوم على أسس موضـوعية وتقتضي من النحوي الإلمام بكل اللغات واعتبار كل واحدة منها نظاماً قائماً بنفسه والنهاية التي تعتمد الاختيار وتضيق عمـل النحوي أيمـا تضييق بل تتمثـل في مشروع هـو دون التراث النحوي صبغة علمية لما التزم به ـ رغم كل ما قيل ـ من مستوى لغوي محدد اقتضى وصفه وتقنينه العناية باللغات التي اعتبرت متماشية معـه متضمنة لخصائصه . وقراءة عباس حسن نموذج من قراءات التراث النحوي التي ينبهر أصحابها ببعض المفاهيم الحديثة دون التحكم فيها فيسلطونها عليه بصفة آليه فيؤول بهم الأمر إلى نقيض ما يقتضيه منطقها . إن منطق ما اعتمده عباس حسن من هـذه المفاهيم يحتم على النحـوي عملاً وصفيـاً بحتاً ويحـظر عليه جمـع المواقف الانتقائية ويجعل منه مجرد ملاحظ لا دور له في توجيه حياة اللغة ولا مسؤولية له في ما يطرأ عليها من تطور أو تطورات . وواضح من خلال الكتاب المذكور أن المؤلف لا يكتفي من النحوي بهذا الموقف المحايد .

وإذا كان عباس حسن وأمثاله يعتبرون أن النحاة وسّعوا في غير تبصر مجال اللغة التي قننوها فقد ذهب آخرون إلى اعتبارهم قد قصروا اهتمامهم على ظواهر لغوية معدودة ليست هي كل النحو بل لا تمثل منه إلا جزءاً يسيراً . فقد ركزوا عنايتهم ـ حسب إبراهيم مصطفى ـ على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها فنتـج عن ذلك « أن ضيقوا من حدوده الواسعة وسلكوا طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة » (إحياء النحو ص 2 ـ 3) .

ويتـرتب عن هذه النـظرة أن التراث النحـوي لا يفي بخصائص العـربية ولا يحيط بأساليبها المتنوعة ولا يكشف عن « مقدرتها في التعبير » ولا يمكن من « فقه أساليبهـا » (ص 7) . فهذا التـراث الذي يبـدو لنا ضخمـاً قد وسـع من

الجزئيات والتفاصيل ما يلوح مبالغاً فيه نراه فجأة يتقلص ويبلغ أقصى حدود الضحالة . والذي يثير الاستغراب في شأن رجل مطلع على النحو العربي متضلع فيه اطلاع إبراهيم مصطفى وتضلعه اختياره من بين عشرات التعاريف للنحو التعريف الذي يقصر على معرفة « أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً » (ص 1) ، وتركه جانباً ما جاء على لسان عدد من أئمة النحاة من تحديدات تحيط بما يشغل باله من ظواهر أخرى غير الأحكام الإعرابية .

وانطلاقاً من هذه لا تتردد اللجنة المصرية لتيسير قواعد النحو والصّرف والبلاغة التي كان إبراهيم مصطفى عضواً فيها في أن تأخذ على النحو إمعانه في التعمق العلمي والشكلي مما « باعد بين النحو وبين الأدب » حسب تعبيرها .

وهكذا ينقد التراث النحوي على أساس موقف يبدو لنا اليوم فيه خلط بين اللغة والكلام . فما يدرسه النحو هو من قبيل اللغة ولا يمكن له أن يدرس إلا علاماتها ومختلف الطرق المشتركة بين متكلميها في استعمال هذه العلامات والتأليف بينها وتكون حصيلة ما يتوصل إليه استعراضاً شاملاً لمختلف الأشكال والأبنية والتراكيب الممكنة وتقديماً لدليل (Code) مجرد من كل ميول المتكلم واختياراته وبراعته ، غير متضمن لما تفرضه عليه ظروف الكلام وملابسات الخطاب ؛ أما الأدب فهو من قبيل الكلام وليس للنحوي الأداة الكفيلة بضبط قواعده والإلمام بكيفية صنعه ؛ ومطالبة النحو بأن يفي بقواعده ـ إن كانت له قواعد ـ معناه مطالبته بالخروج من العام إلى الخاص ومن المشترك القار إلى الخاص المتحول . وهذه مهمة تتجاوز طاقته وتحوله عن وجهة نظره . وليس من الغريب ألاّ يجد أعضاء اللجنة المذكورة في التراث النحوي ما ينشدون وليس من علامات القصور أن يخلو التراث مما ينشدون .

ويتجه صنف من القراء وجهة تختلف بعض الشيء عن هذا الموقف . فيعتقدون أن في التراث اتجاهات لم تنل حظها من العناية ، فقد حجب النحو البصري هذه الاتجاهات ونظر الدارسون إلى التراث النحوي من زاوية البصرة بينما كان ينبغي أن ينتبهوا إلى أن النحو الكوفي كان ـ حسب مهدي المخزومي ـ أكثر تمثيلاً للغة العربية وأدق تصويراً لطبيعتها (مدرسة الكوفة ص 395) . ويعتقد صاحب هذا القول أن العناية بالنحو الكوفي لا تغير نظرتنا إلى التراث

النحوي فحسب بل تفيد في تجديد النحو وتيسيره وأن محاولات التجديد والتيسير ستظل « تعاني نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري » ، ويجد آخرون في التراث ما يغير النظرة المألوفة التي تقدمه على أنه كل لا ينفصم بُنِيَ حسب وجهة نظر واحدة ، فقد نوقِش أحياناً ونوقشت منطلقاته ومناهجه مما يمكننا من قراءته قراءة نقدية . وواضح هنا أن مرجع هؤلاء هو ابن مضاء القرطبي فهو الوحيد في التراث النحوي الذي ناقش النحو بصفة جذرية ، ورفض الكثير من مسلماته ؛ ويعتبر شوقي ضيف في تقديمه لكتاب الرد على النحاة أنه قد « اطلع على المفتاح الذي يفك به ما يراه الناس في كتب النحو من استغلاق » (ص 49) .

وليس من شك في أن قراءة التراث النحوي تبقى منقوصة ما حصرناها في آثار اتجاه واحد وغضضنا الطرف عن المواقف الخارجة عن إجماع النحاة وتصاممنا عن الأصوات الناشزة . لكن علينا أيضاً أن نتساءل عن الأسباب التي حالت دون انتشارها أهي راجعة إلى عوامل أجنبية عن النحو أم هي أسباب ترجع إلى طبيعة هذه المواقف والأصوات وتجعلها قاصرة عن أن تكون أساساً متيناً لبناء نظام شامل يفي بكل الظواهر ويفسر كل الخصائص . والذي يبدو لنا أنّ ما نعرفه من آراء الكوفيين ـ ولا أقول النحو الكوفي ـ لا يقوم دليلاً على أنه كان لأتباع الكسائي من الرؤية الشاملة والاستعداد الكافي لاستغلال بعض نظراتهم الطريفة إلى أقصى حدودها وبناء نحو يختلف أساساً عن النحو الذي شاع وغذى التراث وأنتج معظم أمهاته . ويبدو لنا أن موقف ابن مضاء في جموحه ورغم ما يغرى فيه من خروج عن الجماعة ومشاكستهم لا يعدو أن يكون إنكاراً لما في التراث النحوي من عمل تنظيري وبناء فكري يتجاوز الغاية العملية المباشرة ، وآراؤه لا تصلح في النهاية لتكون أساساً لبناء نظرية لغوية في مستوى ما نجده في التراث . وإذا كانت قراءة مهدي المخزومي لآثار نحاة الكوفة دعوة إلى إثراء هذا التراث بعدم التفريط في بعض مقوماته فإن النظر إلى هذا التراث بمنظار ابن مضاء القرطبي ضرب من تفقيره وإفراغه مما يمثل جانباً من الفكر اللغوي في الحضارة العربية الإسلامية .

هذه نماذج من قراءات للتراث النحوي تبحث عن سلبياته في ذاته لكن

وجد بجانبها قراءة أخرى تواكبها وتكملها وهي التي تشك في أصالته وترى فيه شوائب المؤثرات الأجنبية إن لم نقل تعتَبرُه متولداً عن ثقافات غير عربية وخاصة منها اليونانية والفارسية.

أما القول بالتأثير اليوناني فهو قضية قديمة إذ شعر النحاة أنفسهم منذ القرن الرابع الهجري بتسرب المنطق إلى عملهم ، ووقف بعضهم منه موقف الرفض باعتباره دخيلاً على فنهم ولغتهم ، فقد رفض أبو القاسم الزجاجي مثلاً بعض تعاريف الاسم لأنه ليس ـ على حد تعبيره ـ « من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيّين لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا» (الإيضاح في علل النحو ص 48) . وقد اشتهر ما قاله أبو علي الفارسي في أبي الحسن الرماني واعتباره أن ما معه من النحو ليس مما يعرفه النحاة (نزهة الألباء ص 389) .

إلا أنه ليس في التراث ما يدل على أن النحاة يعتبرون أن المنطق قد غزا علمهم وأن آثار أعلامهم قد طبعت بطابعه . ولم يبد هذا الشعور واضحاً عند المهتمين بالنحو من الناطقين بالضاد إلا في النصف الأول من القرن العشرين منذ أن حاول بعض المستشرقين في أواخر القرن التاسع عشر التدليل على تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو (Merx, Bulletin de l'Institut Egyptien, 1891 , P.13...) وشاعت خاصة آراء ماركس القائلة بأن النحو العربي صورة من منطق أرسطو وظن الكثيرون من الباحثين في الشرق من رجال النصف الأول من هذا القرن أنها تمثل القول الفصل خاصة وأنها تبدو قائمة على براهين علمية في قالب مقارنة بين بعض المقولات الأرسطية وبعض المفاهيم النحوية العربية . وأصبح القول بتأثر النحو بمنطق أرسطو من المسلمات ، يردده المهتمون بالتراث النحوي بدون أن يبدو في كتاباتهم ما يدل على رجوعهم إلى النصوص اليونانية والعربية ليقارنوا بينها ويتحروا الظروف التي ساعدت على هذا التاثر المفترض والوسائل التي يسرته . ردد ذلك مثلاً إبراهيم أنيس قائلاً : « لا نعجب حين نرى اللغويين القدماء من العرب قد سلكوا هذا المسلك من الربط بين اللغة والمنطق الأرسططاليسي »(من أسرار اللغة ص 119) . وردده أمين الخولي : « إن النظر في ماضي هذا النحو

العربي . . يطمئن إلى أن هذا النحو قد تأثر بالروح الهيلينية المسيطرة على المناطق التي نشأ فيها » (مناهج تجديد ص 72) . ورده أيضاً مهتمون بالفلسفة الأرسطية مثل إبراهيم بيومي مدكور فقال متحدثاً عن تأثير الأرغانون لأرسطو : « ولم يقف الأمر ـ فيما نعتقد ـ عند الفقه والكلام والفلسفة بل امتد إلى دراسات أخرى من بينها النحو وقد أثر فيه المنطق الأرسطي . . . » (مجلة مجمع اللغة العربية 1953 ص 338 وما بعدها) . لكن رغم معرفة إبراهيم مدكور للتراث اليوناني فلا يبدو لنا أن حكمه قائم على استبطان النحو العربي ومناهجه ولا نعتقد أنه أتى بما يحصل به الاقتناع الكامل بأن قراءة التراث النحوي لا تجدي إلا على ضوء الثقافة اليونانية ونظرياتها الفلسفية .

وقد كان لنظرية التأثر بالثقافات الأجنبية مفعولها في بعض المهتمين بالنحو حتى أن أحدهم ـ ويدعى محمد الكسار ـ نشر سنة 1976 كتاباً سماه « المفتاح لتعريب النحو» سعى فيه ـ على حد تعبيره ـ إلى تنقية هذا العلم «من شوائب العجمة التي داخلته منذ خَلَفَ رائده الأول أبا الأسود الدؤلي على رعاية شؤونه واستكمال أبوابه وبحوثه . . أناس ينتمون في غالبيتهم الساحقة إلى الفرس . . وكانت ثقافتهم مزيجاً من الهندية والفارسية واليونانية . . » (ص 73) . وعلى هذا لا يمكن للنحو الذي ورثناه عنهم أن يكون عربي الروح ، ولذا وجب البحث عن سبيل جديد لتعريبه ؛ وظن صاحب المفتاح هذا أنه اكتشف الطريق إلى ذلك فدعا إلى الانطلاق من نظام الخيمة والمقارنة بينه وبين نظام الجملة العربية وأعتقد أن بنية الجملة صورة من هيكل الخيمة كما دعا إلى التأمل في حياة البدوي وحركيتها لنفهم سر الحركات في اللغة العربية ودورها في أداء المعاني .

وما كان مثل هذه الآراء ليستحق الذكر لولا أنه يرمز إلى نوع من المتاهات التي تفضي إليها قراءة التراث النحوي حسب نظرة لا تخلو عن وعي أو عن غير وعي من الخلفيات المذهبية .

وإذا كان الاحتراز من الثقافات الأجنبية قد يؤدي إلى مثل هذه المواقف ، فإن الاطلاع عليها وخاصة على التيارات الحديثة قد يغير النظرة إلى التراث ، ويزيد في تقدير قارئه له وإدراك أعماقه . وهذا ما بدا يتجلى في بعض قراءات

قريبة العهد . ونذكر مثالاً لها كتيباً لنهاد الموسى عنوانه « نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث » . يرى صاحب هذا البحث أنه « لا ريب أن وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي يسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي » (ص 21) . ويعلل هذا الاستنتاج بأنه يوجد بين « مناهج النظر اللغوي على اختلاف الزمان والمكان والإنسان قدراً مشتركاً يقع بالضرورة لعله يوازي على نحو أو آخر ذلك القدر المشترك الذي يلتمس في هذه الأزمنة بين مختلف اللغات الإنسانية في العالم » (ص 9) .

كما يعلله بأنه « إذا تجاوزنا عن خصوصيات السياق التاريخي والثقافي لكل منهما وجدنا البحث اللغوي الحديث يضارع البحث اللغوي عند العرب من جهة أنه يستوي لكل منهما تراث عريض تقلب خلاله في مراحل تأثر بالمعطيات الثقافية وما تهيأ معها من أدوات حادثة . . » (ص 19 ـ 20) . ويمضي نهاد الموسي في مقارنة بعض المسائل النحوية العربية كما تنولت في التراث بما ذهب إليه عدد من رواد المدارس الحديثة وخاصة تشومسكي .

ولا تخلو محاولته من طرافة ولكنها لا تخلو أيضاً من المزالق . ذلك أن المقارنة ليست متعادلة بالنظر إلى طرفيها . فالطرف الأول هو أحد المناهج الحديثة باعتباره نظرة متكاملة إلى اللغة ومنهج دراستها والطرف الثاني مسألة أو مسائل متفرقة من التراث النحوي تشهد على أن النحاة أفضى تحليلهم إلى استنتاجات خاصة بمسائل محدودة تذكر ببعض الأسس التي تكون جوهر أحد المناهج الحديثة ولكنها لا تشهد على أنهم سبقوا إلى هذا المنهج أو وعوا به أو طبقوه عن غير وعي على كامل الظواهر اللغوية . على أن نهاد الموسى لا يدعي ذلك وهذا ما يجعل دراسته جديرة بالاهتمام .

هكذا قرىء ويقرأ التراث النحوي وهكذا تنوعت القراءات واختلفت المواقف من الرفض له باعتباره تجاوزه الزمن وانعدمت فائدته إلى الشك في صدوره عن فكر عربي وملاءمته مع مقتضيات اللغة إلى الرغبة في تفهمه على ضوء الثقافة

اللغوية الحديثة . ومن أغرب ما يلاحظ في هذه القراءات أن مواقف الاحتراز منه تزداد بقدر ما يتضاءل حظ القارىء من التيارات الحديثة ، ولكن هذا الأمر ليس غريباً إلا في الظاهر ؛ ذلك أن التريث في الحكم والقدرة على تقدير مجهود الغير والاستعداد لتفهم منطلقاته كل ذلك رهين سعة الاطلاع ومعرفة مختلف الاتجاهات وبعبارة موجزة الوعي بنسبية المعرفة .

التعليل و « نظام اللغة »(*)

من الشائع عن التعليل في النحو أنه تكلف في القول وتحميل للغة ما ليس فيها وأن العلل « واهية ومتمحّلة »[1] ، فلا يمكن أن تكون غير ذلك لأنها «تكون تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها» ؛ ليست العلل إذن نابعة من الواقع اللغوي يجسمها الاستعمال فيكسبها صبغة مشروعة وإنما هي افتراض بل تخمين .

وإذا كان هذا الموقف من التعليل هو حسب السيوطي ما « يذهب إليه الغفلة العوامّ » فإن الباحث في النحو العربي الجاد في تفهم أسسه واستكناه أصوله قد يتيه في شعابه ، ويتعذر عليه أحياناً أن يتخلص من الشعور بالضيق مما قد يبدو له مجرد رياضة ذهنية لا تستند إلى واقع ولا تعتمد في أكثر الحالات إلا على نوايا تنسب إلى الناطقين بالعربية أو بالأحرى إلى واضعيها ، ويستحيل التثبت من حقيقتها ؛ ويتفاقم احترازه من التعليل لما يجده في جدل النحاة من اختلاف بين المدارس بل بين نحاة المدرسة الواحدة ، ولما قد يبدو له في عملهم التعليلي من تغليبهم براعة الاحتجاج على البرهان القاطع ، ولما قد يلاحظه أخيراً من توظيفهم لنفس العلل لتبرير ظواهر متناقضة أو تبدو كذلك .

لكنه ليس من الحكمة في شيء أن يتسرع الدارس في الحكم بانعدام جدوى التعليل وبأنه نوع من العمليات المنطقية الشكلية استخدمت في الجدل بين المدارس وتناقلها نحاة العصور المتتالية باعتبارها جانباً من التراث النحوي

(*) نشر في حوليات الجامعة التونسيّة ، 22 (1983)، ص ص 175 ـ 189 .

(1) الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ص 112، ط القاهرة 1396 ـ 1976 .

لا يجوز التفريط فيه أو جزءاً من عملهم يغذون به مؤلفاتهم ويوسّعون بواسطته شروحهم وحواشيهم . ذلك أن التعليل سابق لظهور النزاع بين البصريين والكوفيين ويبدو ـ عندما تتحدث عنه كتبُ التراجم ـ نشاطاً لا يمكن فصله عن التقعيد وبدونه لا يتضح دور أقدم الأعلام في هذا العلم . فعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي اشتهر بأنه أول من « بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل »[2] ، والخليل ابن أحمد استنبط . . . « من علل النحو ما لم يستنبط أحد وما لم يسبقه إليه سابق »[3] .

ثم إن نظرة الخليل إلى التعليل ـ حسب ما أورده الزجاجي في كتابه « الإيضاح في علل النحو » ـ تدلّ على أن أستاذ سيبويه كان ينظر إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم « نظام » اللغة العربية وتناسق عناصرها ، كل ذلك بغضّ النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا ؛ والمهمّ أنه أمر « محتمل » لا يمكن رفضه إلا إذا عوّض بما هو « أليق » منه . معنى هذا أن التعليل يمكن أن يعتبر جهازاً تفسيرياً يهدف إلى تحقيق نظرة شاملة إلى نظام اللغة وكشف الغطاء عن « منطقه » الداخلي . وإذا كان من حق الناظر في النحو لتعلم اللغة أن يرفضه أو يستخف به فإن المتفقه في اللغة بل الباحث فيها من وجهة نظر لسانية حديثة لا يرفض السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الخصائص العامة للغة المدروسة بل اللغات عامة .

لكن السؤال المطروح هو هل يمكن اعتبار العمل التعليلي هذا سعياً إلى وضع جهاز تفسيري للنظام النحوي العربي ؛ وهل للعلل النحوية من المدى ما يجعل منها مجموعة من المبادىء التفسيرية الكفيلة بأن تفي بهذا النظام ؟ ليس من اليسير الجواب عن هذا السؤال في الوقت الراهن لانعدام البحوث الكافية لبيان أبعاد كل نوع من أنواع العلل وتحديد دورها في تفسير ظاهرة من ظواهر اللغة الأساسية .

---

(2) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 25 .

(3) المرجع المذكور ص 43 .

لذا سنكتفي في هذا الفصل بالوقوف عند نموذج واحد من العلل لننظر في مدى استغلال النحاة له طبقَ نظرة شاملة للنظام النحوي وقصدَ الوصول إلى تفسير متناسق لمعطيات جزئية في ظاهرها متباينة في شكلها . والافتراض الذي ننطلق منه أن العلل النحوية ليست دائماً مجرد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيراً ملتوياً لما يبدو مستعصياً عن التفسير بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن نظام العربية من الوجهة النحوية .

وقد اخترنا لهذا مفهوم الخفة والثقل أو علة التخفيف وعلة الاستثقال حسب التسمية الواردة في كتاب الاقتراح للسيوطي نقلاً عن الدينوري[4] . لقد عبر النحاة عن هذين المفهومين بجملة من المصطلحات والعبارات التي يتجلى فيها البحث عن التماس الاقتصاد في المجهود المبذول أثناء التلفظ ومنها طبعاً ما يرجع إلى « خَفَّ » و« ثقل » كخِفَّة وثِقَل واستخف واستثقل والأخف والأثقل . . . ومنها ما يخرج عن هذين الأصلين مثل قوة الكلفة ونفور الحس والمشقة على النفس وتجشّم المشقة والإيجاز[5] . .

وقد شاع الالتجاء إلى هذين المفهومين واستعمالهما علة في تفسير عدد كبير من الظواهر حتى أن ابن جني لم يتردد في الذهاب إلى أنه إذا تعذر عليك الاعتلال بأمر آخر « جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدَم هناك مذهباً تسلكه ومَأَمًّا تتورده . . . »[6] . وهذا الموقف هو في حد ذاته دليل على مدى شمول هاتين العلتين . وإن المتتبع لمواطن إحالة النحاة عليهما يلاحظ فعلاً أنهما وراء معطيات متعددة متنوعة بالنظر إلى المستوى الذي تنتمي إليه، فمنها ما هو من مجال الأصوات، ومنها ما هو من مجال الصيغ، ومنها أخيراً ما هو من حيّز التركيب.

ليس من العسير إبراز أهمية الخفة والثقل في الصوتيات وما انجرّ عنهما حسب النحاة من نتائج في تكييف الكلمة العربية وصيغها . فالأمر راجع هنا إلى

---

(4) ص 65 ـ 66 .

(5) الخصائص لابن جني ج 1 من ص 48 إلى ص 95 .

(6) المصدر المذكور، ص ص 77 ـ 78 .

النطق فكل من الخفة والثقل يقاس بالمجهود الذي يبذله المتكلم أثناء التلفظ بصوت أو كلمة ؛ وثقل الصوت أو الكلمة يتزايد بقدر ما يتزايد المجهود ويتضاءل بقدر ما يخفّ . وعلى هذا الأساس اعتبرت بعض الحروف أثقل من بعض أو دونها خفّة ؛ والشائع عند النحاة أن حروف الحلق أثقل حروف العربية والهمزة أثقلها على الإطلاق « لتباعدها » حسب عبارة ابن يعيش[7] أو « لأنها حرف سفل في الحلق » على حدّ تعبير ابن جني[8] . وهذا ما يفسر إلحاح صاحب « سر صناعة الإعراب » في آخر كتابه على أن الأصوات الحلقية أقل الحروف تآلفاً في الكلمة الواحدة ، فلا يجتمع اثنان منها في اللفظ الواحد إلا بحاجز بينهما أو حسب ترتيب معين يحتم أن يتقدم أقواها . فالهمزة تتقدم الهاء والحاء والخاء والعين تسبق الحاء ، والخاء ترد قبل العين[9] . وكذلك الشأن بالنسبة إلى « حروف أقصى اللسان » وهي القاف والكاف والجيم فهذه لا تتجاوز البتة فلا تجد في الكلام نحو قج ولا جق ولا كج ولا جك ولا قك ولا كق »[10] . وليس الثقل من خصائص حروف الحلق وما جاوره من جهاز التصويت فقط ، بل إن حروف الطرف المقابل أي الفم لا تخلو هي أيضاً منه ولذا فهي حسب ابن يعيش « أشق على المتكلم من غيرها »[11] .

على أن ما تتميز به الحروف في الكلمة من خفة أو ثقل لا يرجع فقط إلى مخرجها واتصال التلفظ بها بجزء من أجزاء جهاز التصويت ؛ فمن الحروف ما لا يعتبر ثقيلاً في حدّ ذاته كالصاد والسين والزاي ، أو الذال والثاء ، أو التاء والثاء . ومع ذلك فهي لا تتجاوز في اللفظة الواحدة ، وإن حصل ذلك مع بعضها فلا يكون إلا بالتزام ترتيب معين يقدم بمقتضاه الأقوى أي ما كان أضيق مخرجاً منها جميعاً[12] .

---

(7) شرح المفصل ج 10 ص 124 .

(8) سر صناعة الإعراب ج 1 ص 81 .

(9) المصدر السابق الذكر ، مخطوط تركيا و 249 وجه .

(10) المصدر السابق الذكر، مخطوط باريس و 225 وجه .

(11) شرح المفصل ج 9 ص 136 .

(12) شرح المفصل ج 1 ص 75 .

وسبب الثقل هنا ليس في الحروف ذاتها وإنما في تجاور المتقاربة المخرج منها فإذا « تقارب الحرفان في مخرجهما قبح اجتماعهما » كما يقول ابن جني[13] ؛ فالتلفظ بحرفين متقاربين يكلف المتكلم من المشقة ما لا يكلفه النطق بحرفين متباعدين ، وإلى نفس هذه الخاصية ترجع ظاهرة الإدغام والغرض منها ـ على حدّ تعبير ابن يعيش ـ « طلب التخفيف لأنه ثقل عليهم التكرير والعود إلى حرف بَعْد النطق به »[14] ؛ فالإدغام يُعفي جهاز التصويت من تكرير عملية « القطع » في نفس الموضع فيوضع اللسان « على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة . . . ويُرفع بالحرفين رفعة واحدة . . . » .

والمهم من كل هذا أننا نجد في تفسير هذه الظواهر من شرط تباعد المخارج لحروف اللفظة الواحدة أو من إدغام النزعة المتمثلة في النفور من الثقل واجتناب المشقة والبحث عن الخفة .

ولا يكتفي الأصوليون من النحاة بمخارج الحروف أو تنافرها تفسيراً لثقل الكلمات أو استحالة وجودها بل يعللون ذلك أيضاً في بعض الحالات بعدد الحروف ؛ وقد تضمنت كتب النحو ومقدمات بعض المعاجم نظرية متكاملة في عدد حروف الكلمة في اللغة العربية تحدد أدناها وأقصاها باعتبار الأصل والزائد منها ، وتستند هذه النظرية إلى مجموعة من المبادىء ترجع في نهاية الأمر إلى البحث عن الخفة واجتناب الكلفة .

وملخص ذلك أن الكلمة العربية لا تقلّ حروفها الأصول عن الثلاثة ولا تزيد على الخمسة[15] . ونجد عند النحاة تبريراً لهذين العددين يستند أيضاً إلى الخفة والثقل . فالصيغة المثلى في نظرهم هي الثلاثي المجرد لأنه « أعدَلُ » الصيغ « تركيباً » لتكونها من « حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف

---

(13) سرّ صناعة الاعراب، ج 1 ص 75 .

(14) شرح المفصل ج 1 ص 121 .

(15) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة 114 ؛ شرح الرضي على الشافية ج 1 ص 47 ط 1315/1975 ؛ الرأي الذي أوردناه هو رأي البصريين ، وقد أهملنا عمداً قول الكوفيين الرافض لوجود الأصول الرباعية والخماسية ، لأنه لا يفيدنا فيما نحن بصدد النظر فيه .

عليه »[16] . ولعل الطريف في هذا التعليل أنه لا يقوم على العدد فحسب بل على ما ينتج عنه من توازن ييسر النطق بالكلمة ، ويضمن إدراك المخاطب لها إدراكاً واضحاً . وعلى هذا الأساس قيل : « ليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه لأنه أقلّ حروفاً وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة نحو من وفي وعن . . . »[17] .

إن ما يتسم به الثلاثي من الاعتدال يضمن له في نظر النحاة كثرة الاستعمال ويفسر طغيان الأصول الثلاثية على سائر الأصول . بل يكسب لوجوده ـ إن صحّ التعبير ـ صبغة مشروعة ليس لسائر الأصول . وكان من المنطقي ـ حسب هذه النظرة ـ أن يُعتَبر الثلاثي أصلاً لكل الأسماء والأفعال كما ذهب إلى ذلك الكوفيون . إلا أن البصريين أقروا أيضاً الرباعي والخماسي أصلين للكلمة العربية ، ولعل ذلك راجع إلى صعوبة اعتماد الاشتقاق للتدليل على ما زيد في الرباعي والخماسي ، وصعوبة الحصول على أصول ذات معنى من كلمات مثل جعفر وسفرجل فضلاً عن حصر حروف الزيادة في مجموعة « سألتمونيها » .

على أن الأصول الرباعية والخماسية أقل استعمالاً بالقياس مع ذوات الثلاثة ؛ وتفسير ذلك في ثقلها مما يلخصه ابن جنيّ بقوله : « فقد وضح إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي ـ على قلّة حروفه ـ فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به . . . »[18] .

وهذا ما يفسر في نظر النحاة استغلال اللغة لتقاليب الأصول الثلاثيّة على نطاق واسع وندرة الالتجاء إلى تقليب الأصول الرباعية أو الخماسية ، فحروف

---

(16) الخصائص ج 1 ص 55 ؛ انظر أيضاً كتاب العين للخليل بن أحمد ج 1 ص 49 . نشر دار الرشيد بالعراق 1980 .

(17) الخصائص ج 1 ص 55 ـ 56 .

(18) المصدر السابق الذكر ص 61 .

الأصل الواحد الثلاثي يمكن أن تكَوّن بتغيير مراتبها ستة أفعال مختلفة قد تستغل اللغة جلها بينما لا تركن اللغة إلى تقليبات الأصول الفعلية الرباعية[19] . أما إذا اعتبرنا الاسم وصيغه المختلفة من الثلاثي المجرد فإننا نلاحظ أن اللغة تستعمل أحد عشر وزناً من مجموع اثني عشر مما يقوم دليلاً آخر على كثرة الثلاثي لخفته بينما لا يوجد للاسم الرباعي أكثر من خمسة أبنية ولا يستعمل للخماسي إلا أربعة أو خمسة أبنية والحال أن تنويع الحركات مع أربعة أو خمسة أحرف يوفر إمكانيات من الأبنية النظرية تبلغ ـ حسب إحصاء الإسترابادي ـ 45 صيغة في الرباعي و 171 صيغة في الخماسي[20] .

فالخفة والثقل يفسران كثرة الثلاثي وندرة الرباعي والخماسي كما يبرران إحجام اللغة عن تجاوز خمسة حروف أصول في بناء كلماتها . لكن هذا العدد الأقصى خاص بالاسم ؛ أما الفعل فأقصى أصوله أربعة ، ويرجع ذلك مرة أخرى إلى الخفة والثقل . ذلك أن الفعل قابل للزيادة أكثر من الاسم فلم يكن ـ حسب تعبير ابن جني « على خمسة أحرف كلها أصول لأن الزوائد تلزمها للمعاني »[21] ، لذا يمكن أن يُزاد الفعل بعدد من الحروف يساوي عدد الأصول ؛ فكأن قابلية الزيادة هذه اقتضت أن يترك في الفعل مجال للتوسع فيه مع اجتناب الإغراق في الثقل ؛ ولو لم يكن الأمر كذلك لأدّى إما إلى تضييق نطاقه وإما إلى استعمال أفعال متناهية في الطول أي في الثقل . أما الاسم فهو لا يتحمل من الزيادة ما يتحمله الفعل إلا إذا كان قريباً منه أي « جارياً على الفعل » على حد تعبير النحاة وذلك هو شأن الصفة[22] .

وبصفة أعم فإن الثلاثي ـ فعلاً كان أو اسماً ـ يتحمل الزيادة أكثر من الأصلين الآخرين ، فهو « أحقّ » بها منهما لخفته[23] ، ولذا قلّت الزيادة في الخماسي مثلاً ولا تكون إلا بحرف واحد بينما قد تصل الزيادة في الاسم الجاري

---

(19) المصدر السابق الذكر .

(20) شرح الشافية ج 1 ص 47 .

(21) المنصف في شرح تصريف المازني ج 1 ص 28 ـ 29 .

(22) المصدر السابق الذكر ص 29 .

(23) المصدر السابق الذكر ص 32 .

على الفعل الثلاثي إلى أربعة أحرف كما هو الشأن في مصدر أفعالّ (افعيلال) ؛ والواقع أن تصريف الخماسي لا يكون ـ لطوله ـ إلا بالحذف بينما هو في غيره كثيراً ما يتحقق بالزيادة .

وهكذا يُركن إلى مفهوم الخفة والثقل لتفسير نظام الصيغ في الكلمة العربية من حيْثُ عدد الحروف ونسبة أصليّها من زائدها كما يُركن إليه لتفسير ظاهرة الإعلال في اللغة وشكل الألفاظ المعنية به . وليس من الضروري التوسع في هذا الموضوع لأن كل من درس قواعد الإعلال في أمهات الكتب النحوية لاحظ كثرة تواتر المصطلحين المذكورين ، فلنكتف بالتذكير ببعض المنطلقات الأساسية في هذا المجال .

ومن هذه المنطلقات أن الحركات الثلاث أي الفتحة والكسرة والضمة تقابل ثلاثة حروف هي أبعاضها وجزء منها ؛ فهي تجتذب الحرف الذي تقترن به نحوها بدون أن تبلغ مداه « فإن بلغت مداها ـ على حدّ تعبير ابن جني ـ تكمّلت له الحركات حروفاً أعني ألفاً وياءً وواواً »[24] ؛ والحركات الثلاث تتفاوت خفة وثقلاً وكذلك حروف المدّ الموازية لها ، وهذا راجع إلى طريقة التلفظ بها وتكييف جهاز التصويت بكيفيات مختلفة أثناء النطق بها ؛ فمع الألف يكون « الحلق والفم منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر » ، ومع الياء تكون « الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته وتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان » ، ومع الواو أخيراً يضم المتكلم معظم الشفتين ويدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت[25] ، وعلى مختلف هذه الهيئات يكون جهاز التصويت أثناء التلفظ بالفتحة والكسرة والضمة . وخفة الحركة والحرف رهينة اتساع المخرج وثقلهما ناتج عن ضيقه ؛ ولذا فأخف الحركات وحروف المدّ الفتحة والألف وأثقلها الضمة والواو ؛ أما الكسرة والياء فهما أثقل من الفتحة والألف وأخف من الضمة والواو[26] .

---

(24) سر الصناعة ج 1 ص 30 .

(25) المصدر السابق الذكر ص 8 ـ 9 .

(26) المنصف ج 1 ص 187 ، 195 ، 196 .

ولا نبالغ إن قلنا إن جانباً هاماً من ظواهر الإعلال تفسر بما ينتج من صعوبة في التلفظ عن تجاور الحركات أو حروف المدّ المعتبرة ثقيلة ـ أي الكسرة والياء والضمة والواو ـ وإن التغييرات الحاصلة سببها الرغبة في التخلص من هذا التجاور وضمان خفة الألفاظ[27] ومن الملاحظ أن الحرص على اجتناب التجاور بين الكسرة والضمة يعتمد أيضاً لتفسير خلو اللغة من صيغة فِعُل اجتناباً للخروج من صوت ثقيل إلى ما هو أثقل منه[28] .

ويتجاوز تفسير الظواهر اللغوية عن طريق خفة الحركات وثقلها ميدان الصرف إلى ميدان النحو والإعراب بصفة خاصة ؛ فلقد تساءل النحاة في أثناء دراستهم للإعراب عن الأسباب التي من أجلها كان الضم للرفع والفتح للنصب والكسر للجر ، وأرجعوا هذا التوزيع إلى الخفة والثقل ، فاعتبروا أن ما كان ثقيلاً جعل علامة لما كان قليلاً « فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرفع الذي هو ثقيل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف »[29] . وإلى تفسير شبيه بهذا يرجع تصنيف علامات الإعراب إلى أصليه وفرعيه ، فقد اعتبرت الحركات أصلية والحروف فرعية لأن الأولى « أخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا ـ حسب ابن يعيش ـ حاجة إلى تكلف ما هو أثقل »[30] .

إن الالتجاء إلى علتي الخفة والثقل لتفسير الظواهر التي ذكرنا منها نماذج يبدو فيه إلى حد الآن حرص على اعتماد معطيات حسية ملموسة « مواطية للطباع ـ كما يقول ابن جني ـ تقبلها النفس وينطوي الحس على الاعتراف بها »[31] . ولا بد من الإقرار بأن التفسيرات المقدمة لشتى الظواهر المذكورة لا تخلو من الانسجام بمقتضى رجوعها إلى نفس المبادىء ومن ثَمَّ تبدو على جانب كبير من الوجاهة . إلا أن مثل هذه التفاسير قد تبدو أقل وجاهة عندما يركن

---

(27) انظر على سبيل المثال : المصدر السابق الذكر ص 184 ؛ الخصائص ج 1 ص 49 ، 50 ، 59 ، 151 ؛ شرح المفصل ج 10 ص 55 .

(28) الخصائص ج 1 ص 68 .

(29) شرح المفصل ج 1 ص 75 .

(30) المصدر السابق الذكر ص 51 .

(31) الخصائص ج 1 ص 49 ـ 51 .

النحاة إلى سلم الخفة والثقل لتعليل الظواهر النحوية والتركيبية وتصنيف أقسام الكلام باعتبار دورها في الجملة .

ومن الملاحظ أن نزعة التصنيف حسب هذا النوع من المقاييس قديمة إذ نجد بوادرها في كتاب سيبويه ؛ فالاسم عند إمام النحاة أخف من الفعل ، والنكرة أخف من المعرفة ، والمذكر أخف من المؤنث[32] .

وإذا كان مقياس الخفة والثقل في الأصوات والصيغ يقدّر بالحس ويُقَوَّم بمدى المجهود المطلوب من جهاز التصويت فإنه في أقسام الكلام مثلاً يبدو من مجال التصور الذهني ومن ثمّ يفتح الباب للتأويل والتخمين ؛ وهذا ما جعل النحاة يجتهدون في التدليل على حقيقة هذين المفهومين وبيان أسبابهما .

وأول هذه الأسباب ـ في نظرهم ـ يكاد يكون حسّياً فمما يقوم دليلاً على خفة الاسم أن له أصولاً ثلاثية ورباعية وخماسية وأنه يقبل من الحروف المزيدة ما يبلغ الأربعة وهذا ما يفسر كثرة صيغه إذ له تسع عشرة صيغة مجردة وما يزيد على ثلاثمائة صيغة مزيدة . أما الفعل فدليل ثقله أنه لا تكون أصوله إلا ثلاثية أو رباعية وأن أقصى ما يزاد فيه ثلاثة أحرف ثم إن صيغه المجردة ليست إلا أربعة وأن مجموع صيغه لا يبلغ الثلاثين حسب ابن النحاس[33] ، فلولا اتسام الاسم بالخفة لما كان على القدر المذكور من التنوع ولولا ثقل الفعل لكانت صيغه أكثر .

وتفسر خفة الأسماء بكثرتها في الكلام أيضاً إذ إنها تكون عمدة وفضلة فيكثر تداولها وبذلك تألفها الألسن وتتعود بالنطق بها ويسهل انطلاقها وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش متحدثاً عن الاسم :

« وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ؛ ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على

---

(32) الكتاب ج 1 ص 21 ـ 22 تحقيق عبد السلام هارون .

(33) الأشباه والنظائر للسيوطي ج 1 ص 270 ط 2 حيدر آباد 1359 .

لسانه لقلّة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له »[34] .

لكن النحاة لا يكتفون باعتماد حجم الاسم والفعل ـ إن جاز التعبير ـ وبمدى تداول كليهما لتفسير مفهومي الخفة والثقل فيهما إذ يبحثون في معناهما عن أسباب أخرى وقد لُخِّص ذلك بقولهم : « فالخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه »[35] . ويمكن توضيح هذا من وجوه :

أولها : أن الاسم لا يدلّ إلا على مسماه ولا يوحي إلا به ولا يقتضي من الفكر أن يتجاوز حدوده ؛ أما الفعل فإن التلفظ به ينجر عنه التفكير في فاعله والذهن مدعو من أجل ذلك إلى تجاوز معناه والانشغال بما أسند إليه وفي هذا يقول الزجاجي : « وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مسمّى تحته . . . ولا يطول فكر السامع فيه ، والفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله لأنه لا ينفك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل »[36] ؛ وليس الفاعل وحده هو الذي يتجه الفكر إليه عند ذكر الفعل بل قد يهتم أيضاً ـ على حد تعبير الزجاجي ـ بالمفعول « والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الزمان والمكان والحال وما أشبه ذلك »[37] .

فالثقل والخفة يقاسان هنا أيضاً بالمجهود المبذول ، غير أن هذا المجهود ذهني يتمثل فيما يجب على المتكلم أن يتحمله من عناء للتحكم في معنى الكلمة المستعملة والإلمام بمقتضياتها .

والوجه الثاني : أن الاسم يدلّ في عرف النحاة على معنى مفرد والفعل على معنى مزدوج ، فالاسم لا يدل إلا على مسماه والفعل يفيد الحدث والزمان ، فالأول مفرد والثاني مركب « والمفرد أخف من المركب » على حد تعبير ابن يعيش[38] .

---

(34) شرح المفصل ج 1 ص 51 .

(35) الأشباه والنظائر ج 1 ص 148 .

(36) الإيضاح في علل النحو ص 100 .

(37) المصدر السابق الذكر ص 101 .

(38) شرح المفصل ج 1 ص 148 .

والوجه الثالث والأخير لثقل الفعل وخفة الاسم هو ما يقترن به الأول من حروف المضارعة والضمائر وما ينجر عن ذلك من تجمع معان عدة في كلمة واحدة يقتضي الإلمام بمدلولها أكثر مما يقتضيه الإلمام بمدلول الاسم .

وتجدر الملاحظة أنه إن كان الاسم خفيفاً من الناحية المبدئية فليست كل أصنافه في مستوى واحد من الخفة ؛ فإذا كان من صنف الصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كان أثقل من الاسم الدال على الجنس غير المأخوذ من الفعل ، وسبب ذلك أنه يحتاج إلى موصوف احتياج الفعل إلى الفاعل ؛ وفي حالة انعدام الموصوف فإنه يدلّ حتماً على ذات وصفة فيزدوج معناه ويتعقد ويقتضي إدراك مدلوله مجهوداً كبيراً[39] .

ويستعمل مفهوم الخفة والثقل لتفسير مجموعة أخرى من الظواهر ذات الصلة بالنحو سنقتصر على ذكر بعض النماذج منها : فمن ذلك نوع الإعراب الذي يلحق الاسم والفعل المضارع وبصفة أدق اختصاص الاسم بالجرّ والفعل بالجزم ؛ ويفسر ذلك بأن الجزم في جوهره حذف فمن الطبيعي أن يطرأ على الفعل الموسوم بالثقل فيكون نوعاً من التخفيف وألا يصيب الاسم لأنه لا مجال لتخفيف الخفيف .

ومن ذلك انعدام التنوين في الأفعال وفي هذا يقول الوراق : « فأمّا التنوين فإنما امتنع من الفعل لأنه زيادة والفعل ثقيل فلم يحتمل الزيادة »[40] ؛ ويفسرون ـ تبعاً لهذا ـ امتناع بعض الأسماء عن التنوين بقرابتها من الفعل وشبهها به وهذا هو شأن الصفة التي على وزن أفعل أو الأعلام التي على وزن الفعل مثل يزيد « لأن الصفات ـ حسب سيبويه ـ أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيها كما استثقلوه في الأفعال »[41] .

وبالخفة والثقل تعلل الخصائص العامّة لبنية الجملة العربية وإمكانية وجود جمل خالية من الفعل ؛ فثقل الأفعال يجعلها في حاجة إلى الفاعل أي إلى

(39) الكتاب ج 1 ص 21 ؛ الأشباه والنظائر ج 1 ص 55 .
(40) علل النحو ص 22 نسخة مرقونة تحقيق م. م. حجي .
(41) الكتاب ج 3 ص 194 .

اسم ؛ أما الاسم فخفته تغنيه عن الفعل ولذا يمكن أن تعقد الجمل من الأسماء فحسب[42] . وبصفة أعم فإن بحث المتكلم عن خفة الكلام كثيراً ما يعتمد تفسيراً :

أ ـ لما يختاره المتكلم من عناصر للتعبير عن مقاصده بل لما يوجد في اللغة من « أدوات » كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء العدد التي يغني الواحد منها « عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول »[43] .

ب ـ لما يطرأ على بنية الجملة من تغيير بالنسبة إلى نمطها النظري كحذف المضاف والموصوف والتزام التلويح دون التصريح وإيثار الإيجاز على الأطناب « فهذا ونحوه ـ حسب ما يقول ابن جني ـ مما يزيل الشكّ عنك في رغبتهم فيما خفّ وأوجز عما طال وأملّ»[44] .

هكذا يعتمد النحاة مفهومي الخفة والثقل لتفسير أهم العناصر التي يقوم عليها ما نسميه اليوم بنظام اللغة العربية ولإخضاع ظواهر تبدو متباينة لنظرة واحدة موحدة ، فالصوت والصيغة والجملة والخطاب نفسه كل هذه المكونات للكلام يمكن أن تفسر خصائصها أو بعض خصائصها بمبدإ تفسيري واحد ؛ ولا شك أن طريقة تفسير النحاة لا تخلو من التكلف وليس في تحليلاتهم أحياناً من قوة الحجة ما يكفي لإقناع الدارس لتراثهم بوجاهة مذهبهم . لكن ليس غرضنا هنا إقامة الدليل على أن كل ما علل باعتماد الخفة والثقل يتسّم بوجاهة التفكير وسداد الرأي ، وإنما نريد أن نبيّن ـ من خلال هذا النموذج ـ أن التعليل النحوي يتضمن من المبادىء التفسيرية العامة ما يُكوّن مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري متماسك العناصر . ومن هذه المقومات علة الخفة وعلة الثقل ومنها أيضاً عدد آخر من العلل اعتمدها النحاة على نطاق واسع . ولا شك أن دراسة مفصلة لكل واحدة من هذه العلل لاستقصاء مواطن البحث التي استغلت فيها من شأنها أن تعين على إبراز دور التعليل باعتباره عملاً يهدف إلى تفهم بنية اللغة العربية وعقلنة نظامها .

---

(42) المصدر السابق الذكر ج 1 ص 20 ـ 21 .

(43) الخصائص ج 1 ص 86 .

(44) المصدر السابق الذكر ص 86 .

النحو بين بساطة التقعيد وقضايا التأصيل(*)

نعني بالتأصيل ذلك السعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثاً عن اندراجهما في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك رغم تنوع مكوناته أو محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري يعقلن ما قد يبدو فوضوياً ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه .

أما التقعيد فتلك الضوابط التي يستنبطها النحوي من استعمالات الناس للغتهم بحصر الثوابت فيها وغض الطرف عما هو عرضي ظرفي ليس ضامناً للتبليغ في كل الحالات ؛ ومن هنا كان التقعيد رهين الاستعمال ، صادراً عنه موفراً لأسباب الكلام ومقاييسه ، ممكناً المتكلم من دليل يقتدي به ومرجعاً يحتكم إليه ، ونموذج منظر يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي ، وإذا كان التأصيل لا مفر فيه من التأويل والافتراض أحياناً فإن التقعيد لا يكون إلا بالاعتماد على ما هو ملموس في الكلام يمكن التدليل عليه بما يوفره الاستعمال ويرغب فيه عما لا تؤيده الظواهر الواضحة للعيان والآذان .

وبعبارة موجزة فالتقعيد له صبغة عملية ، وجاهته في نجاعته ونجاعته في توفيره أبسط الضوابط وأيسر المقاييس تسهيلاً على متعلمي اللغة ومستعمليها واجتناباً لإعمالهم الفكر في ممارسة للكلام بسلاسة ينتظر منها أن تكون شبه آلية

(*) نشر في كتاب « الدروس العموميّة » ، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة ، تونس ، 1990 ، ص ص 83 ـ 104 .

وتكاد تصدر عن اللاوعي فلا يشغل المتكلم باله بماهية ما يستعمل ولا يكلف نفسه البحث عن علاقة ما يستعمل بمنظومة اللغة ولا عن سر وجوده على حالة أو بنية معيّنة.

والتأصيل ـ اعتباراً لهذا ـ يبدو عديم الفائدة يعقّد الأمور أكثر مما يوضحها إذ قد يحمّل اللغة ما ليس فيها ، ويقيّدها بتصورات تستعصي عنها ، ولا يزيد المتعلم والمتكلم علماً بها وبراعة في استعمالها وقدرة على استغلال إمكانياتها .

إن هذا الموقف من النحو ، من قواعده ومن محاولات تأصيله قديم قدم الثقافة العربية تشير إليه مواقف بعض المفكرين والمهتمين باللغة كما تشير إليه بعض النوادر الواردة في غضون كتب الأدب .

وقد عبر ابن خلدون عن الاحتراز مما يعتبره توسيعاً لدائرة الكلام في النحو وأمثاله من العلوم عند تمييزه بين العلوم المقصودة بالذات والعلوم الآلية والوسيلة ، فالنحو من الطائفة الثانية ولا ينبغي أن « توسع فيها الأنظار ولا تفرغ المسائل » على حد تعبيره وفي ذلك يقول : « فأما العلوم التي هي مقاصد فلا حرج في توسعة الكلام فيها وتفريع المسائل واكتشاف الأدلة والأنظار فإن ذلك يزيد طالبها تمكناً في ملكته وإيضاحاً لمعانيها المقصودة ، وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وأمثالها فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط »[1] وألا « يكون الانشغال بها تضييعاً للعمر وشغلاً بما لا يعني » .

وابن خلدون ـ وهو الذي سعى إلى تأصيل علم التاريخ وتنظير أحوال الاجتماع البشري ـ لم يتردد في التعريض بمن أخرج هذه العلوم من « كونها آلة وصيرها من المقاصد » بتوسيع دائرة الكلام فيها والإكثار من الاستدلالات ، لكن صاحب المقدمة أذكى من أن يعتبر حكمه البات هذا من شأنه أن يضع حداً للتّجاوز اللازم الضروري من هذه العلوم ويحمل المفكرين على الإعراض عن كل

(1) المقدمة ج 4 ص 1238 .

ما سواه ، ولذا يضيف قائلاً : « فمن نزعت به همته بعد ذلك إلى شيء من التوغل فليرق له ما شاء من المراقي صعباً أو سهلاً ، وكل ميسر لما خلق له » .

وإن كانت نظرة ابن خلدون إلى النحو وأمثاله من المعارف تندرج في تصنيفه للعلوم وسعيه إلى النظر إليها من منظار الاجتماع البشري فإن الجاحظ قبله قد عبر بطريقته المرحة عن حدود الحاجة إلى النحو عندما شبه النحوي « بالنجار الذي يدعى ليعلق باباً وهو أحذق الناس ثم يفرغ من تعليقه ذلك الباب فيقال له : انصرف » فالمطلوب منه حسب هذا القول خدمة محدودة بأقل تكاليف زمنية ، وبضاعته النحوية لا يرغب فيها إلا لأنها لا مفر منها ، ولا يشفع له في نظر الجاحظ فيرغب الناس في مجالسته إلا إذا كان «صاحب إمتاع» أي صاحب أدب يراد في غير ما دعي له من تعليق الأبواب وسد منافذ الخطأ بقواعده .

ولا تخلو كتب الأدب وتراجم النحاة من النوادر التي ترمز إلى ضرب من ردود الفعل على النحو والنحاة استخفافاً لا بحرصهم على تجاوز الجانب التقعيدي فحسب بل كذلك بزعمهم إصلاح الناس واختبار معرفتهم للغة وممارستهم لها ممارسة واعية بقواعدها ، فهذا أحدهم يختبر أعرابياً قائلاً : « أتهمز إسرائيل »، فيجيبه : « إني إذن لرجل سوءٍ»، فيسأله ثانية : « أتجر فلسطين » ، فيجيبه : « إني إذن لقوي » .

وفي مثل هذا سخرية من النحوي بتجاهل مصطلحاته وبالوقوف عند معناها الأول ورفض مسايرته في منطق استعمالها .

وهذا نحوي آخر قد شغل باله النحو واستولى على كل جوارحه وجعله لا ينظر إلى الدنيا إلا من خلال مقولاته :

« قال الأصمعي : خاصم عيسى بن عمر الثقفي رجلاً إلى بلال بن أبي بردة فجعل عيسى يتتبع الإعراب وجعل الرجل ينظر إليه فقال له بلال : لأن يذهب بعض حق هذا أحب إليه من ترك الإعراب فلا تتشاغل به واقصد حاجتك » .

وفي هذا رمز إلى مغالاة النحاة في فنهم وإعراضهم من أجله عما يفيد الناس ويضمن قضاء مصالحهم وكأنه ضرب من الموازنة بين المهم والأهم بل

لعله حسب منطق هذه النادرة بين التافه والأساسي .

وإذا كانت مثل هذه النوادر ضرباً من السخرية البريئة والطرف الأدبية التي يرويها النحاة عن أنفسهم أو يرويها بعضهم عن سلوك البعض الآخر فإنها ذات وجهين أو طرفين كلاهما يستخف بالآخر ، يستخف النحوي بجهل الأعرابي لمفاهيم النحو وقصوره عن التزام الإعراب ويستخف الطرف المقابل بتحذلق النحوي أو انشغاله بما ليس موضوع المقام .

ولا تخلو مواقف أولى الأمر من إشارات إلى ما في كتب النحاة من تعقيد وتشعب رغم ما كان لكبارهم من حظوة لديهم ، فقد ألف أبو علي الفارسي كتاب الإيضاح لعضد الدولة البويهي فاستقصره الأمير وقال : « ما زدت على ما أعرف شيئاً وإنما يصلح هذا للصبيان » ، فمضى أبو علي وصنف كتاب « التكملة » فلما وقف عليه عضد الدولة قال : « غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو » .

والواقع أن التأليف في النحو يلفت الانتباه في تراث العربية لكثرة ما وضع فيه من المؤلفات ولعدد الرجال الذين كتبوا فيه ، وقد ترجم السيوطي في بغية الوعاة لما لا يقل عن ألفي نحوي وضع كل واحد منهم عدداً هاماً من الكتب : مختصرات وشروح وحواش ، منها ما هو شامل لأبواب النحو كلها ومنها ما قصر على قسم من أقسامه أو باب من أبوابه . ولا يخفى أن تعاقب التأليف في النحو عبر العصور لم يكن لمواكبة تطور الاستعمال في اللغة العربية ورصد ما قد يحدث فيها وتقنين الظواهر الجديدة ، ولئن كان كل نحوي يبرر إقدامه على التأليف بما يراه خللاً في كتب غيره ويعتبره مدعاة إلى عدم الاكتفاء بها فإنه عادة لا يزيد على استعراض المادة النحوية المشتركة فلا تجد في تصنيفه ما يسترعي الانتباه إلا اختلافاً جزئياً في التبويب أو تسجيلاً لرأي سكت عنه غيره أو صياغة طريفة لبعض المفاهيم ؛ لكن المنطلقات هي هي ، ومدونة النصوص والاستعمالات المعتمدة لا تختلف عما اعتمده السلف ، وهكذا ظل التأليف النحوي موسوماً بالطابع الذي طبعه منذ نشأته ، هادفاً إلى الغاية التي أراد الرواد تحقيقها أي الضبط النهائي للغة الفصيحة حسب مقاييس الاستعمالات القرآنية من ناحية وكلام العرب في حدود مكانية وزمانية تضمن فصاحتها من ناحية أخرى ، ولم يلتفت النحاة إلى سائر الاستعمالات مما ورد على لسان كبار الأدباء من شعراء وناثرين

ولم يعتبروا كلامهم حجة ولا لغتهم جديرة بأن يستشهد بها وإن هم لم يتتبعوها ولا أشاروا إلى ما يطعن فيها .

لكل هذا بدأ التأليف المستمر في النحو لمستعمل اللغة وللذي ينتظر من النحو فائدة عملية ضرباً من العود على البدء ومن عرض بضاعة واحدة ـ إن جاز التعبير ـ تعرض بصور متشابهة لا يميز الواحدة عن الأخرى إلا التبسيط أو التعقيد، والاختصار أو التوسع ، والوضوح أو الغموض .

وأصبح النحاة كأنهم طائفة على حدة غايتهم فنهم لا تعليم اللغة والمساهمة في ترويض الألسنة عليها، بل بدا تعلم النحو بمعزل عن ممارسة اللغة حتى أكد ابن خلدون أن هذا الفن «علم بكيفية لا نفس كيفية» أو «أن العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية وليس هو نفس العمل» . كما لا يتردد في انتقاد النحاة عندما يقول :

«نجد كثيراً من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته. . أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي » .

ولقد كان للغة النحاة واصطلاحاتهم أثر في ضرب من الشعر رثي به أشهرهم فاستغل أصحاب المراثي لغتهم لإطلاق العنان لبراعتهم في ممارسة التورية ، هكذا رثي ابن مالك صاحب الألفية بقصيد لا يخلو بيت منه من مصطلح نحوي فقد قال بعضهم (شرف الدين الحصني).

أقسام الكلام :

يا شتات الأسماء والأفعال　　　بعد موْتِ ابن مالك المفضال

دور الحروف في الفصل والوصل :

وانحراف الحروف من بعد ضبط　　　منه في الانفصال والاتصال

المصدر :

مصدراً كان للعلوم بإذن الـ　　　ـله من غير شبهة ومحال

التوابع (نعت ـ عطف ـ توكيد ـ بدل) :

عدم النعت والتعطف والتو ... كيد مستبدلاً من الأبدال

السّاكن والمتحرّك :

ألم قد عراه أسكن منه ... حركات كانت بغير اعتلال

الهمز :

يا لها سكتة بهمز قضاء ... أورثت طول مدة الانفصال

الرفع والنصب والتمييز :

رفعوه في نعشه فانتصبنا ... نصب تمييز كيف سير الجبال!

فحموه عند الصلاة بدل ... فأميلت أسراره بالدلال

الممنوع من الصرف لأنه معدول :

صرفوه يا عظم ما فعلوه ... وهو عدل معرف بالجمال

الإدغام :

أدغموه في الترب من غير مثل ... سالماً من تغير الانتقال

وقفوا عند قبره ساعة الدفـ ... ـن وقوفاً ضرورة الامتثال

القصر :

ومددنا الأكف تطلب قصراً ... مسكناً للنزيل من ذي الجلال

آخر الآي من سبا حظنا منـ . . ... . .ـه حظه جاء أول الأنفال

يا لسان الأعراب يا جامع الإعـ . . ... . .ـراب يا مفهماً لكل مقال

يا فريد الزمان من النظم والنثـ . . ... . .ـر وفي نقل مسندات العوالي

ورثى الصفدي أبا حيان النحوي بقصيدة ضمنها العديد من المصطلحات النحوية عن سبيل التوْرية أيضاً :

المنادى المفرد والضمّ :

أمسى منادى للبلى مفرداً ... فضمه القبر على ما ترى

المضمر :

يا أسفاً كان هدى ظاهراً ... فعاد في تربته مضمرا

جمع الصحّة والتكسير :

وكـان جمـع الفضـل في عصـره صـح فـلمـا أن قـضـى كـسـرا

التعريف والتنكير :

وعـرف الـفـضـل بـه بـرهـة والآن لـمـا أن مـضـى نـكـرا

الممنوع من الصرف :

وكـان ممنـوعـاً من الصـرف لا يـطرق مـن وافـاه خـطب عـرا

أفعل التفضيل :

لا أفـعـل التـفضـيـل مـا بيـنـه وبـيـن مـا أعـرفـه فـي الـورى

النعت والمصدر والفعل :

لا بـد لـي عن نـعتـه بـالـتقى فـفـعـله كـان لـه مـصـدرا

الإدغام والفكّ :

لـم يـدغـم في الـلحـد إلا وقـد فـك من الـصبـر وثـيق الـعـرا

المثال الشائع :

بـكى لـه زيـد وعـمـرو فـمـن أمـثـلة الـنـحـو ومـمـن قـرا

مـا أعقـد التسهـيـل من بـعـده فـكـم لـه مـن عـشـرة يـسـرا

وجـسـر الـنـاس عـن خـوضـه إن كـان في النحـو قـد استبحـرا

الحال الذي قد يؤوّل تمييزاً :

مـن بـعـده قـد حـال تـمـيـيـزه وحـظه قـد رجـع الـقـهـقـهـرى

هكذا لعله يجوز أن نقول إن النحاة ظلوا يدورون في فلك فنهم حتى بعد مماتهم لما بدوا عليه من التصاق عملهم بشخصيتهم ولما توهم القوم من اعتمادهم لمقولاتهم في النظر إلى الأمور .

على أن مثل هذه المراثي بما فيها من تمجيد وتحسر على المآثر النحوية لم تمنع من مؤاخذتهم على طريقتهم في دراسة اللغة وتقعيدها وتحميلها ما ليس فيها

وسعيهم إلى التساؤل عن سر بنائها وأسباب ظواهرها .

وإذا كان ابن خلدون قد لامهم على التوسع في فنهم بدون أن يضرب أمثلة أو يجسم حكمه بنماذج مما كان ينبغي أن يستغنى عنه فإن ابن مضاء القرطبي قد سعى إلى بيان الأسباب التي عقدت النحو وجرّت إلى إثقال كاهله يحدوه في ذلك « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ؛ لذا لا يتردد في انتقاد النحاة لأنهم التزموا في صناعتهم ـ على حد تعبيره ـ « ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي في ما أرادوه منها فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطت عن رتبة الإقناع حججها » . .

ولم ير صاحب الرد على النحاة في مساعيهم محاولة في النفاذ إلى أسرار ما نسميه اليوم بنظام اللغة ولا حرصاً على الفوز بمنهج تفسيري متكامل ، ولكنه اعتبر كل ما ليس قواعد بسيطة تكلفاً وتمحلاً في علم هو ـ حسب عبارته ـ « من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون » .

لذا فكل تفسير أو محاولة لتجاوز ظاهر القاعدة لا يستحق إلا سخرية الشاعر عندما قال يتغزل بطرف حبيبته :

ترنو بطرف ساحر فاتر   أضعف من حجة نحوي

وكل ما يعتبره مما يجب أن يستغني عنه النحوي فمجرد « رغوة » لا يستفيد منه المتعلم ومن ثم فلا حاجة إليه ؛ وليس من شك في أن ابن مضاء يؤاخذ النحاة على أن منهجهم يمثل عقبة في سبيل التعلم ، لكن من ناحية أخرى فإن انتقاده اللاذع لهم صادر عن خلفيات مذهبية تفضي لا إلى اعتبار التوسع في النحو وأمثاله عقبة في سبيل التعلم فحسب بل كذلك إلى اعتباره قائماً على « الظنون » أي على إعمال العقل وليس عملهم مما يجوز فيه « الظنون » كما يجوز في الفقه « لأنها نصبها الشارع أمارة للأحكام » وكما يجوز في الطب لأنها « جربت وهي في الغالب نافعة في الأمراض والآلام » ، ولذا فكل « من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزجر عن نار كاللغات والأشعار ودقائق علل النحو ومسليات الأخبار فقد أساء الاختيار واستحب العمى على الإبصار » .

والإشكـال في موقف ابن مضـاء ليس في ما يـدعـو إليـه من التبسيط قصـد التعلم والتعليم وإنما في إنكاره على النحاة حق التعمق في فنهم وإخضاعه لما يسميه ابن جني بـ « النظر » وتجاوزهم فيه مستوى المبادىء .

والذي يدعو ابن مضاء إلى التخلص منه ـ إن كان الاستغناء عنه لا يضر بتعلم النحو واللغة ـ فـإن أهم جانب منـه يمثل أسس النحـو والمبادىء التي سعى النحاة بواسطتها إلى جمع شتات القواعد في منظومة يمكن أن تناقش ويمكن أن يشك في وجاهتها ولكن لا يجوز ألا نرى فيها مجهوداً ذهنياً وسعياً تأليفياً وجهازاً تفسيرياً جديراً بالتقدير وشاهداً على مستوى فكري لا ينكر .

ويمثل موقف ابن مضاء من النحو والنحاة موقفاً ناشزاً ، وإن لم يخل التراث من التعـريض بهؤلاء ، ذلك أنـه يقوم على رفض مبـادىء النحاة ومنـطلقاتهم وتفسيراتهم واستعراض نماذج منها وبيان ما يراه فيها خللاً وتكلفاً فهو دعوة إلى الخروج عن النظرية النحوية التراثية ، وتنقيتها من كل ما ليس فيه فائدة عاجلة وصبغة عملية .

وما إن ظهر الكتاب في العصر الحديث حتى اعتبر طريفاً مستجيباً لمشاغل القائمين على تعليم العربية أو مؤيداً لما تضيق به صدورهم من النحو الذي يلقن للناشئة ، وهذا ما يقوله صراحة شوقي ضيف محقق كتاب «الرد على النحاة» .

« والحق أن ابن مضاء يفتح أمامنا الأبواب لكي ندرك ما كنا ننشده من تيسير النحو وتذليل صعوباته ومشاكله » .

بهذا تفسر الأهمية التي أوليت لرد ابن مضـاء على النحاة ، وهي تفسـر كذلك بجرأة صاحبه على نقض إجماع في التصـور والالتزام بسنـة واحدة في التآليف ، إجماع كأنه كان عائقاً في سبيل كل مبادرة إلى التبسيط ، وكأن الذين يتذمرون من المادة النحوية ولا يبادرون إلى تطويرها ينتظرون ارتفاع صوت من التراث يطلق لهم عنان التجديد والتبسيط .

والواقع أن التفكيـر في بساطـة التقعيد لم ينتـظر ظهور كتـاب ابن مضاء

سنة 1947 ليتجسم في كتابات ومبادرات يرجع بعضها إلى القرن التاسع عشر ، نذكر منها ما دعا إليه رفاعة الطهطاوي في كتابه « تخليص الإبريز في تلخيص باريز » ومشروع اللجنة المصرية التي كونت بقرار وزاري وضمت أعلاماً مثل طه حسين وأحمد أمين وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى ، وقد قدمت هـذه اللجنة مشروعها سنة 1938 .

وقد تمثلت مهمتها حسب ما جاء في قرار تكوينها « في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة » قصد تحقيق نتائج « تتفق مع ما يصرف من زمن وجهد » .

وقد لاحظت اللجنة « أن تيسير علوم اللغة العربية على جلال خطره وارتفاع شأنه وبعد أثره في إحياء اللغة ليس كل شيء بل هناك أشياء لعلها ألا تكون أقل منه خطراً ولا أدنى شأناً » من ذلك « المران وكثرة الاستماع لها والتحدث بها واتخاذها أداة للفهم والإفهام » ومنها التزام المعلم باستعمالها واجتنابه استعمال اللغة العامية ومنها « القراءة الكثيرة المتنوعة » .

ويذهب أعضاء اللجنة إلى الحد من أثر تعلم النحو في تعلم اللغة واكتساب آليتها إلى درجة القول إن « اللغة لا تتعلم بدرس النحو ودرس البلاغة » ، وقيامهم بالمهمة التي أوكلت إليهم لا يهدف إلا إلى أن « يكون النحو اليسير أقدر على تمكين التلميذ من فهم أوضاع اللغة وأساليبها واستعمالاتها ومن التصرف فيها عن بصيرة وذوق » .

ومما لا شك فيه أن هذه النظرة تقوم على تصور وجيه لاكتساب الملكة اللغوية وأهمية الممارسة فيه ، ولدور النحو النسبي في التمكن من اللغة ، فليس هو بالعصا السحرية التي إن أمسك بها الإنسان استسلمت له اللغة فدرب عليها لسانه وانطلق بها في غير تردد ، وإنما هو وسيلة إلى تكوين وعي لمتكلمها بمكوناتها وأبنيتها وتراكيبها وإلى عقلنة ما اكتسبه منها .

لكن هذا لم يمنع أعضاء اللجنة المصرية من اعتبار النحو الشائع في حاجة إلى التبسيط ومن التنبيه إلى ما يعتبرونه عيباً فيه وقد لخصوا ذلك في نقط ثلاث هي :

1 ـ فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا أو يعللوا أو يسرفوا في الافتراض والتعليل .
2 ـ إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات .
3 ـ إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب .

ولئن كان ما يشير إليه أعضاء اللجنة من التأويل والتعليل والإسراف في المصطلحات والإيغال في التعمق مما ينبغي أن يجتنب في صوغ القواعد وطرق تقديمها حسب المستوى الذي يشغل بال القائمين على التعليم فإن اعتبار ذلك من عيوب النحو مطلقاً لا يخلو من الخلط ، والسؤال الذي يطرح هنا هو هل تنجم مشاكل تعليم النحو عن العلم ذاته أم عن تصور النظام التربوي لكيفية تعليمه ؟ وبصفة أعم هل المعلم مطالب بتبليغ المعرفة كل المعرفة في كل جزئياتها وتفاصيلها وحيثياتها أم ينبغي أن ينتقي منها ما يتماشى مع مستوى المتعلمين ؟ هل النحو علم فريد في نوعه لا مجال للتصرف في مادته بالتدرج في تقديمها للمتعلم والاقتصار على ما هو مفيد منها بصفة مباشرة والسكوت على ما يقتضي نضجاً في التفكير وقدرة على إدراك فوائد التنظير والتأصيل ؟

الواقع أن التقاليد التعليمية المتوارثة طيلة قرون أفضت إلى اعتبار النحو كلاً لا يتجزأ ينبغي أن تلقن مادته جيلاً بعد جيل بأصوله وفروعه ، بقواعده وعلله ، بمتواتره وشواذه ، بما حظي من أحكامه بالإجماع وبما اختلفت فيه الأقوال والحجج .

من الطبيعي والحالة هذه أن يبدو المجهود المخصص له غير مناسب للحاجة منه باعتبار الذين لا هم لهم سوى تعلم اللغة بمعرفة مقدار أدنى من الضوابط والقوانين ، ولكن ليس من الطبيعي أن يخلط المفكر بين العلم وطريقة تعليمه ، وليس من الطبيعي أن يحمل القصور عن التصرف فيه قصد الملاءمة بين ما يعلم منه ومستوى المتعلم على العلم ذاته ، ليس من الطبيعي أن ينكر المفكر على النحوي أن يبحث عن الأسس المعرفية لعلمه وأن يسعى إلى أن يكون لعلمه جهاز تفسيري ونظرية تبدو له وجيهة لتقديم تصور شامل للغة .

إن التراث النحوي قد تكوّن تدريجياً خلال القرون الأربعة الأولى من

التاريخ الهجري ، ولئن كانت ملامح النحو العربي قد تحددت بصفة نهائية منذ أواخر القرن الثاني وتجلت في كتاب سيبويه فإن المادة النحوية ما انفكت طيلة القرنين المواليين تتوسع وتثرى نتيجة لثلاثة عوامل مجتمعة متآزرة : حرص النحاة على الذهاب إلى أبعد مما سجله سيبويه بدون التخلي عما توصل إليه إمام البصرة وأستاذه الخليل بل باستنطاق أقوالهما وآرائهما واستنتاج أقصى ما يمكن استنتاجه منها ؛ وانتصاب نحاة ينازعون رجال البصرة سبقهم إليه وتضلعهم فيه ويشككون في وجاهة ما أقروه من تصورات ويسعون إلى تقديم بديل عنها ؛ ومحيط ثقافي تفاعلت فيه الثقافة العربية الإسلامية بما نقل من تراث ثقافات أخرى وخاصة الثقافة اليونانية وسادته النزعة إلى التنظير والتصور الشامل لقضايا مختلف الفنون والعلوم .

وهكذا تراكمت المعارف النحوية لا حسب مستويات يفضي كل منها إلى ما هو أكثر توسعاً وأشد تشعباً وأبعد في التجرد ، وإنما باعتبارها مادة واحدة جميع عناصرها في مستوى واحد ؛ فالقاعدة بتفريعاتها تعلل في كل جزئيّاتها والتعليل قد ينشأ عنه عديد التساؤلات مما ينتهي إلى احتجاب القاعدة وراء الأقوال المختلفة والحجج المتضاربة والاستطرادات البعيدة ؛ وحصيلة كل ذلك مادة غزيرة من ضوابط وقوانين ذات صبغة عملية لا غنى عنها ، ومبادىء وعلل وتخريجات تمثل جهازاً تفسيرياً يراد منه الشمول وتنظيم الأحكام حسب تصور يرام منه أن يكون عاماً وينم عن سعي إلى ما سميناه بالتأصيل وإن كانت صبغته العملية مشكوكاً فيها ، وشواهد تمثل في أغلب الأحيان استعمالات خاصة بل شاذة لا يرجى النسج على منوالها واتخاذها أنماطاً تحتذى وإنما تذكر حجة على تخريج ، أو رداً على رأي مخالف ، أو دليلاً على حد قاعدة أو تجسيماً لسعة التصرف في العربية . .

وليس منهج النحاة هذا بدعة في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية بل إنه منهج عام يمكن ملاحظة آثاره في تصانيف كل فروع المعرفة ، وقد تفاقم أمره مع تقدم العصور لا من جراء تضخم المعرفة في كل فن وعلم فحسب بل أيضاً بسبب الحرص على صيانة التراث وحمايته من التلف لما بلي به العالم العربي الإسلامي من انعدام الاستقرار وما شعر به من تهديد لحضارته وثقافته بانتقال مواطن الإبداع

واستنباط المعرفة إلى أقوام آخرين ومناطق أخرى .

لا شك أن النحاة كانوا واعين بصعوبة المؤلفات الجامعة لعلمهم وبما يمكن أن تؤاخذ عليه من توسع وتعمق وتأويل لا تدرك فائدتُه بسهولة ، لذا وضعوا المختصرات فأصبحت منذ أواخر فترة الاكتمال نمطاً في التأليف مارسه كبار النحاة من الزجاجي إلى ابن جني ومن الزمخشري إلى ابن الحاجب ؛ وقد جنى النحو من هذه المختصرات ضرباً من تهذيب مادته عن طريق تبويب أكثر ضبطاً كما أنها حملت النحاة على القيام بضرب من الاستصفاء الذي لا بد منه لعزل القاعدة وتخليصها مما أحاط بها من خطاب غير ضروري لمعرفتها ، لكن النحو المعروض في هذه الكتب ليس إلا نسخة مصغرة من المطولات ، فهي اختصار لها تحيل ضمنياً أو صراحة على مبادىء ومفاهيم ليس من اليسير التسليم بها ويكفي أن نذكر أمثلة مما جاء في مختصر الزمخشري المعنون بالمفصل :

قال في الكلمة والكلام :

« الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع :

الاسم والفعل والحرف والكلام هو « المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى » .

وقال في تحديد الاسم :

« الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة من الاقتران » .

وقال في اسم الجنس :

« وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه » .

وقال في الاسم المعرب :

« الكلام في المعرب وإن كان خليقاً من قبل اشتراك الاسم والفعل في الإعراب بأن يقع في القسم الرابع ، إلا أن اعتراض موجبين صوب إيراده في هذا القسم ، أحدهما أن حق الإعراب للاسم في أصله والفعل إنما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة ، والثاني أن لا بد من تقدم معرفة الإعراب لخائض في سائر الأبواب » .

وواضح من هذه النبذ أنه في كل منها مفاهيم ومصطلحات لا يمكن إدراك أبعادها إلا القادر على درجة رفيعة من التجريد ، هذا هو شأن المصطلحات مثل الوضع وجنس وأسند والاقتران وعلق . . .

كما أنه لا جدال في أن تبرير الحديث عن الإعراب في باب الاسم يحيل على مبدإ نعتبره من قبيل التأصيل وهو اعتماد مفهوم الأصل والفرع من ناحية واعتبار الإعراب من خصائص الأسماء من ناحية أخرى ، وهذا فضلاً عن مباغتة المتعلمين بمشاغل تصنيفية تقتضي من المنطلق أن يكون لهم تصور شامل لأبواب المادة النحوية .

ورغم أن ابن يعيش قد اعتبر كتاب المفصل ميسراً على الطالب تحصيل النحو فإنه لم يحد عن الصواب عندما رأى ـ في معرض تبريره شرحه ـ أنه « مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ومنها ما هو باد للأفهام إلا أنه خال من الدليل مهمل . . . » .

إلا أن المشكل أن شارح المفصل لم يضع كتاباً يسّر الصعب ووضح الغامض وجسم القاعدة بالمثال فحسب وإنما توسع في القول وفرعه واستطرد فيه وحرص على جمع كل ما تأتى له الاطلاع عليه من كتب المتقدمين والمتأخرين فعاد بنا إلى سنة التأليف المستقصى والتصنيف المستوعب لكل واردة وشاردة .

وهذا هو شأن كل من شرح مختصراً في النحو ، فالمنطلق تسهيل المختصرات التي لا تخلو من الغموض الناجم عن الاختصار ذاته ، والمآل هو وضع موسوعة في النحو ، فيتخذ الشرح فرصة لإعادة تصنيف التراث النحوي بحذافيره ، والشرح والتفصيل والاستيعاب كلها أمور نسبية ، فقد تبدو الشروح في حاجة إلى مزيد من التعليق أو التبسيط فتوضع عليها الحواشي ويكون المتن مع شرحه وحاشيته تصنيفاً ضخماً ذا مستويات من الكلام ثلاثة لا تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد بقدر ما تختلف سعة واختصاراً تفريعاً واستطراداً .

ولا يخفى أن مثل هذه التصانيف من مختصرات وشروح وحواش هي التي اعتمدت في التدريس طيلة قرون إلى تاريخ غير بعيد ، فلا غرابة أن تعتبر القول الفصل في علم النحو وأن تعتبر طريقة تأليفها وسعة مادتها وتشعب مسالكها من

مقتضيات هذا العلم ذاته ، نابعة عن خصائصه بحيث لا يمكن أن يكون التأليف في النحو إلا على غرارها ، ولا يجوز عرض قواعده إلاّ علـى منوالها ، فلا يجوز التصرف في طريقة تقديمها بتبسيط لغتها أو تغيير مصطلحاتها أو السكوت عن بعض مظاهر اللغة ذات الاستعمال المحدود أو الشاذ أو التخلي عن الاختلاف في الأقوال أو عن الأشكال والتراكيب التي لا وجود لها إلا عن سبيل الافتراض ، وإذا ذهبنا بهذا التصور إلى أقصى نتائجه فإنه يبدو لا مناص من الاعتماد على رصيد الأمثلة المعتمدة في كتب التراث لتجسيم القواعد وبيان طرق تطبيقها بما في ذلك « ضرب زيد عمراً » وإن « طال الضرب والوجع » كما قال بعضهم ، ولا مجال تبعاً لهذا أن تؤخذ بعين الاعتبار استعمالات تضيق عنها القواعد التي نص عليها التراث ولو جاءت على لسان كبار الكتاب وأعلام الأدب العربي .

لكل هذا تبدو صعوبة تعليم النحو وما يشكو منه أعضاء اللجنة المصرية وأمثالهُم من انعدام نجاعته غير راجع إلى طبيعة العلم ذاته بقدر ما يرجع إلى سوء التقدير لما ينبغي أن يلقن منه حسب المستـوى المقصود ، وإلى الاعتقـاد بأن تبسيط مادته إجحاف ، وتزويد المتعلم بما يحتاج إليه منـه لممارسـة اللغة في مستوى معين غبنٌ ، ودعمه بالاستعمال الجـاري تغيير للغـة أو استخفاف بمـا اعتمده القدماء ؛ وليس هذا من قبيل المبالغة في الاستنتاج فهذا أحد المشاركين في المؤتمر الأول للمجامع العلمية اللغوية المنعقد بدمشق سنة 1956 يرى أن إصلاح النحو لا يكون إلا بالاعتماد على مدونة من الاستعمال لا تختلف كثيراً عما اعتمده النحاة عندما يقول :

« والمذهب العام إلى إصلاح النحو في رأيـي هو تقليل القواعد وانتقـاء الشواهد من القرآن الكريم أولاً ثم من الحديث النبوي المروي لفظاً ثانياً ثم من نثر العرب الوارد في الأمثال والأيام والمقامات الصحيحة ثم من الشعر العربي الجاهلي الصحيح صحة نسبية . . . » .

فكأن ممارسة العربية قد توقفت عند هذا الحد من الاستعمال وكأنّ فساد ما يطالب بإصلاحه ناجم عن اعتماد النحاة غير النصوص التي يعتمدها .

ومثل هذا الموقف ناجم عن تصور أقل ما يقال فيه إنه محدود الآفاق ولعله

من المفيد أن نقابل هذا الرأي بما قاله قبل عصرنا بأربعة قرون ابن خلدون في مقدمته حول اكتساب ملكة اللغة في إفريقية والمغرب:

« فأما أهل إفريقية والمغرب فأفادهم الاقتصار على القرآن القصور عن ملكة اللسان جملة وذلك أن القرآن لا ينشأ عنه في الغالب ملكة لما أن البشر مصروفون عن الإتيان بمثله فهم مصروفون لذلك عن الاستعمال على أساليبه والاحتذاء بها وليس لهم ملكة في غير أساليبه فلا يحصل لصاحبه ملكة في اللسان العربي وحظه الجمود في العبارات وقلة التصرف في الكلام » .

وليس من المستبعد من ناحية أخرى أن يحمل النحو صعوبات راجعة إلى اللغة ذاتها ، فنحو العربية لا يقتصر على وصف التراكيب وطرق تعليق بعض عناصرها ببعض، بل لا مناص له من أن يأخذ مظاهر الإعراب بعين الاعتبار فيصفها، ويحدد ضوابطها؛ وهذه مهمة تخلو منها أنحاء لغات أخرى يرنو إليها دعاة التبسيط ويستغربون من قصور نحاة العربية عن النسج على منوالها في اليسر والاقتصاد في المجهود المطلوب من المتعلم ، وفي العربية ظواهر من الاستعمال معقدة في نظامها ، مستعصية عن كل تبسيط في القواعد لاستحالة التحكم فيها منطقياً كالعدد وما فيه من تناقض من حيث المطابقة وإعراب المعدود وتأرجحه بين الإفراد والجمع وكجمع التكسير واستعصائه عن كل تقعيد . .

نستنتج من هذا أن العمل على تقديم قواعد بسيطة والسعي إلى البحث التأصيلي ليسا موقفين متقابلين يعوق أحدهما الآخر فلا يكون إلا بانعدامه أو إحجام النحوي عنه ، فلكل منهما مجاله ولكل غايته ؛ وليس واضع الكتب التعليمية في حاجة إلى أن يضمّن عمله المسائل التنظيرية والبحوث التأصيلية أو جانباً منها ، وليس له أن يفسح المجال لاختلاف الأقوال وجزئيات الاستعمال ذات الفائدة العملية المحدودة ، لكن المنظّر أو المؤصّل من حقه ـ مع أخذ القواعد بعين الاعتبار ـ أن يتجاوزها ليبحث عن خلفياتها ويسعى إلى إدراجها في تصور شامل يقابل به الأمور بعضها ببعض ويبرز ما بينها من علاقات التكامل أو التباين ، ويسائل عن مقومات نظامها ، وعلى هذا الأساس فاختلاف الأقوال وتنوع الاستعمالات وتناقض الشواهد كل ذلك يمكن أن يفيده في سعيه إلى تصور

نظام اللغة ووضع نمط تفسيري له ، لا شك أنه بتجاوزه الواقع الملموس والمعطيات البارزة للحس والعيان يركن إلى التأويل ولربما إلى الافتراض ؛ لكن من شأن المنظر الباحث عن جهاز تفسيري لمجال المعرفة التي يعنى بها أن يبني أنماطاً تبدو له موفية بمجموع العناصر المكونة لها بدون أن يعتبر تنظيره قولاً فصلاً ولا تأويله أقصى ما يمكن أن يتوصل إليه ؛ ومن شأن مثل هذا العمل أن تختلف فيه وجهات النظر اختلافاً مخصباً يدعو إلى مزيد التمعن ويفيد في البحث عن تكييف الجهاز التفسيري المقترح حتى يزداد ملاءمة مع المادة المنظرة ؛ فالمجال هنا هو مجال نسبية المعرفة ومجال الاجتهاد لا يغلق بابه ؛ ولا يشذ النحوي هنا عن منظري سائر العلوم والمعارف الذين لا يكتفون بظاهر قوانين علومهم بل يسعون إلى ضمها في نظرية عامة يتعمقون على ضوئها في ميدانهم ولا يترددون في تكييفها أو لا ينكرون وضع غيرهم لها موضع النظر والتمحيص قصد مزيد التقريب بينها وبين ما تحاول تفسيره .

وقديماً انتبه الخليل ابن أحمد إلى نسبية ما ذهب إليه من تفسيرات وتعليلات للظواهر اللغوية فلم يدّع أنها القول الفصل ، ولم يذهب به الغرور إلى أن ذلك ما قصده المتكلمون ، ولم يرفض أن يجتهد غيره فيأتي بما لم يأتِ به هو ملخصاً ذلك بقوله :

« فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » .

لكن إذا كان الأمر كذلك فما فائدة مثل هذا العمل ؟ أفليس المجهود الذي يقتضيه يبذل بلا غاية ملموسة تذكر ؟

نجيب عن هذا السؤال بأمرين اثنين : أولهما أن مثل هذا البحث التأصيلي يقتضيه الطموح الفكري إلى التعمق في المعرفة وتوسيع حدودها والذهاب بها إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه ؛ فتحقيق ذلك الطموح هو في حد ذاته غاية نبيلة والعمل على الاستجابة له لا يجوز إنكاره .

الاعتبار الثاني هو أنه من قصور النظر أن نعتبر التقعيد اللغوي في غنى عن البحث التأصيلي ، فهما في نظرنا متصلان اتصال الأصل بالفرع متفاعلان

متآزران ، فكل عمل تقعيدي يفترض نظرة شاملة لنظام اللغة والأنظمة الجزئية المكونة له ، وكل تبويب للمادة النحوية ينطلق من مبادىء عامة توجهه من وراء ستـار وتؤسس اختياراته ، والذي يؤلف في القواعد أو يعلّمها في حاجة إلى تصور شامل يستنير به ولو لم تبد الحاجة إليه مجسمة في ما يبلّغه للمتعلمين .

ومرة أخرى يعبر الخليل عن ذلك بقولته المشهورة :

« لا يصل أحد من علم النحو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه » .

ولنقل على غراره : لا يصل النحوي إلى ضبط القواعد وتقديمها في أبسط صورة حتى ينطلق من جهاز تفسيري أو نمط نظري شامل تندرج فيه خطته ويبرر اختياراته .

وليس من قبيل الصدف أن اعتبر القدماء أن الخليل قـد « هذب صنـاعة النحو » بمعنى أنه لمّ شتاته وبوبه على أساس من المبادىء والعلل والمقاييس التي كونت جهازاً شاملاً ومثلت ما يمكن أن نعتبره عملاً تأصيلياً .

وبهذا نفهم ما انتشر في كتاب سيبويه من مبادىء عامـة لا تنبع حتمـاً من القواعد ولكنها تستغل في تعليلها وبيان علاقة بعضها ببعض ، ولا يفهم تخطيط الكتاب إلا إذا أقررنا بأن سيبويه ينطلق من تصور عام لبنية الجملة وأقسام عناصرها الكبرى ولبنية الكلمة ونظام الاشتقاق في العربية .

والهيكلة التي اقترحتها اللجنة المصرية لبرنامج النحو خاصـة يستند هـو نفسه على نمط نظري لبناء الكلام وائتلافه ، وليس من قبيل الصدف أن احتاجت إلى تقديم قائمة الأبواب التي تقترح اعتمادها في برنامج النحـو بتمهيد تضبط فيـه تصورا عاماً لبنية الجملة يقوم على أركان ثلاثة المسند والمسند إليه والتكملة ولا يخفى الجانب التأصيلي في هذا النموذج ؛ فعن اقتراحها عدم التمييز بين الجملة الاسميـة والجملة الفعلية في تعليم القـواعـد ينجم التخلي عن مجمـوعـة من المبادىء الأصولية وتعويضها ضمنياً بأخرى؛ ومنها عدم التمييز بين أنواع المسند إليه والمسند وجمعها في مفهوم واحد هو الموضوع والمحمول مع ما في هذين المفهومين من إغراق في التجريد والقضاء على الضوابط الملموسة التي يحتاج

إليها المتعلم ، وما يترتب عن ذلك من اختيار ضمني يتمثل ـ نتيجة اعتبار ظن وأخواتها أفعالاً عادية متعدية ـ في التخلي عن اعتبار العناصر المصاحبة لهذه الأفعال ذات بنية متميزة ، وكذلك السكوت عن دور كان وأخواتها إذ خبرها هو في نظرها محمول كسائر الأخبار ، ومنها العدول عن نمط تحليل الجملة الاسمية المتضمنة لفعل وعن اعتبار الفعل متضمناً لضمير في غياب الاسم الظاهر ، وهكذا يختفي تبعاً لذلك مفهوم الضمير المتصل ويعوض بمفهوم العلامة الدالة على المطابقة وهذا اختيار مبدئي آخر ؛ ويقوم حصر عناصر الجملة في المسند إليه والمسند من ناحية وما سمّته بالتكملة من ناحية أخرى على تصور أصولي آخر هو غاية في التنظير والتجريد إذ يجمع في صنف واحد عناصر مختلفة من حيث دورها في أداء المعنى وشروط ائتلافها في الكلام ، وهذا يلتقي مع تصور النحاة لما ليس عمدة باعتباره فضلة ، والفرق بين التصورين هو أن التكملة تمثل في نظر اللجنة منطلقاً تصنف على أساسه عناصر الجملة وأن الفضلة في التراث مفهوم يستخلص من استعراض المفاعيل وأشباه المفاعيل ويمثل تتويجاً للتدرج في التنظير ، فالتكملة مفهوم ما قبلي يوضع على سبيل المصادرة ، والفضلة يتوصل إليه بعد اختبار واقع الاستعمال . وسواء أكان السعي إلى التأصيل نتيجة لوصف اللغة وضبط خصائصها أم تصوراً مجرداً ينطلق منه النحوي ويستمد منه مقاييس التصنيف فإنه من مقتضيات العمل النحوي واللغوي ومن مقتضيات العلم عامة ويفضي إلى ترويض المادة والإلمام بها والتعمق فيها إلى أبعد ما تفيده الظواهر والرغبة في إرجاع تنوع قوانينها إلى ضرب من التوحيد عن طريق نظرية شاملة ، أو هو من مقتضيات المنهج العلمي الذي يحتاج إلى فرضيات يستند إليها ومبادىء يعتمدها للتحكم في شتات المادة التي يرمي إلى الإحاطة بها .

وليس العمل على توفير قواعد بسيطة مناقضاً للعمل التأصيلي بل إن هذا يمثل أساس ذلك ويعتبر مرجعاً له وإن كان أخذه بعين الاعتبار صراحة في صوغ القواعد وتلقينها من شأنه أن يعقد العملية التربوية ويتجاوز ذهن المتعلمين .

والمشكل ينحصر تبعاً لهذا لا في التخلي عن كل تأصيل والاستغناء عن السعي إلى تصور عام وجهاز تفسيري شامل وإنما في القدرة على استصفاء ما يتناسب مع جمهور المتعلمين والتدرج في تقديم المعرفة وضبط الحدود التي

يحسن عدم تجاوزها في كل مرة .

ولتجسيم هذا يمكن أن نذكر مثال ظاهرتين يمكن أن نضع لكلتيهما قواعد بسيطة نسبياً وأن نؤصل هذه القواعد في نطاق نظرة أشمل وتفسير أكثر تجرداً .

والظاهرة الأولى هي ظاهرة الإعراب، فمما لا شك فيه أن أحكام الإعراب لا يمكن أن ترسخ في الأذهان إلا بتقديم مقدار أدنى من الضوابط وهي في مستوى القاعدة الربط بين نوع الإعراب والعنصر الذي يقتضيه بالتنصيص مثلاً على أن الفعل يرفع الفاعل وينصب المفاعيل وعلى أن مرفوعه ومنصوباته رهينة مجموعة من الشروط الشكلية الملموسة ، وبهذا لسنا في حاجة إلى الركون إلى مفهوم العمل ، ولكن من قصور النظر أن نستخف به وألا نقدر في نطاق السعي التأصيلي ما ينم عنه من تصور شامل لهذه الظاهرة ومن مستوى رفيع في التنظير ولو كنا نحترز إزاء ما ينجر عنه من بعض التأويلات ، لكن هنا أيضاً ينبغي ألا نغفل عن أنّ كل منهج تفسيري أو تأصيلي لا يخلو من مشاكل .

أما الظاهرة الثانية فتهم بنية الكلمة العربية وما يقوم عليه وصفها من فرضيات ، فإذا كان البحث عن بساطة التقعيد يجر إلى السكوت عن كيفية التئامها وتكييفها حسب صيغها فإنه لا مناص من تصور شامل لها يقوم على كيفية التأليف بين الحروف والحركات والتمييز بين الأصول والزوائد كما يقوم على ضبط أنماطها وهو شرط معرفة ما تؤول إليه الكلمات في الواقع من جراء الأصوات ولا يمكن للمعلم أن يوفق إلى تعليم قواعد إلا إذا كان ملماً بخفاياها مدركاً لتأثيرها في الظاهر الذي يطفو على السطح .

الخلاصة من كل هذا أن التقعيد والتأصيل ليسا مجالين متنافرين لا يتحقق الأول إلا بانعدام الثاني ولا يكون واضحاً ناجعاً ميسراً لتعلم النحو إلا بزوال كل مسعى إلى التنظير وإلى وضع منهج تفسيري يرجع الاستعمال إلى نظام شامل ويفي بكل تجلياته وإنجازاته .

ومن البديهي أن التأصيل لا يكون ـ وإن انطلق من واقع القواعد ـ إلا بعمل تجريدي شأنه في ذلك شأن كل تنظير وخاصة ما يفضي منه إلى ضرب من شكلنة المادة المعنية به ؛ ولئن كانت الغاية من تعليم القواعد ـ أعني ترسيخ القدرة على

الممارسة الفعلية للغة ـ لا تقضي أن يحاط المتعلم بحيثياتها وخلفياتها المتصورة فإن سعى النحوي إلى البحث عن هـذه الحيثيات والخلفيـات لا يضر بـالنحو ولا يمسخه ولا يعرقل تحقيق غايته ، بل إنه لمما ينير سبيل المعلم يمده بما من شأنه أن يمكنه منه ومن السيطرة على شتات معطياته .

لا شك أن التأصيل الذي يسعى إليه النحوي لا يكون من قبيل الحقائق العلمية الثابتة التي تأبى كل نقاش وتأويل ، ولذا فلا مناص من أن تتعدد في شأنه وجهات النظر وتتنوع التصورات ، لكن هـذا التعدد يـرجع إلى طبيعـة الحقل المعني إذ موضوعه ظاهرة بشرية ليس من اليسير التوصل في شأنها إلى نتائج يقينية وحقائق لا مجال للشك فيها ، كما أن مادته معطيات من العسير بل من المستحيل النفاذ إلى الدوافع التي حملت على الاصطلاح عليها والنوايا التي أفضت بها إلى الوضع التي هي عليه ، بل إن البحث فيها لا يكون ـ لصبغته العقلية ولما يرومه من عقلنتها ـ إلا قائماً على التأويل وليس معيار التأويل هذا في مطابقته لما أريد منها فعلاً بل في تناسق مقوماته وطاقتـه على الإلمام بشتات العنـاصر المـدروسة ، وعمل المؤصل هو في الواقع عمل متواصل لأنه في بحث دائب عن جهاز تفسيري أكثر نجاعة وأشد إحكاماً وأبعد ملاءمة لميدانه ولا يحمل هذا السعي الدائب على الإخفاق في التأصيل بل على الشعور الإيجابي بضرورة الذهاب في المعرفة إلى أبعد حد .

من قضايا
المصطلح والمعجم

من قضايا العربية في عصرنا(*)

حددت اللغة قديماً بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، وحددت في عصرنا بأنها أداة تواصل بين متكلميهـا لأنها ليست في نهـاية الأمـر إلا من قبيل المؤسسات البشرية ، بها يحلل المتكلم التجربة الإنسانية وبواسطتها يبلغ ما يـريد تبليغه منها ، ولذا أضاف بعضهم بأنه في وسعنا أن نعبر باللغة عن كل شيء وأن نعرب عن كل شيء حسب ما نشاء ونختار .

وإذا ما تجاوزنا هذه الاعتبارات العامة ونظرنا في اللغة بمنظار اللسانيات الحديثة تبين لنا أن اللغات الطبيعية لها في نظمها وبنياتها من الخصائص ما يؤهلها لتستوعب التجارب الإنسـانية مهمـا تنوعت واتسعت آفـاقها وتفـرعت ميادينهـا وتباينت مجالاتها . وأهم هذه الخصائص ازدواجية التقطيع ، فاللغة تضع تحت تصرف المتكلم وحدات دنيا مميزة وهي الأصوات ومفيدة وهي الوحدات الدالة أو الكلمات . فبالأولى ـ وإن لم تتجاوز بضع عشـرات ـ يضع مـا لا يحصى من الكلمات وبالثانية يعبر بما لا يمكن تصوره من الجمل . إن ازدواجية التقطيع هذه تكسب اللغة من الإمكانيات ما لا يتوفر في سائر الأنظمة العلامية لأسباب منها خاصة انعدام العلاقة الطبيعية بين الدال والمـدلول كمـا هو الشـأن بين الرمـز وما يوحي به من معنى ، ويترتب عن هذه الخاصية أن استعمال كل علامة لغوية ليس رهين سياق واحد يتحتم توفره لتكون مفيدة بل يمكن أن تنقل من سياق إلى آخر وتستعمل في ظروف متباينة كل التباين .

(*) قدم هذا البحث في الاجتماع الأول لمؤسسة بيت الحكمة سنة 1984 ونشر في مجلة المعجميّة ، 1 (1985)، ص ص 7 ـ 15

ومن هذه الأسباب أن ازدواجية التقطيع تفسح للمتكلم مجال التصرف في الاستعمال اللغوي تصرفاً لا يحده إلا مقتضيات التبليغ والفهم ، هذا ما يشير إليه بعض اللسانيين من طاقة الابتكار التي توفرها اللغة للمتكلم ، وإلى شيء قريب من هذا يشير علماء الأصول عندما يرفضون أن تكون اللغة مجرد نقل لا مكان للقياس فيها لأنها لو كانت كذلك لأدّى الأمر إلى ألّا يفي ما يحصر بما لا يحصر ويبقى كثيــر من المعـاني لا يمكن التعبيــر عنـه لعــدم النقـل وذلــك منـاف لحكمة الوضع .

كل هذه الاعتبارات تفضي بنا إلى نتيجـة لعلها أصبحت اليـوم من قبيل البديهيات وهي أن اللغة ، كل لغة ، مؤهلة بطبعها للتعبير عن كل ما يحمّله إياها متكلموها من مفاهيم وأنها توفر لهم من الوسائل ما يكفي استغلاله لاستيعـاب التجربة البشرية ومسايرة اتساعها المتواصل .

والمشكل الذي ينبغي أن يطرح اليوم بالنسبة إلى اللغة العربية لا يتمثل في مدى قدرتها على أن تسع مفاهيم الحضارة الحديثة وتواكب ما يبتكره العلماء يومياً بسرعة فائقة وتـوفر للعـرب ما بـه يترجمـون عن مقتضيات الحيـاة العصريـة ، فالتساؤل عن مثل هذا لا معنى له من وجهة نظر اللغوي أو هو يدل على نـظرة ساذجة إلى الأمور .

إنما المشكل الأساسي في حقيقة الأمر يكمن في مدى نصيب العرب من التجربة البشرية ومـدى إيمانهم بقدرتهم على التحكم فيما حصـل منها وعلى المساهمة في إثرائها وهو كذلك في كيفية معالجتهم لهذه القضية حتى يتمكنوا من أن يضمنوا لأنفسهم اطلاعاً متواصلاً على ما يحدث في كل ميادين المعرفة أو بعبارة أخرى هو في اعتبار أنفسهم أطرافاً في التجربة البشرية يأخذون منها كما يأخذ غيرهم ويبلغونها بلغتهم كما يبلغها غيرهم بلغته .

لقد تعودنا عند الحديث عن استعمال العربية لغة في العلم والتقنية وفي أداء المفاهيم الحديثة بصفة أعم أن نحتج لفائدتها بالقياس على ما حملته من معارف في عصور التاريخ العربي الإسلامي الذهبية ، وألفنا أن نبحث في هذه العصور عما نثأر به لما نشعر به في قرارة نفوسنا من تقصير وعما نفند به ما ترمي به لغتنا

من عجز، ولئن كان للاستنجاد بتاريخ العربية من معنى فهو في الإقرار بأن نظامها كغيرها من اللغات يسمح لمتكلميها بالتعبير عما يريدون كما يريـدون ، ولكن الاعتقاد بأن عصور التاريخ متماثلة وبأنه لا مبرر لئلا يحدث اليوم ما حدث بالأمس هو نوع من الرضى بالواقع إن لم يكن مجرد تسلية للنفس أو مغالطة لها .

إن الحديث عن تاريخ العربية ليس خالياً من كل فائدة إذا ما راعينا فيـه الفارق بين أحقابه وحرصنا أن يكون وعينا به مفيداً في حلنا للمشاكل التي تعترضنا في تـوسيع تجـربة العـربي وإكسابـه القدرة على تحليـل هذه التجـربـة بلغتـه وتأديتها بلسانه .

ليس من شـكٍّ في أنه يمكن الوقوف على وجوه من الشبه بين وضع العربية منذ بداية عصر النهضة ووضعها في فجـر الإسلام ، ففي كلتـا الحالتين وجـد متكلموها أنفسهـم أمام حضارات وثقافات ومعارف لم يكن لهم بها عهد تعبر عنها لغات غير لغتهم وتنقلها ألسنة هي أبعد ما تكون عن لسانهم أصلاً ونظاماً ، وفي كلتا الحالتين وجدوا أنفسهم محمولين ـ إن لم نقل مجبرين ـ على تبني مكتسبات هذه الحضارات والثقافات والاستفادة منها باعتبار ما فيها من تراث أو عمل إنساني مشترك ، فقد دعوا في الحالة الأولى إلى تفهم تراث الأمم التي نشروا فيها دينهم وعلموها لغتهم لتدعيم فتوحاتهم وتأصيل ثقافتهم بتكييف العناصر الدخيلة عليها حتى تتماشى مع روحها ، واضطروا في الحالة الثانية إلى العمل على مواكبـة الركب الحضاري حتى يضمنوا لأنفسهم مكاناً في عالم أصبح فيه العلم والمعرفة شرطاً أساسياً من شروط القوة والمناعة . لكن الشبه بين الماضي والحاضر ينتهي عند هذا الحد ولا يجوز أن نتوهم أنّ علينـا أن ننهـج الآن نفس السبيل التي نهجها أجدادنا .

فبـديهي أن ظروفنـا تختلف تماماً عن ظروفهم ووضعنـا مغـايـر تمـامـاً لوضعهم ، فقد أقبل العرب في فجـر الإسلام وضحـاه على العالم وحضـاراته فاتحين بكل ما يترتب عن ذلك من إيمان بالنفس وثقة بقدرتها على الإلمام بما أنتجه الفكر البشري والتحكم فيه وإثرائه والتقدم به أشواطاً . وأقبلوا على ذلك مزودين بلغة وثبت بفضل القرآن الكريم وثبة ثقافية وحضارية منقطعة النظير ،

فتحولت من لغة شعر تدور ـ مهما يُقَـلْ ـ في نطاق ضيق من الاستعمالات إلى لغة تَسَع معاني ومفاهيم لم يكن لها ولا لأهلها بها عهد ، بل تحمل من المضامين ما يتناقض أهمه مع ما ألفت التعبير عنه فيجد فيها الناس الأداة الطبيعية لأداء جملة من العلوم وضعت وابتكرت انطلاقاً من القرآن قبل أن تتوفر ظروف الاحتكـاك الثقافي مع الأمم غير العربية فلما حصل ذلك كان للعرب أداة كفيلة بنقل تراث غيرهم إلى لغتهم ومستجيبة لمقتضيات التصرف فيه وإثرائه وتوظيفه لحاجيات المجتمعات الإنسانية .

ثم إنهم وجدوا تراثاً كانت الأمم التي أنتجته في حالة ضعف سياسي وتقهقر اجتماعي فتوقف إنتاجها الفكري والثقافي وانطفأت منها شعلة الابتكار والخلق ، فكان ما أقبلوا عليه رصيداً محدد المعالم لا تتسع آفاقه باستمرار ولا يقتضي منهم الجري وراء ما يكتشف بلا انقطاع فنقلوه إلى لغتهـم وتمثلوه ووسّعوا من نطاقه فكان مجالات لفتوحات جديدة .

زيادة على كل ذلك فقد كانت اللغات الناقلة لهذا التراث قد ماتت أو في طور الاحتضار تنتظر أن تحلّ محلها اللغات المتولدة عنها فلم تكن للعربية منافسة ولا قادرة على أن تقدم للعلماء العرب بديلاً عن لغتهم يجدون فيها أداة طَيِّعَـة ملائمة لمتطلبات الفكر العلمي كفيلة بترويج إنتاجهم على أوسع نطاق ، فنهض هؤلاء بلغتهم إلى أن أصبحت ينقـل منهـا لا إليهـا وأصبحت لـغـة العـلم بمختلف أفنائه .

أما اليوم فالوضع مناف تماماً للأوضاع التي نشأت فيها الحضارة العربية الإسلامية وازدهرت وبلغت إلى أعلى القمم ، ليس من المفيد التذكير بالظروف التي كانت تحف بالوطن العربي عندما بـرز إلى الوجـود من جديـد ودخل في التاريخ المعاصر ويكفي أن نقول إنه وجد نفسه كالأجنبي عن الحضارة الحديثة لا يشارك في صنعها ولا يعتبر طرفاً من الأطراف المساهمة فيها ولا يقام له وزن ولو باعتباره ضمن في عصر من عصور تاريخه للحضارة الإنسانية مواصلة مسيـرتها ومثّل حلقة من حلقاتها التي لَوْلاَهَـا لما أمكن للبناء الحضاري الحديث أن ينتصب ويرتفع . فقد بدت المعارف الحديثة والاكتشافات العلمية والتقنية غريبة عنه وبدا هو غريباً عنها وأصبح متعلماً بعد أن كان معلماً متقبلاً للعلم بعد أن كان ناشراً له

مستهلكاً لما يكتشفه غيره بعد أن كان رائداً مبتكراً .

ولعل أهم ما يميز اليوم عن الأمس استمرار التقدم العلمي واطراد تطور المعرفة وتهاطل الاختراعات والاكتشافات بسرعة تتضاعف بلا انقطاع مما يزيد كل مرة في سعة آفاق ما يمكن للإنسان أن يكشف أسراره في مختلف ميادين المعرفة ويحققه من إنجازات في مجال التكنولوجيا ويصبو إلى غزوه من الأكوان ، فالعرب وبصفة أعم سكان ما يسمى بالعالم الثالث ليسوا أمام تراث علمي محدد المعالم مضبوط الحجم يكفي لاكتسابه والتحكم فيه الإقبال عليه والعمل على تعلمه بل هم بمثابة المسافر الذي اجتازه الركب وتقدم عليه أشواطاً ، فعلم أنه لا بد من اللحاق به حتى يقي نفسه من الهلاك ، لكن الركب لا يتوقف بل تتضاعف سرعته كل يوم وهو غير مجهز بما يضمن له اللحاق يعوقه عن ذلك تخلفه عن القافلة وإمكانياته المحدودة في جل الحالات ومشاكل الحياة اليومية فيبحث عن كل الوسائل الكفيلة باختصار المسافة من نشر للتعليم وحرص على التكوين واستفادة من إعانة البلاد المتقدمة .

لكن من هذه الوسائل تخطي عقبة اللغة والمرور المباشر باللغات الأجنبية للنفاذ إلى ما يريد الإنسان أن يكسبه من التجارب البشرية فيجري عليها لسانه وتصبح في نظره وحدها كفيلة بالتعبير عن المفاهيم الحديثة كما لو أن المنجزات التكنولوجية غيرت من طبيعتها وجعلت منها لغات نموذجية تفوق سائر اللغات بصفة جوهرية ومكنتها من وسائل إفصاح لا يخطر بالبال إمكانية توفيرها في غيرها من الألسنة ، والواقع أن تنظيم التعليم والمؤسسات التكنولوجية في القرن العشرين بالبلاد العربية وسائر بلاد العالم الثالث اعتمدت ـ اختصاراً للطريق ـ اللغات الأجنبية منفذاً إلى العلوم العصرية والتكنولوجيا فوجدت فيها أدوات تواصل طيعة مؤهلة للترجمة عن مختلف المفاهيم وأكثرها تشعباً قد راضها أصحابها بالممارسة لتذعن لمقتضيات الفكر والواقع وتتوغل في شعاب التفكير وتلتصق بدقائقه ، والواقع كذلك أن اللغات الأجنبية الحية تزيد في تدعيم سلطانها بما يرد علينا من تجهيزات وآليات ، وبصفة أعم من مواد مصنوعة هي وليدة البلاد التي تتكلمها ، فكما أن هذه المواد تصلنا في أغلب الأحيان جاهزة صالحة للاستعمال فالجهاز اللغوي الذي يصاحبها يأتينا كذلك مستجيباً

لمقتضياتها يفي بكل ما ننتظره منها ضامناً لنجاعة استعمالها والاستفادة منها.

لا ننكر أن الالتجاء إلى اللغات الأجنبية واستغلال إمكانياتها في كل هذا يبرره طموح مشروع إلى تحقيق التقدم والرقي بأسرع الطرق وأنجعها وتدعو إليه الرغبة في اجتماع كل ما يبدو سبباً في تأخر المسيرة وإبطائها .

لكن مما لا شك فيه كذلك أنه قد يكون مدعاة إلى تأجيل حمل لغاتنا عامة والعربية خاصة على اقتحام تجارب غير التي ألفتها واحتضان مفاهيم لم يكن لها بها عهد وتأخير العمل على ترويضها حتى تسع أكثر مما وسعته إلى حد الآن وتنافس اللغات الحية في نقلها لكل ما يبتدعه الفكر البشري وتبتكره عبقرية الإنسان . فالخطر كل الخطر على اللغة أن يضيق استعمالها فاللسان لا يبلى إلا من قلة الرواج والاستعمال ،ومما يزيد في تفاقم هذا الخطر تضاؤل اتقان اللغات الحية في بلادنا ، وقد يبدو هذا مناقضاً لما أسلفنا لكنا ندعي ألا تناقض بين ما نقول وما كنا قلنا ، ذلك أن التضاؤل المذكور من شأنه أن يقصر معرفة هذه اللغات على معرفة الأنماط الجاهزة التي لا يملكها الإنسان إلا بقدر ما تمكنه من النفاذ إلى أسرار آلة معينة ولا يتفقه فيها ليتّخذ منها جسراً مزدوج الاتجاه يجتازه ذهاباً ليتوغل في الحضارة الحديثة ويمر منه إياباً لينقل مفاهيمها إلى لغته فنحن اليوم في أشد الحاجة إلى هذا القبيل من المتفقهين في اللغات الأجنبية لمقتضيات الترجمة .

إذاً فالترجمة تبدو لنا اليوم سبيلاً أساسياً لتوسيع نطاق العربية وترويضها حتى تقتحم كل مجالات الحضارة الحديثة وإذا كان لنا أن نعتبر بدروس الماضي لنعتَبر بما أقدم عليه السلف من نقل تراث الأمم الأخرى إلى لغتهم وجعلوا منه عملاً منظماً لا يكفي أن يتكفل به الأفراد تلقائياً وحسب ميولهم وأهوائهم ، فعلينا أيضاً أن نقيم وزناً للفارق الزمني والحضاري ، وأن ندرك أنّ المهمة أشد ضخامة من كل ما يمكن أن نتصور ، لكنها لا تبدو لنا مستحيلة إذا ما رسمنا لها خطة محكمة ووفقنا إلى توزيع العمل الرامي إلى تحقيقها على مختلف المراكز والمؤسسات الثقافية المتوفرة في البلاد العربية واجتنبنا إعادة ما قام به الآخرون .

وهنا يمكن أن تطرح قضيـة الأولويـات فماذا نتـرجم وبماذا نبـدأ ؟ لعل مؤسستنا هذه بما تضمّه من عقول نيرة يمكن أن تساهم في الجواب عن مثل هذا التساؤل وتعين على تحديد الاتجاهات التي ينبغي أن يسير فيها العمل ، وعلى كل فإنه يبدو لنا أن كل ما نترجمه من الإنتاج الفكري البشري الراقي علمياً كان أو فلسفياً أو أدبياً لا بد أن يكون له تأثير في لغتنا العربية لأن الترجمة إليها استعمال لها وممارسة وإثراء لها بإمكانيات تعبيرية إضافية وتفجير لطاقاتها الإبلاغية لأن اللّغة كما أسلفنا لا تبلى إلا إذا لم تستعمل .

كما يبدو لنا أننا اليوم في مفترق الطرق ، إن اخترنا الإعراض عن الترجمة سرنا في طريق نهايتها الإعراض عن اقتحام الحضارة الحديثة والتحكم فيها ، فتنغلق أمامنا أبوابها ولا تتفتح بعض الشيء إلا أمام فئة قليلة تضطر إلى الالتفات إليها بمقتضى مشاغلها المهنية ، وإن اخترنا الترجمة سبيلاً من سبل اقتحامها وفّـرنا وسيلة من وسائل كشف أسرارها وأهّلنا لغتنا لتصبح في أجل قصير منفذاً إليها ، وليس أمامنا متسع من الوقت لنؤجل الاختيار لأن البون لا ينفك يتفاقم ولأن أداة الترجمة توشك أن تفلت من أيدينا . .

وهنا يمكن أن تثار قضية أخرى وهي : ما هي اللغة العربية التي نترجم إليها ؟ قد يبدو الجواب بديهياً من أول وهلة وقد يبدو هذا التساؤل غير ذي موضوع أفليست العربية هي تلك اللغة التي كانت أداة إنتاج فكري وعلمي وأدبي طيلة القرون تلو القرون والتي ضمنت على مر العصور التواصل بين العرب متحدية المسافات والأزمات والخلافات لم يقض عليها الركود ولا الانحلال ؟

ليس من شك في أن العربية ظلت منذ بداية التاريخ الإسلامي إلى عصرنا هذا لغة تجمع بين العرب رغم اتساع بلادهم وترامي أطرافها ولا جدال في أنها حافظت على مجموعة من الخصائص ضمنت وما زالت تضمن التواصل بينهم وحالت دون تفرعها إلى لغات محلية من شأنها أن تنتصب مكان اللغة الأم وتستقل عنها فتصبح هي الوحيدة التي تتحرك بها الألسن لكن ينبغي ألا تـطمئن قلوبنا بالاعتماد على تمكن العربية من المحافظة على ملامحها إلى حد الآن وباعتبار أن هذا الصمود دائم إلى أبد الدهر إذا لم نـهيّئ له ظروف الاستمرار .

ينبغي أن لا ننسى أن بقاء العربية لغة مفهومة ومستعملة في العالم العربي راجع إلى عوامل تظافرت إلى اليوم للمحافظة على وحدتها والحيلولة دون تلاشيها منها القرآن بتوفيره نمطاً نموذجياً من استعمالاتها ، ومنها النحو الذي ضبط كلياتها وجزئياتها ورفض إقرار ما لم يشهد السماع بصحته أو القياس بوجاهته ومنها حذق مستعمليها لقواعدها وتحرجهم من تجاوزها وحرصهم على حد أدنى من مراعاتها . في هذه العوامل يكمن سر بقاء العربية لغة مشتركة بين كل العرب وبها يمكن أن نتبيّن لماذا لم تنشأ عن تطورها قطيعة بين استعمالنا اليوم لها واستعمال السلف ، ومن أجلها لم يترتب عن احتكاك العرب بحضارات أخرى ما من شأنه أن يغير من طبيعة لغتهم ويدخل فيها من الصيغ والأبنية والتراكيب ما يقطع الصلة بينها وبين نصوصها النموذجية .

ويمكن لهذه العوامل أن يتواصل مفعولها في المستقبل لكن ينبغي أن نقرأ حساباً لما طرأ من عوامل أخرى يمكن أن تكون مظهر قوة كما يمكن أن تكون أعراض ضعف ومعول تقويض؛ وأهم هذه العوامل أن العربية تتحرك بها الألسن اليوم أكثر من الأمس ولا تستعمل في التأليف ومواطن نشر العلم فحسب بل أصبحت مواكبة للحياة اليومية معبرة عن جانب هام من مشاغلها عن طريق وسائل الإعلام فاتسع بذلك نطاق استعمالها وخوطب بها كل عربي في بيئته وألفها حتى من لم يتعلمها . هذه ظاهرة إيجابية في حد ذاتها ولا شك في ذلك إذ وفرت للغتنا ما كان يعوزها من الممارسة اليومية واقتضت أن يتجاوز استعمالها مواضيع معينة وحتمت أن تتسع لمشاغل شتى ، لكن الظاهرة نفسها تحمل في طياتها أسباب تحول قد يكون جذرياً لا ينشأ عنه قطع الصلة بالتراث فحسب بل انفصام العروة اللغوية التي تصل العرب بعضهم ببعض .

ذلك أن اقتحام العربية لميادين واسعة من الحياة اليومية يقتضي الإسراع في ملاءمتها لهذه الوظيفة وإخضاعها لمتطلباتها ، ولا مناص من أن ينجم عن ذلك ارتجال للوسائل الكفيلة بالتعبير عن الحاجات المتزايدة المتجددة وتوخ لحلول عاجلة لتبليغ ما يجدّ يومياً من المفاهيم ويطرأ من التصورات وكثيراً ما يحصل ذلك بدون الانتباه إلى أن الطرق المعتمدة تتضارب مع نظام العربية وتناقض بعض قواعدها .

ومن أخطر عواقب هذه الظاهرة على وظيفة العربية من حيث هي لغة تواصل بين كل العرب الفوضى الاصطلاحية المتمثلة في التعبير عن مسمى واحد بعدة مصطلحات ولا يخفى ما ينجر عن هذا من غزارة زائفة في وسائل التعبير وحيرة تعتري المتكلم العربي أمام هذا التعدد وشعور بانعدام الدقة والضبط يخامر القارىء أو السامع لما يلاحظه من التذبذب في تسمية الأشياء والمفاهيم ، ولا يخفى كذلك أن مثل هذا الوضع لا يسيء إلى اللغة فحسب بل يترك أثراً في العقول حين لا تجد في اللغة ما تنشده من وسائل التفكير المحكم والتعبير الدقيق .

وإذا كانت المجامع العربية قد بذلت مجهودات كبيرة في مجال ضبط المصطلحات ودعمها بنفوذها العلمي ، فإن حيوية العربية في الخمس الأخير من القرن العشرين يقتضي أن توفر وسائل عمل أخرى تساهم في آن واحد في إثراء العربية وتهذيبها ، من ذلك إيجاد ما يمكن أن نسميه برصيد اللغة العربية الجامع لكل مفرداتها قديمها وحديثها ، ما مضى على إقراره بالاستعمال مئات السنين وما يبرز إلى الوجود يومياً ، وإيجاد مثل هذا الرصيد ومتابعته وتعهده من قبيل الأعمال الضخمة ولكنّا نعتقد أنه ليس بالمستحيل إذا تظافرت الجهود وأحسنّا استعمال الوسائل الآلية التي لا تنفك طاقة خزنها للمعطيات تتزايد كل يوم وإذا كان السلف قد وفق بإمكانياته البشرية المحدودة إلى جمع شتات العربية في معاجم ضخمة من نوع لسان العرب فإنه لا يليق أن تثبط عزائمنا ضخامة العمل المذكور، وفي وسعنا أن نستعمل إمكانيات آلية تضاعف طاقة البشر مراراً لا تحصى .

ومن هذه الوسائل توفير معاجم تظهر بصفة دورية بل سنوية تكون بمثابة المرجع للذين يستعملون العربية يومياً فيساهمون في إبقائها حية ويؤثرون فيها . فالمعاجم المذكورة ـ إن وجدت ـ من شأنها أن تكون أداة عمل تساعد على نشر العربية وتحدّ في آن واحد من حرية التصرف إزاء مفرداتها فينتج عن ذلك شيء من الانضباط في اختيار وسائل التعبير يدعمه شعور المستعملين بأن هذه المعاجم المواكبة لحياة اللغة وحيوتها تستجيب لحاجتهم وتمثل الزاد المشترك الضامن للتفاهم .

ولعل في هذا العمل على إيجاد مثل هذه الوسائل اتجاهاً آخر يمكن لمؤسستنا أن تسبر أغواره وتوجه إليه جانباً من نشاطها لكن الفوضى الاصطلاحية ليست الخطر الوحيد المهدد لطاقة العربية الإبلاغية ، فهناك خطر آخر يتمثل في تأثرها باللغات الأجنبية وتسرب قوالب تركيبية إليها من ألسنة مختلفة ، والخطر يكمن لا في التأثر في حد ذاته فهو ظاهرة طبيعية وأمر تعسر مقاومته ولكن في تنوع المؤثرات وفي اختلافها من جهة إلى أخرى من جهات العالم العربي . ففي العربية الحديثة تراكيب صادرة عن الإنكليزية وأخرى عن الفرنسية ويخشى إن تفاقم هذا الوضع أن يؤول إلى عرقلة التبليغ بلغتنا بين شقي البلاد العربية ، ولعلنا لا نبالغ إن قلنا أنه ليس من الثابت أن القارىء العربي لا يجد شيئاً من الصعوبة في فهم بعض ما يكتب في الصحافة من جراء ما تتضمنه استعمالاتها من تراكيب مقتبسة من اللغات الأجنبية . وهنا أيضاً يبدو لنا أن العربية في حاجة اليوم إلى وسائل عمل جديدة تضبط ما يتماشى من الاستعمالات مع نظامها النحوي وتمد الممارسين لها بما يعينهم في نشاطهم ويجنبهم في آن واحد الزيغ عن النهج القويم .

هذه مجموعة من الخواطر حول بعض القضايا المتصلة بالعربية في أيامنا . فحياة العربية وحيويتها رهن استعمالنا لها وقدرتنا على توسيع مجالها . وحملها على الاستجابة لحاجاتنا لا يتوفر إلا بقدر ممارستنا لها وتحميلها لتجارب بشرية جديدة لعل الترجمة من السبل الضامنة لذلك . وإبقاؤها لغة تواصل بين كل العرب رهين جمعنا لشتات معطياتها وتجسيمها في وسائل عمل متجددة وسعينا المتواصل على متابعة تطورها وتعهده .

إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي(*)

إن البحث في المصطلح النحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره وتبلور مفهومه الفني أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بنفس المصاعب التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه، ومن المعلوم أن المادة النحوية التي يتكون منها « الكتاب » بلغت درجة من الاكتمال والنضج ومن الغزارة والشمول ما يحمل على التأكيد بأنها نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل بن أحمد وسيبويه آخر حلقاتها ، وحتى إذا ما سلمنا بما تشير إليه كتب طبقات النحاة من أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي فإن بعض مؤلفي هذه الكتب لم يخف عنهم أن مادة هذا العلم ليست ثمرة مجهود علم واحد من أعلامه ، هذا هو معنى ما يذهب إليه الزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين عندما يقول :

« أول من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبواباً وأصّلوا له أصولاً فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف ، ثم وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم والآخذون عنهم فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبيّن من العلل » .

لا يخفى ما في صيغة هذا القول من تعميم مما يجعلنا نعتبر أن الغموض

(*) نشر في مجلة المعجميّة ، 5 ـ 6 (1989 ـ 1990) ، ص ص 477 ـ 484 .

الذي يحف بنشأة النحو وتكون مادته قديم إذ لم يتسنّ للزبيدي ولا لغيره من أصحاب كتب التراجم أن يوفروا معلومات حول جهود كل واحد من أعلام القرنين الأول والثاني وأن ينسبوا إلى كل واحد منهم ما استنبطه أو أضافه إلى ما توصل إليه سلفه من أبواب وقواعد وعلل . . . ومن الواضح أن الوثائق التي يمكن أن تكون شاهدة على فترة المخاض وممثلة للخطوات الأولى للتأليف النحوي لم يبق لنا منها شيء بل إن أثرها قد امحى في فترة مبكرة ، وانعدام هذه الوثائق يمثل عقبة في سبيل تتبع المصطلحات والوقوف على سيرورتها انطلاقاً من المعنى العام للكلمة ومروراً بالاستعمال المجازي ووصولاً إلى تكريس المصطلح ، وإذا اعتبرنا أن مصطلحات كل علم هي مفاتيحه فإن جهل ظروف نشأتها وملابسات تطورها يحول دون تتبع أطوار العلم والإلمام بكيفية استنباط مفاهيمه ومراحل ائتلاف عناصره .

وليس للباحث اليوم إلا أن يكتفي بما توفر له من الوثائق المتأخرة بالنسبة إلى عصر النشأة ، وأقدمها كما هو معلوم كتاب سيبويه ، ولا يخفى أن هذا التصنيف غير كاف لأن يقدم صورة لتطور وضع المصطلحات طيلة قرن ونصف من العمل النحوي بما يفترض أن يكون مرّ به الجهاز الاصطلاحي من تردد أو تعدد في تسمية المفهوم الواحد والالتجاء إلى وصف المفهوم قبل التوصل إلى بلورته في مصطلح وجيز مكتف بنفسه مؤدّ إلى المقصود منه بدون أن يكون في حاجة إلى توضيح أو شرح . فما هو الموقف الذي يتوخاه الباحث أمام هذا الوضع ؟ كيف يمكن له أن يتلافى ما انجر عن فقدان الوثائق السابقة لكتاب سيبويه من الغموض الذي يحف بنشأة المصطلحات النحوية ويحول دون تتبع تطور الفكر النحوي في عصر تكونه ؟

إن الموقف الذي ينبغي اجتنابه هو الإعراض عن دراسة هذه المصطلحات دراسة تاريخية بدعوى الافتقار إلى الأدوات الصريحة اللازمة لمثل هذه الدراسة ، فالحل يكمن في إخضاع ما توفر لدينا من أمهات كتب التراث النحوي لقراءة نقدية نعتقد أنها تمكن من الاهتداء إلى إشارات تساعد على معرفة الأسباب الداعية إلى تكريس بعض المصطلحات والوقوف على الملابسات التي أحاطت بشيوعها مصطلحاً قائم الذات لم يعد في حاجة إلى جهاز تفسيري يسمح بأدائها

للمفهوم المقصود منها .

وسنتعرَّضُ لثلاثة نماذج من الوثائق التي يمكن في نظرنا استغلال بعض معطياتها والاستفادة منها لاستنباط مـلامح الـوضع الاصـطلاحي النحوي قبـل التبلور والاستقرار .

وأولى هذه الوثائق كتاب سيبويه نفسه، لاشك أن أكثر ما ورد فيـه من المصطلحات استعمل استعمالاً يحجب عنا الأطوار التي يمكن أن يكون قد مر بها لوضوح مفهومه الفني وخلوه مما يهدي إلى الدّواعي التي حملت على توخيه سوى ما يمكن أن يفيدنا به الاشتقاق ، لكن الكتاب لا يخلو من استعمالات ما زالت تنتمي إلى ما يمكن اعتباره فترة المخاض ، من ذلك على سبيل المثال مصطلح المضارع الذي سيستقر في وعي الدارس للنحو على أنه مقابل لمصطلح الماضي ومن ثم يحيل على مفهوم زمني محـدد على غرار إحـالة المـاضي على معني معين ، لكنه لا يبدو في كتاب سيبويـه أنه قـد اكتملت صبغته الاصـطلاحية أو بالأحرى ليس في الكتاب ما يؤهله لهذا المفهوم ، فعندما صنف المؤلف الأفعال في الباب الأول تصنيفاً زمنياً تحدث عن المثال الذي بني « لما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » بدون أن يجمع هذين المفهومين تحت مصطلح واحد ، ولم يرد ذكر ما يستنبط منه مصطلح المضارع إلا في الباب الثاني الخاص « بمجاري أو آخر الكلام من العربية » ، في سيـاق لا يمت إلى المفهوم الـزمني بصلة إذ يقول : « وحروف الإعـراب للأسمـاء المتمكنة ولـلأفعال المضـارعة لأسمـاء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربعة . . . » . ومن الملاحظ هنا أن طريقة استعمال كلمة « المضارعة » لا تدل على أنها بلغت مستوى المصطلح إذ احتاج المصنف إلى توضيحها بتحديد أبنية الأفعال التي أشار بها إليها .

ويمكن أن نذكر مثالاً آخر من الكتاب يمثل ظاهرة مفيدة للتعرف على كيفية نشأة المصطلح ، ذلك هو شأن اسم كان ، فمصطلح الاسم كما شـاع لتسمية ما أسند إليه هذا الفعل الناقص يبدو غريباً ما لم ندرك أنه اختصار لتسمية قائمة على تصور أشمل لبنية الجملة ، فسيبويه يصطلح عليه باسم الفاعل كما يصطلح على تسمية خبر كان وأخواتها باسم المفعول ، ورغم ما في هاتين التسميتين من

التباس بين مفهومين أحدهما نحوي والآخر صرفي فإنهما لا تخلوان من الوجاهة لأنهما تقومان على قياس الجملة المصدرة بكان على الجملة الفعلية فكان تقتضي اسماً مرفوعاً كسائر الأفعال ولذا أطلق سيبويه عليه اسم الفاعل بمعنى الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ومن هنا يبرر اختيار المصطلح المذكور .

وإذا كان الوصف الذي يتوخاه سيبويه للتعبير عن هذين المفهومين ـ مفهوم الفعل الدال على الحاضر أو المستقبل ومفهوم المسند إليه بعد الأفعال الناقصة ـ يتضمن العبارة التي ستختصر لتفضي إلى المصطلح فإن بعض المفاهيم الأخرى لم يرد في وصفها ما سيقتطع من الكلمات التي ستكرس للاصطلاح عليها ، ذلك هو شأن اسم الآلة إذ يكتفي صاحب الكتاب بتعريفها في قوله : « باب ما عالجت به » .

وهكذا يجوز لنا القول بأن طريقة تعيين جانب من المفاهيم في الكتاب يمكن أن يعتمد نموذجاً لمعرفة الأسباب الداعية إلى توخي المصطلحات التي ستطلق عليها وللتاريخ التقريبي على الأقل لبروزها فكلما لاحظنا أن تلميذ الخليل حرص على وصف المفهوم يمكن أن نعتبر أن ما يستعمله من التسميات لم يكتسب بعد الصبغة الاصطلاحية التي تغني عن شرحها وتوضيحها .

أما الوثيقة الثانية التي يرجو الباحث أن يجد فيها من المعلومات ما قد يعينه على التأريخ للمصطلحات النحوية فهي كتاب العين الذي أصبح في متناول الدارسين ، والواقع أنه خلافاً لما يجوز أن ننتظر منه لا نجد فيه عرضاً للمصطلحات النحوية وشرحاً لمدلولاتها الفنية ضمن ما يشرح من المفردات ، على أن هذا لم يمنع مؤلف « العين » من استعمال جانب منها عند تعليقه على بنية الكلمات أحياناً أو وصفه لدورها النحوي أحياناً أخرى مما يسمح بتقديم بعض الملاحظات في شأن العمل الاصطلاحي ، وأهم ما يلاحظ التردد بين تسميات المفهوم الواحد والمفاهيم المتقاربة أو على الأقل المفاهيم التي كرس الاستعمال اللاحق مصطلحاً واحداً لها ، من ذلك تمييز كتاب العين بين التثقيل والتضعيف فمصطلح التثقيل يخص الكلمة التي أدغم فيها الحرفان المتجانسان مثل قلّ والتضعيف أطلق على الكلمة التي لم يحصل فيها الإدغام مثل قلقل ، وتبدو النزعة إلى تنويع المصطلحات لتعيين ظواهر متقاربة في الحديث عن تعدية الفعل

إذ نجد تسميتين اثنتين لهذه الظاهرة : المجاوز والمتعدي أولاهما للمتعدي إلى مفعول واحد والثانية للمتعدي إلى مفعولين ، ولعل أحسن مثال يصور تردد النحو بين عديد المصطلحات للمفهوم الواحد ويمكن اعتباره شاهداً على ما يسبق تبلور المصطلح وتكريسه من تنوع في التسميات وعدم الاستقرار قبل اختيار ما يبدو منها موفياً بالغاية أكثر من غيره الألفاظ المتصلة بمفهوم الجمع أو مفاهيمه فصاحب العين يستعمل بجانب مصطلح الجمع صيغاً تخالف بعض الشيء ما شاع في التراث ، من ذلك جماعة الجماعة عوض جمع الجمع ومنه أيضاً لفظ الجماعة المستعمل أحياناً في معنى الجمع وأحياناً أخرى في معنى اسم الجمع كما في قوله : « هذه غنم لفظ للجماعة فإذا أفردت قلت شاة » وهذا هو شأن كلمة العدد الواردة أحياناً في معنى الجمع عامة « والشياء يصير اسماً للجماعة والواحدة شاة والعدد شياه » ولكن أحياناً أخرى نجدها تفيد معنى جمع القلة « وأجمال للعدد ودخلت ألف القطع فرقاً بين العدد والجماع» أو «والثواب واحد الثياب والعدد أثواب وثلاثة أثوب» .

لا شك في أن توخي مؤلف « كتاب العين » لمثل هذه المصطلحات يمكن اعتباره دالاً على أن المفاهيم المعنية لم تبلغ تسميتها بعد مستوى الاستقرار ومصوراً لما يمكن أن تكون قد مرت به المفاهيم النحوية من الفوضى الاصطلاحية الطبيعية .

ولعلنا نجد في ثالثة الوثائق التي كنت أشرت إليها ما قد يمكن اعتباره شاهداً على عدم الاستقرار الاصطلاحي في عصر المخاض أو على الأقل في فترة من فترات تاريخ النحو ، هذه الوثيقة هي كتاب « دقائق التصريف » للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب وقد نشره المجمع العلمي العراقي سنة 1987 ، ولئن كانت المعلومات المتوفرة حول هذا النحوي تنحصر في أنه من رجال القرن الرابع فإن كتابه جدير بالعناية خاصة من حيث ما تضمنه من رصيد اصطلاحي يمكن الاستفادة منه في ضبط قائمة المصطلحات النحوية وفي اختلاف وجهات النظر في شأنها أو تنوع زوايا النظر إلى المفاهيم المعنية بها .

ويمكن تلخيص الملاحظات التي يوحي بها الرصيد الاصطلاحي الوارد

في هذا الكتاب في النقط التالية :

أولاها : أن عدداً من مصطلحات الكتاب يمثل تسميات ثانية وأحياناً ثالثة لبعض الظواهر اللغوية يستعملها المؤلف بجانب ما شاع من التسميات في كتب النحو ، ذلك هو شأن مصطلحات خاصة بالفعلين الماضي والمضارع فالأول يسمى أيضاً عائراً « لأنه عار أي ذهب » على حد تعبير المصنف كما يسمى «معرّى » لأنه « عري من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواسي » ويسمى المضارع « غابراً » أي باقياً ، وبجانب هذه التسميات نجد في الكتاب مصطلحات أخرى تعبر عما يتعاقب على الماضي والمضارع من دلالات زمنية ، فكلاهما يستعمل « نصاً » و « ممثلاً » فالنص في الماضي « ما وافق لفظ الماضي ومعناه » وفي المضارع « ما وافق لفظ المستقبل ومعناه » والممثل في الأول « ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان ومستأنفه » وفي الثاني « ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لما في الزمان وعائره » .

ونجد للفعل أيضاً ثلاثة مصطلحات أخرى ذات صبغة نحوية تفرعه إلى ثلاثة أصناف اللازم والمتعدّي والموصول أي المتعدّي بالحرف ، وتجدر الملاحظة أن المؤلف يميز بين المتعدي والمجاوز لكن دلالة هذين المصطلحين تختلف عن دلالتهما في كتاب العين فالمتعدي يفيد هنا ما اقتضى مفعولاً واحداً والمجاوز ما نفذ إلى مفعولين .

الملاحظة الثانية : في شأن ما ورد في هذا الكتاب من تسميات تتعلق بتوخي المؤلف في تصنيفه الأفعال من حيث نوع حروفها لمصطلحات تختلف أحياناً عما شاع ، فالأجوف يسميه المنقوص « لنقصان الواو منه في الأمر » على حد تعبيره ، والأفعال الناقصة يسميها بأولاد الأربعة « لوقوع الحرف المعتلّ رابع الحروف من غابره » أما اللفيف فيفرعه إلى ثلاثة أصناف لكل منها مصطلحه الخاص ، فيحصر اللفيف في ما كانت عينه ولامه حرفي علة ويبرر التسمية بقوله : « سمي لفيفاً لأنه التف فيه حرفان معتلان بحرف تقدمهما صحيح » ، ويطلق مصطلح « الملتوي » على ما كان معتل الفاء واللام أي ما عرف باللفيف المفروق ويضيف إلى هذين الصنفين صنفاً ثالثاً يسميه « الموائي » وهو الذي

يكون حرفه الثالث همزة ويستمد التسمية من فعل وأى وهو أحد الأمثلة التي ذكرها له .

لا يتجلى من خلال هذه التسميات خروج عما هو مألوف فحسب بل تتجلى منها أيضاً نزعة إلى مزيد من التفريع وهذه النزعة نلاحظها في أمثلة أخرى ومنها تصنيف المهموز حسب مرتبة الهمزة في الفعل ، فالقطع يطلقه على المهموز الفاء وقد سمي كذلك ـ حسب تعبيره « لقطعك إياه في الإدراج » والنبر سمة لمهموز العين « لنبرك إياه إلى حنكك الأعلى » ، أما مصطلح المهموز فيطلقه على ما كانت لامه همزة ؛ والرباعي في نظره أربعة أنواع : المختلف مثل دحرج والمولد مثل ضربب والمضاعف مثل قلقل والمحدث مثل أحسن ، ولا يخفى ما في هذا من إغراق في التفريع ولو أدّى إلى ضرب من الخلط بين المفاهيم .

والملاحظة الثالثة والأخيرة : هي أنه بجانب الحرص على التفريع الدال على تتبع أدق الفوارق أحياناً وعلى تجسيم ذلك في مصطلحات متنوعة يستعمل المؤلف مصطلحاً واحداً لمفاهيم متعددة وأبلغ مثال على ذلك « مصطلح المضمر » فهو إلى جانب استعماله المألوف للدلالة على الضمير يطلقه على ظاهرة التقدير والحذف كما فعل غيره ، ولكن الاستعمال الخاص به هو في معنى المبني للمجهول في قوله مثلاً : فإذا خبّرت عن الرجل « بالفعل المضمر قلت برفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر » .

وخلاصة القول إن فقدان ما يمكن أن يكون قد ألف في النحو قبل كتاب سيبويه يحول دون التأريخ للمصطلحات النحوية بالاعتماد على الوثائق التي تمثل الخطوات الأولى من العمل النحوي ، ولا يسع الباحث في هذه الحال إلا الركون إلى ما توفر لديه من مؤلفات متأخرة نسبياً ، ولئن ذكرنا ثلاثة نماذج مشيرين إلى بعض ما يمكن أن يستفاد منها في المجال الاصطلاحي فإن الإلمام بالرصيد الاصطلاحي النحوي لا يتسنى إلا بتجريد أمهات الكتب النحوية جميعها ؛ لا شك أن المتون والشروح المتعاقبة عصراً بعد عصر لا يختلف بعضها عن بعض في المادة الأساسية ، لكن من فوائد توالي التأليف في نفس الفن بدون تطوير لمعطياته أنه يمكّن من الاحتفاظ بمحتوى التصانيف التي لم يكتب لها البقاء ولذا

فليس من المستبعد أن نجد في الكتب المتأخرة مصطلحات غير مألوفة في المصنفات السابقة أو استعمالاً لمصطلحات مغايرة للمألوف من مدلولاتها أو واردة في سياق يعين على توضيح مفهومها ومعنى هذا أن المعجم التاريخي للمصطلحات النحوية لا يمكن الإقبال عليه إلا إذا تم جرد التراث النحوي في مختلف عصوره .

على هامش المصطلح النحوي
في « كتاب العين »[*]

ما زال تاريخ النحو العربي نشأةً وتطوّراً محفوفاً بالغموض لانعدام النصوص الشاهدة على مراحله الأولى أو فقدانها ، فكأن بروز كتاب سيبويه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري تأليفاً مكتملاً على جانب كبير من الشمول والإحكام لم يسبقه إلّا عمل شفوي ودرس قائم على النقل والرواية ؛ ولم يبق شيء من الكتب التي تنسبها كتب طبقات النحاة واللغويين إلى أعلام الأجيال الأولى الذين كانت لهم مساهمات في وضع هذا الفنّ واستنباط مادّته ؛ ولا تسعفنا التراجم الوجيزة المخصصة لهؤلاء الأعلام بمعلومات عن مدى مساهمة كل منهم رغم وعي مؤلفيها بأن النحو بُني شيئاً فشيئاً وأن « لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومدّ من القياس وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبيّن من العِلَل »[1] .

إن الباحث يجد في كتاب سيبويه علماً قائم الذات بمادته ومفاهيمه ومصطلحاته ، وبقدر ما يعجب بشمول التصوّر والحرص على رصد الظواهر وعلى الضبط فإنه يتوق إلى اكتناه العمل المفضي إلى هذا البناء والفوز بما من شأنه أن يمكّن من تحديد مراحله المتعاقبة .

ولا يخفى أن تتبع ظهور المفاهيم والمصطلحات المؤدية لها من أهمّ ما يعين على ذلك ؛ لكن افتقارنا إلى نصوص سابقة لكتاب سيبويه يحول دون

(*) نشر في حوليّات الجامعة التونسيّة ، 27 (1988) ، ص ص 23 ـ 30 .

(1) انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 2، ط 1، مصر 1373 ـ 1954 .

ذلك ، ولا يبقى للباحث إلا أن يستنطق هذا الأثر علّه يجد فيه من الإشارات ما يسمح له بتصور ما يمكن أن يكون قد حصل طيلة قرن ونصف من الزمن ؛ لكنه سرعان ما يدرك أن المادة التي سجلها سيبويه على جانب من الاستقرار والتبلور يطمس كل المساعي السابقة .

لا شك أنه يلاحظ أن بعض المفاهيم لم تستقرّ بعد في المصطلحات التي ستعرف بها في التراث النحوي فيمكنه أن يستنتج من ذلك أن المصطلحات التي أقرت في الكتاب لا بدّ أنها مرّت بدورها بفترة مخاض وأنها لم تنشأ دفعة واحدة من عدم[2] ؛ لكن هذا هو أقصى ما يمكن أن يستنتجه الإنسان وهو لا يساعد على تحديد المراحل التي مرّ بها النحو العربي قبل سيبويه ولا يمكن تجاوزه إلا إذا توفرت معطيات يرجع عهدها إلى ما قبل « الكتاب » .

ويمكن اعتبار « كتاب العين » للخليل بن أحمد وثيقة لا يستبعد أن تتضمن إشارات مفيدة في هذا المجال باعتبارها معجماً من صنع لغوي كان له دور هام في بناء النحو العربي .

والواقع أنه خلافاً لما يجوز أن ينتظر من أستاذ سيبويه لا نجد في « كتاب العين » استعراضاً للمصطلحات النحوية وتحديداً لما تدلّ عليه من المفاهيم ؛ وقد يفسر هذا الإعراض عن مصطلحات فنّ برع فيه المؤلف بكونها مُحْدَثة أو مولّدة ، لكنّ هذا التفسير لا يشفي الغليل إذ لم يتردد الخليل في ذكر جانب هام من المصطلحات العروضية وشرحها رغم أنها هي أيضاً مولّدة .

على أنّ إحجام صاحب « كتاب العين » عن شرح المصطلحات النحوية لم يمنعه من استعمال جانب منها في تعليقه على بنية الكلمات أحياناً أو وصفه لدورها النحوي أحياناً أخرى ؛ ويمكن لنا بالنظر في طريقة استعمال بعضها وفي ما يشير إليه بصفة عرضية أحياناً إلى مدلولها أن نستنتج بعض النتائج حول وضع عدد من المصطلحات .

---

(2) انظر فصلنا بعنوان : كتاب سيبويه بين التقعيد والوصف : حوليات الجامعة التونسية العدد 11 لسنة 1974 ص 136 وما بعدها

وأوّل ما يلاحظ أن الخليل يبدو أحياناً حريصاً على التمييز بين الظواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكل واحد منها خلافاً لما سيشاع في التراث النحوي ؛ هذا هو شأن الكلمات المتضمنّة لحرفين متجانسين ، فالخليل يميّز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التثقيل المتمثّلة في إدغام الحرفين ، كما هو الشأن في « صلّ » وظاهرة التضعيف في مثل « صَلْصَل » ويصرّح بما يوحي بهذا التمييز عندما يقول : « فالثقل مدّ والتضاعف ترجيع يخفّ »[3] .

ومن الملاحظ أن مفهوم الثقل مرتبط بانتظام في « كتاب العين » بحضور الحركة ، فتحريك الحرف تثقيل وإسكانه تخفيف كما يفهم من قوله مثلاً : « الشرغم يخفف ويثقّل : الضفدع الصغير »[4] ؛ وكما يفهم كذلك من تمييزه بين صيغة فعْلات وفَعَلات عندما يقول : « فإذا كان اسماً فهو فَعَلات مثقّل »[5] .

ويبدو الحرص على تنويع المصطلحات لإبراز الفروق بين الظواهر المتقاربة في تمييزه بين درجات التعدية ؛ فالمصطلح المقابل للازم هو المجاوز كما يدلّ عليه قوله : «رجعت رجوعاً ورجعته يستوي فيه اللازم والمجاوز»[6] . ويبدو مصطلح المجاوز خاصّاً في استعماله للمتعدّي إلى مفعول بينما يسمى المتعدّي إلى مفعولين « متعدّياً » وفي هذا يقول : « والمجاوز مثل ضرب بكر عمراً ، والمتعدي مثل ظن عمرو بكراً خالداً »[7] .

إلا أننا لا نلاحظ مثل هذا الحرص على تنويع المصطلحات في تسمية ظواهر أخرى بعيد بعضها عن بعض ؛ وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر مصطلح «النعت» ؛ فالخليل يطلقه بانتظام على ما غلب عليه في التراث مصطلح « الصفة » وهذا ما يدلّ عليه قوله : « والصاحب يكون في حال نعتاً ولكنه عم في الكلام فجرى الاسم »[8] .

---

(3) كتاب العين ج I ص 57 .
(4) المصدر نفسه ج IV ص 358 .
(5) المصدر نفسه ج IV ص 180 .
(6) المصدر نفسه ج I ص 225 .
(7) المصدر نفسه ج II ص 215 .
(8) المصدر نفسه ج III ص 124 .

وكذلك قوله : « رجل راوية ولحّانة ونسّابة إذا كان النعت واحداً فإذا جمعت قلت : راوون . . . وأدخلت الهاء لأنه نعت واجب لازم له . . . »[9] .

لا شك هنا أنّ الالتزام بمصطلح النعت راجع إلى أن الوظيفة النحوية التي تمحّض لها تؤدّي بالصفات فليس غريباً أن تختلط الظاهرة الصرفية بالظاهرة النحوية .

ولعلّ ركون الخليل إلى مصطلح النعت لتسمية الصفة سببه تخصيصه مصطلح الصفة للظروف فهو يحدّ بعضها بأنه « حرف صفة »[10] ، ويعتبر أن النصب هو حكم بعد وقبل في بعض أحوالهما «لأنهما صفة»[11] كما يعتبر أن فوق ينصب لأنه صفة فإن « صيّرته اسماً رفعته فقلت : فوقه رأسه . . لأنّه هو الرأس نفسه »[12] .

ولنا في المصطلحات المتصلة بمفاهيم الجمع نموذج مما يحدث عادة في العلوم والفنون من تردّد في اختيار المصطلحات وشاهد على أن هذه تمرّ قبل أن تستقرّ بفترة تكثر فيها التسميات أو تتنوع في غير ضبط قبل أن يختار منها ما يبدو موفياً بالغاية أحسن من غيره أو قبل الإعراض عنها جميعاً للبحث عن غيرها .

ومن المعلوم أن المصطلحات التي استقرّت في التراث لهذا الباب هي : الجمع واسم الجمع واسم الجنس وجمع الجمع وجمع القلّة وجمع الكثرة ؛ أمّا رصيد الخليل فيتكوّن من : الجمع والجماعة والجماع والعدد وجماعة الجماعة .

وإذا استثنينا مصطلح الجمع المشترك بينه وبين خلفه فإن سائر ما استعمل من التسميات في هذا المجال مخالف لما شاع في التراث .

ومن الواضح أن مصطلح « جماعة الجماعة » يدلّ على المفهوم الذي

---

(9) المصدر نفسه ج IV ص 269 .

(10) المصدر نفسه ج II ص 43 .

(11) المصدر نفسه ج II ص 52 .

(12) المصدر نفسه ج V ص 224 .

سيطلق عليه « جمع الجمع » وهذا ما يتجلى في قوله :

« رحاً ورحيان وثلاث أرْحٍ وأرحاء كثيرة والأرحية كأنّها جماعة الجماعة »[13] .

وإذا كان الخليل في هذا المثال لا يستعمل مصطلحاً لتعيين جمع القلّة وإنما يكتفي بإيراد صيغة من صيغه مسبوقة بثلاث فإنه يبدو في مواطن أخرى ميّالاً إلى تسمية هذا المفهوم بمصطلح العدد كما يتبيّن من قوله :

« وأجمال للعدد ودخلت ألف القطع فرقاً بين العدد والجماع . . . وما كان ثانيهِ من الحروف الصحاح ساكناً نحو سرْج وبغْل فإنهم زادوا الألف أيضاً في أوّله للعدد »[14] .

ومفهوم القلّة هو المقصود أيضاً في قوله :

« والثوب واحد الثياب والعدد أثواب وثلاثة أثوب »[15] .

على أن مصطلح « العدد » يبدو أحياناً دالاً على مفهوم الجمع عامّة وذلك في قوله مثلاً :

« والشاء يمدّ إذا حذفت الهاء ويصير اسماً للجماعة والواحدة شاة . . . والعدد شياه »[16] .

ولا يبدو مصطلح « الجماعة » قد تمحّض في استعمال الخليل لمفهوم واحد من مفاهيم الجمع فكأنّه يدلّ في المثال السابق على مفهوم اسم الجنس وهو في أماكن أخرى يدل على معنى الجمع عامة كما في قوله :

« إلاّ أن فُعلان في جماعة أفْعَال في النعوت أصوب »[17] .

كما أنه قد يدلّ على ما سيسمى باسم الجمع كما يفهم من قوله :

« هذه غنم لفظ للجماعة فإذا أفردت قلت شاة »[18] أو من قوله أيضاً :

---

(13) المصدر نفسه ج III ص 289 .

(14) المصدر نفسه ج VIII ص 197 .

(15) المصدر نفسه ج VIII ص 247

(16) المصدر نفسه ح VI ص 298.

(17) المصدر نفسه ح I ص 155

(18) المصدر نفسه ج IV ص 426.

« فكل جماعة يشبه لفظها لفظ الواحد يجوز أن تنعتها بنعت الواحد كما تقول جيش مقبل ولم تقل مقبلون »[19] .

ويجد الناظر في كتاب العين رصيداً من المصطلحات لم يكن لها في استعمال النحاة حظ كبير ؛ ولئن كان لرصيد مصطلحاته الصوتية صداه في مؤلفات الخلف فإن جانباً منه لم يحظ بالتحديد أو لم يستعمل الاستعمال الموضّح للمقصود منه ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال : الصلابة والكزازة والخفوت والطلاقة والهشاشة والبحّة والهتّة . . .

كما أن الخلف لم يولوا عناية كبيرة لاستعمالات خليليّة أخرى من شأنها أن تثري الجهاز الاصطلاحي النحوي بتوفيرها تسميات قد يحتاج إليها الإنسان ؛ من ذلك مثلاً تمييزه « الفعل الواقع » و« الفعل غير الواقع » قصد تصنيف الأفعال على أساس معنويّ بحثاً عن ضوابط من شأنها أن تساعد على الاهتداء إلى الصيغ ؛ هذا ما نجده مثلاً في قوله :

« لعقته ألعقه لعْقاً لا تحرّك مصدره لأنه فعل واقع ومثل هذا لا يحرّك مصدره ؛ وأما عجل وندم ندَما فيحرّك لأنّك لا تقول : عجلت الشيء ولا ندمته لأن هذا فعل غير واقع »[20] .

وكذلك في قوله :

« وكل فعل واقع لا يحرّك مصدره نحو الطعم لأنك تقول طعمت الطعام وما لم يقع يحرّك مصدره مثل ندم . . . »[21] .

ومن هذه الاستعمالات الصالحة في مجال الاشتقاق « أميت » أو « أميت فعله »[22] أو « أماتوا كل شيء من فعلها »[23] للتعبير عما لا يقابله فعل من الكلمات .

---

(19) المصدر نفسه ج VI ص 57 .
(20) المصدر نفسه ج II ص 166 .
(21) المصدر نفسه ج II ص 25 .
(22) المصدر نفسه ج II ص 215 وج IV ص 24 .
(23) المصدر نفسه ج IV ص 80 .

ولئن كان من الممكن أن نجد لبعض هذه الاستعمالات صداه في مؤلفات الخلف فإن حظها من الشيوع كان محدوداً جداً مما حال دون أن تتبوّأ مكانها في الرصيد الاصطلاحي النحوي إما لأن الظاهرة المعنية بها لم تعتبر خلال العصور الموالية كفيلة بأن تعتمد مقياساً في التصنيف وإما لأنها وسمت بتسميات أخرى فعرفت بها ولم يعد المصطلح الوارد عند الخليل إلا من قبيل ما يركن إليه أحياناً من الكلمات التي تعين على الشرح والتوضيح .

وعلى كل فإنه يمكن اعتبار هذه النماذج من الاستعمالات الخليلية من الشواهد الممثلة لمرحلة من مراحل مخاض المصطلح النحوي وتكوّنه .

مصطلحا « اللغة » و « اللسان » عند ابن خلدون(*)

يدرك الممارس لمقدمة ابن خلدون وعي صاحبها بدور المصطلح في أداء المفاهيم وصياغة المعلومات وفي توقف فهم العلوم عليها . ويتجلى ذلك في حرصه على وضع مجموعة منها تفي بما تصوّره من مفاهيم كفيلة بتفسير « الاجتماع الإنساني » و « العمران البشري » و « الأحوال العامة للآفاق والأجيال والأعصار » كما يتجلى في حرصه المطرد على تحديد مدلول ما يستعمله من المصطلحات تمهيداً لما يعرضه من آراء ويشرحه من نظريات ويدافع عنه من مواقف .

وإذا ما ألف قارىء المقدمة هذه الطريقة في تعامل مؤلفها مع المفاهيم والدوال المستعملة لأدائها شعر بالحاجة إلى التساؤل عما قصده من المصطلحات التي لم يحددها تحديداً واضحاً أو صريحاً وعن غايته من استعمال مصطلحات متعددة تبدو دالّة على مفهوم واحد .

ومن المصطلحات التي من هذا القبيل مصطلحا « اللغة » و « اللسان » الشائعان في الباب السادس من المقدمة وخاصة في الفصول الأخيرة من هذا الباب . والذي يسترعي الانتباه أن صاحب المقدمة يستعملهما أحياناً في نفس السياق ، فيذهب القارىء إلى أنهما مترادفان لا فائدة في البحث عما وراء هذا الازدواج من قصد ؛ لكنه أحياناً أخرى يستعملهما في سياقات مختلفة حتى لكأنه يرمي بالانتقال من أحدهما إلى الآخر إلى إفادة مدلولين متباينين ؛ على أننا

(*) نشر في حوليّات الجامعة التونسيّة، 25 (1986) ص ص 27 ـ 35 .

لا نظفر بأية إشارة صريحة من شأنها أن تدلّنا على الغاية من كليهما .

لا شك أن ابن خلدون حدّ اللغة حدّاً أراده شاملاً بذكره لماهيتها وغايتها وأداتها عندما قال مثلاً :

« أعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فعل لساني ناشئة عن القصد لإفادة الكلام فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان »[1] .

وقد حدّها مراراً بالاقتصار على غايتها كقوله مثلاً : « واللغات إنما هي ترجمان عما في الضمائر من تلك المعاني » أو « واللغات وسائط وحجب بين الضمائر وروابط وختام على المعاني »[2] . ولئن لم يحدد مصطلح « اللسان » على غرار تحديد اللغة فإن بعض السياقات التي ورد فيها هذا المصطلح تفيد بأن ابن خلدون لا يحمّله من المعاني ما يميّز بينه وبين اللغة . ففي حديثه عن اختلاف لغات الأمصار بعضها عن بعض يقول مثلاً :

« فلغة أهل المشرق مباينة بعض الشيء للغة أهل المغرب وكذا أهل الأندلس معها وكلّ منهم متوصل بلغته إلى تأدية مقصوده والإبانة عما في نفسه وهذا معنى اللسان واللغة »[3] .

فواضح هنا ألا شيء يفصل اللسان عن اللغة إذ هما على قدم المساواة في تأدية المقصود والإبانة عما في النفس.

ولا شك أن مجموعة من الاستعمالات الأخرى يستفاد منها أن ابن خلدون لا يميّز بين المصطلحين المذكورين وأن انتقاله من أحدهما إلى الآخر ليس اختياراً واعياً ولا ينم عن قصد محدّد . فكلاهما نجده مراراً عديدة مضافاً إلى « مضر » أو إلى « عرب » أو موصوفاً بالاسم النسبة « عربي » أو « مضرى » بدون أن يدل السياق على أي اختلاف في المدلول . هكذا نجده يتحدث أحياناً عن

---

(1) المقدمة IV ص 1254 ، تحقيق د. عبد الواحد وافي ، نشر لجنة البيان العربي ، القاهرة 1382 ـ 1962 .

(2) المرجع المذكور ص 1250 .

(3) المرجع المذكور ص 1274.

ملكة اللسان العربي[4] وأحياناً أخرى عن ملكة اللغة العربية[5] كما نجده وهو يقارن بين اللغات العربية يستعمل في نفس السياق عبارات : اللسان المضري واللسان الحميري واللغة المضرية واللغة الحميرية فيقول :

« ولقد كان اللسان المضري مع اللسان الحميري بهذه المثابة وتغيّرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان وتصاريف كلماته . . . خلافاً لمن يحمله القصور على أنهما لغة واحدة ويلتمس إجراء الحميرية على مقياس اللغة المضرية وقوانينها »[6] .

وعندما يذكر القرآن يقول تارة إنّه نزل «باللسان العربي المبين»[7] وتارة إنّه « نزل بلغة العرب »[8] ، وفي حديثه عن فساد الملكة لا يميّز بين مصطلحي اللسان واللغة فيقول مثلاً : « ثم فسد اللسان العربي . . . »[9] أو « ففسدت لغتهم » (أي عرب الشرق)[10] .

إن هذه النماذج من استعمال المصطلحين المذكورين تقوم شاهداً على أن ابن خلدون يستعملهما في مواطن عدّة من المقدمة بنفس المدلول مما يبعث على الظن بأن هذا الازدواج الاصطلاحي غير مفيد على لسان صاحب المقدمة .

إلا أنه إذا أمعنّا النظر في سياقات أخرى من المقدمة وجدنا من الأسباب ما يميل بنا إلى الاعتقاد بأن هذا الازدواج لا يمكن حمله دائماً على الترادف القائم في الاستعمال بين المصطلحين[11] وبأن صاحب المقدمة يختار أحياناً أحدهما دون الآخر اختياراً واعياً يقتضيه حرصه على اجتناب الالتباس أو سعيه إلى توخي ما يلائم تفكيره من المصطلحات .

---

(4) ص 1258، 1285.
(5) ص 1269.
(6) ص 1272.
(7) ص 1050 .
(8) ص 992.
(9) ص 889.
(10) ص 1285 .
(11) انظر لسان العرب ج III ص 364، تصنيف يوسف خياط.

إن الترادف المألوف بين « اللغة » و « اللسان » لا يتجاوز معنى الأداة التي يعبّر بها الإنسان عن مقصوده ولا ينجرّ عنه تماثل تام بين حقليهما الـدلاليين ، ويبدو لنا أن هذا الترادف راجع إلى ما في دلالـة أصـل كليهما من معنى يؤهله لإفادة ما به يخاطب الإنسان غيره ؛ فمن الكلمات المتصلة اشتقاقياً باللغة نجد اللغة بمعنى الصوت واللغو بمعنى النطق[12] ، واللغة هي أصوات تنطق ، أما اللسان فهو أصلاً « جارحة الكلام » ، ويدل أيضاً على المقالة والرسالة[13] ومن هنا تمحّض للدلالة على اللغة .

لكن هذا لا يكفي لاعتبار « اللغة » و « اللسان » مفيدين دائماً لمدلول واحد فالاستعمال قد أكسب أحدهما من المفاهيم ما لم يؤهل الآخر لإفادته وفرّع معاني « لغة » تفريعات لا يمكن أداؤها بمصطلح اللسان .

ومن ذلك إطلاق اللغة على « كل لفظ وضـع لمعنى » أو على « الألفاظ الموضوعة للمعاني »[14] وهـذا هو الـذي حدا بـالقدمـاء إلى تسمية المهتمين بالمفردات وجمعها وشرحها باللغويين[15] قصد التمييز بينهم وبين النحويين . ويستعمل ابن خلدون مصطلح اللغة في هذا المفهوم عندما يحدد « علم اللغة » بأنه « بيان الموضوعات اللغوية »[16] باعتباره يبحث فيما وضعت له « الألفاظ » من معان ، ولهذا يجتنب عند تصنيفه للعلوم المتصلة باللغة عبارة « علوم اللغة » ويفضل عليها عبارة « علوم اللسان » اجتناباً للخلط بين العام والخاصّ إذ ليس « علم اللغة » إلّا واحداً من « علوم اللسان » .

ويقابل هذا المدلول الضيق مدلول آخر عام جدّاً يجنح ابن خلدون إلى استعمال مصطلح « اللغة » لأدائـه مفضلاً له على مصـطلح « اللسان » ، هـذا المدلول هو مفهوم اللغة باعتبارها أداة أو سبيلاً إلى التخاطب والبيان وبغض النظر

---

(12) المصدر السابق ج III ص 378 ـ 379 .
(13) المصدر السابق ج III ص 364 .
(14) السيوطي : المزهر ج I ص 8 .
(15) محمود فهمي حجازي : علم اللغة العربية ص 65 .
(16) المقدمة ص 1258 .

عن كونها لغة قوم دون قوم أو لغة العرب أو العجم . فإذا ما حدد صاحب المقدمة هذه الأداة أو تحدث عنها كظاهرة عامة في كل الأمم استعمل مصطلح « اللغة » لتسميتها وإذا ما نظرنا في التحديدات المذكورة آنفاً لاحظنا أنها تبدأ كلها بكلمة « اللغة » لا بكلمة «اللسان»؛ ونجد من السياقات ما تبدو فيه المقابلة واضحة بين « اللغة » و « اللسان » أي بين العام والخاص كما في قوله مثلاً : « فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب وهجر الأمم لغاتهم وألسنتهم في جميع الأمصار والممالك وصار اللسان العربي لسانهم حتى رسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم »[17] .

فاستعمال مصطلح « اللغة » تمييزاً غايته إبراز المفهوم المجرد مفهوم أداة التخاطب عامة ؛ وواضح هنا أنه ينتقل من الحديث عن لسان بعينه ـ أي اللسان العربي ـ إلى اللغة عامة .

وهذه المقابلة بين العام والخاص باستعمال اللغة للأول واللسان للثاني نلاحظها أيضاً في تحديده « اللغة » بأنها « عبارة المتكلم عن مقصوده »[18] قبل أن يستعمل مصطلح اللسان للإشارة إلى أنه « في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم » .

وهكذا يبدو لنا أن ابن خلدون ينزع ـ كلما اقتضى الحال ـ إلى تسمية أداة التخاطب لساناً عندما يتحدث عن لسان معيّن وخاصة عن لسان العرب أو لسان مضر بينما يركن إلى مصطلح « اللغة » عندما يتجه تفكيره إلى الظاهرة عامة أو إلى المفهوم المجرّد .

ويندرج الاستعمال الخلدوني لمصطلحي « اللغة » و « اللسان » على أساس تعميم الأول وتخصيص الثاني كلما اقتضى الحال في السنّة اللغوية العربية . من ذلك أننا لا نجد في القرآن كلمة « اللغة » وإنما نجد كلمة « اللسان » لما يبدو لنا من أن المقصود من ذلك اللسان العربي الذي نزل به

---

(17) المصدر السابق ص 889

(18) المصدر السابق ص 1254 .

القرآن[19] أو اللسان الذي أرسل به كل رسول إلى قومه[20] ، بينما تستعمل كلمة « اللغة » في كتب التراث عندما يقتضي الأمر حدّ أداة التخاطب عامة[21] .

بقي مدلول ثالث للغة لا يكاد ابن خلدون يؤديه إلا بمصطلح « اللغة » مفرداً أو جمعاً ويتمثل في تنوع الاستعمال في نطاق لغة واحدة وهو ما نسميه اليوم باللهجات ومن المعلوم أن هذا المدلول قديم في التراث نجده مثلاً في قولهم : « اختلاف لغات العرب »[22] و « أحسن اللغات » و « اللغات المذمومة »[23] . وفي هذا المعنى يقول ابن خلدون على غرار ما ردده السلف : « لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها »[24] وهو المعنى المقصود في قوله :

« واللغات متوارثة فبقيت لغة الأعقاب على حيال لغة الآباء وإن فسدت أحكامها بمخالطة الأعجام شيئاً فشيئاً »[25] .

وفي قوله وهو يتحدث عن لغات القبائل المجاورة لبلاد العجم :

« . . . وعلى نسبة بُعدهم من قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل صناعة العربية »[26] .

فمفهوم اللغة هنا هو بمثابة الفرع المنتمي إلى أصل واحد هو اللغة العربية في معناها العام ولذا يقول : « لغات الأمصار الإسلامية بالمشرق والمغرب لهذا العهد عربية »[27] .

ويبدو لنا أن صاحب المقدمة يستعمل مصطلح اللغة في هذا المدلول عندما يقارن بين اللغة الحضرية ولغة البدو ويرى أن هذه « أعرق في العروبية »[28]

---

(19) كما هو الشأن في الآية 103 من سورة النحل.

(20) كما هو الشأن في الآية 4 من سورة إبراهيم.

(21) انظر مثلاً ابن جني : الخصائص ج 1 ص 33 .

(22) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة ص 48 تحقيق م . الشويمي لبنان 1963 ـ 1964 .

(23) المصدر السابق ص 52، 53 .

(24) ص 1269 .

(25) ص 891 .

(26) ص 1270 .

(27) ص 880 .

(28) ص 890 .

ويعتبر أنها « في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول »[29] .

ومن الملاحظ أنه لا يستعمل لتسمية هذه اللغات مصطلح « اللسان » وإنما يسميها لغات بعدت عن « اللسان الأصلي »[30] أو « اللسان الأول » وهو لسان مضر واختلفت فيما بينها حسب مدى الاختلاط بالعجم . ولا نرى لهذا من تبرير سوى أنه يعتبرها فروعاً من أصل واحد هو اللغة العربية .

ودلالة كلمة « اللغة» على معنى التنوع يسمح بها اشتقاقها حسب ما أخرجه بعضهم ؛ فاللغة حسب هذا التخريج مشتقّة من لغا فلان عن المطلوب وعن الطريق إذا مال عنه ويقول ابن الأعرابي : « واللغة أخذت من هذا لأن هؤلاء تكلموا بكلام مالوا فيه عن لغة هؤلاء الآخرين »[31] .

وعلى هذا الأساس لا تكون لغات البوادي والأمصار إلا مَيْلاً عن اللغة العربية ولكن هذا لا يخوّل اعتبار كل واحدة منها في مستوى اللسانُ المضري . ولو اعتبرت مثله في « بيان المقاصد والوفاء بالدلالة »[32] .

وخلاصة القول أن استعمال مصطلحي اللغة واللسان في مقدمة ابن خلدون لا يخرج عن نطاق استعمالهما المألوف في التراث العربي الإسلامي : ترادف بين « اللغة » و« اللسان » من ناحية وتفرد « اللغة » بمدلولات خاصة من ناحية أخرى . « فاللسان » مرادف « للغة » من حيث دلالة كليهما على نظام علامي بعينه وهذا ما يفسر ورودهما في المقدمة بهذا المعنى موصوفين أو مضافين قصد التخصيص أو الزيادة في التعريف ، ومصطلح « اللغة » ميّزه الاستعمال بمدلولات تختلف باختلاف السياق ولا يمكن أداؤها بمصطلح « اللسان » ومنها في المرتبة الأولى معنى أداة التخاطب عامة بغض النظر عن كونها خاصة بقوم دون قوم ، وفي المرتبة الثانية معنى ما نسميه اليوم باللهجات باعتبارها متفرعة عن لغة واحدة ، وفي المرتبة الثالثة معنى المفردات التي تضمها المعاجم .

---

(29) ص 1270 .

(30) ص 1274 .

(31) لسان العرب ج III ص 379 .

(32) ص 1270 .

قراءات

البـلاغـة العـامــة(*)

(Rhétorique Générale)

تأليـف . دوبوا (J. Dubois)، وادلين (F. Edline)،
وكلنكنبارق (J. M. Klinkenberg)، ومنقاي (P. Minguet)،
وبير (F. Pire)، وترينون (H. Trinon).
206 صفحات Larousse 1970

إن التطور الذي طرأ على علوم اللسان منذ بدايـة هذا القـرن لم يشغل الدارسين فقط عما قام به السلف في هذا الميدان بل حملهم على ألا ينظروا إلى عمل القدماء إلا نظرة احتقار باعتباره لا يمت إلى العلم بصلة . ولم يكن جمهور المعتنين بالعلوم اللغوية يتصورون قبل العقد الأخير أن هذا التـراث يمكن أن يسترعى الانتباه من جديد وأن يحظى بعناية علماء « الألْسُنِيَّة » في العقود الأخيرة من القرن العشرين .

إلا أنه منذ بضع سنوات ظهرت بوادر تدل على أن موقف هؤلاء بصـدد التطور وأن نظرة بعضهم ـ وربما أشهرهم تأثيراً في الاتجاهات الحديثة ـ أخذت تتخلص من صبغتها السلبية ؛ ولعل ذلك راجع ـ بالإضافة إلى أن كـل تطرف يفضي حتماً إلى ضرب من الاتزان ـ إلى ما طرأ على مشاغل هؤلاء العلماء من تغير وإلى إقبالهم على دراسة جوانب من اللغة لـم تكن في مقدمة المواضيع التي تحظى بعنايتهم . فلقد انكب « الهيكليون » من علماء اللغة على دراسة الأصوات من الناحية الوظائفية واهتموا طيلة عشـرات السنين بتحليل «الكـلام» إلى وحدات لفظية أكثر مما اعتنوا بالتأليف بينها في صلب وحدات أوسع أي جمل[1] . لكن ما

(*) نشر في حوليّات الجامعة التونسيّة، 8 (1971)، ص ص 207 ـ 221 .

(1) انظر ٠ André Martinet: La linguistique Synchronique ص 222 .

إن حاول الباحثون تجاوز نطاق الوحدات الصوتية والوحدات اللفظية والسعي نحو آفاق أبعد في سبيل استكناه أسرار اللغة تركيباً ومعنى حتى انتبهوا إلى أن فيما استنبطه القدماء من آراء حول اللغة والنحو ما يلفت النظر ، وتبين لهم أن بعض الفنون التي حظيت بفائق عناية السلف واعتبرها المحدثون غير ذات موضوع ـ فقبروها ـ يمكن أن يجد فيها الدارس مجالاً للتفكير والاستنباط ؛ فلذا عدّلوا مواقفهم وتخلصوا من الاستخفاف بكل ما ليس وليد القرن العشرين . وهكذا نرى مفكراً من أشهر المفكرين الفرنسيين المعاصرين يشرف على إعادة نشر بعض مؤلفات « دومرساي »[2] وهو نحوي فرنسي من رجال القرن الثامن عشر تأثّر في نظرياته بالنحو العام (La grammaire générale) الذي ترك أعمق الأثر في نحو الفرنسية وطُرق تعليمه وأثار سخط المحدثين وغذّى ثورتهم على التراث القديم . وليس من قبيل الصدف أن لم يتردد صاحب أحدث نظرية نحوية[3] شومسكي (Noam Chomsky) في الرجوع إلى تراث السلف مؤمناً بأن المقارنة بين « الألسنية الديكارتية » وبعض النظريات المعاصرة يمكن أن تكون مفيدة من نواح عديدة[5] ، معتقداً بأنه يجب البحث عن الطرق الكفيلة باستغلال « الرصيد الفكري » اللغوي الذي تراكم قبل عصرنا للتقدم بالدراسات اللغوية[5] .

ولا شك أن البحث عن طرق من هذا القبيل هو الذي حدا بعدد من رجال النقد الحديث وعلماء « الألسنيّة » إلى الاهتمام بفن من أقدم علوم اللسان أعني « البلاغة » (Rhétorique) وتجديده لإحيائه . فهذا رولان بارت (Roland Barthes) ـ صاحب النظريات الحديثة في النقد وأبعد الناس عن تقليد النظريات الموروثة ـ ينشر فصلاً عن « بلاغة الصورة » (Rhétorique de l'image)[6] ويصرح

---

(2) هو Michel Foucault .

(3) وهي نظرية النحو «التوليدي (grammaire générative) وهو النحو الذي يقدم مثالاً كفيلاً بتفسير كل الجمل الممكنة في اللغة المدروسة وبتمكين المتكلم من توليد كل الجمل الصحيحة من الناحية النحوية وإن لم تسمع من قبل»

(4) انظر : La Linguistique cartésienne. N. Chomsky ص 16

(5) المصدر المذكور ص 18 .

(6) انظر مجلة Communications عدد 4 من ص 40 إلى ص 51

في هذا الفصل بأنه بصدد التفكير في البلاغة حسب النظرة الهيكلية[7]. وهذا أحد أقطاب النقد الحديث جيرار جينات (Gérard Genette) يعتمد في بعض فصوله على عدد من المؤلفات البلاغية القديمة لدراسة ما سماه « بفضاء اللغة »[8] فليس من الغريب إذَن أن يُؤَلَّفَ اليوم كتاب في هذا الفن الذي بلغ من العمر أكثر من ألفي سنة وأن يُوسَم بكلمتين إحداهما ـ Rhétorique ـ (البلاغة) مقترنة بمفاهيم القدم والتقليد والتشبث بالشكل ، والأخرى ـ Générale ـ (العامة) تذكّرُ بالمحاولة التي قامت بها مدرسة بور رويال الفرنسية (Port Royal) في القرن السابع عشر لوضع نحو عام وتَبدو مناقضة لما يتّسم به أسلوب الكاتب من خصائص لا تقبل التعميم .

وهذا الكتاب وليد تفكير جماعة من الباحثين في ميدان اللغة وهم دوبوا (J. Dubois) وأدلين (F. Edline) وكلنكنبارق (J.M. Klinkenberg) ومنقاي (P. Minguet) وبير (F. Pire) وترينون (H. Trinon) . ويشتمل الكتاب على مقدمة وقسمين خصص أولهما لضبط أسس البلاغة (Rhétorique fondamentale) وسعى المؤلفون في ثانيهما إلى وضع بلاغة عامة (Vers une rhétorique générale) . وللمقدمة في هذا الكتاب أهمية كبيرة لأنها خصصت لضبط المبادىء وتحديد بعض المفاهيم ؛ فقد بيَّن المؤلفون أنه لم يكن ليخطر ببال الدارسين قبل عشر سنوات أنّه يكتب للبلاغة يوماً أن تحيى من جديد لما أصابها من تحجر ولما طرأ عليها من شطط في التبويب والتمييز بين المفاهيم ، فاستخف بها المهتمون بدراسة الأسلوب ، وتخلوا عن كل مفاهيمها ، وتوهموا أن أسلوب الكتّاب المحدثين لا يخضع لمقولات البلاغة . ولئن اعترف المؤلفون بما في البلاغة القديمة من طرق بالية فهم لا يرون أن ذلك كاف للتخلي عن هذا الفن ولا يعتبرون أن دراسة الأسلوب يمكن أن تستغني عن الكثير من مفاهيمه ؛ إلا أن البلاغة في نظرهم في حاجة إلى أن يعاد فيها النظر لا لترميمها بل لبنائها على أسس جديدة حتى تستغل في « الأسلوبية » (La stylistique) .

---

(7) المصدر المذكور ص 51 . هذا بالإضافة إلى أنه اتخذ من تحليل بلاغة أرسطو موضوعاً لتدريسه بالمدرسة التطبيقية للدراسات العليا .

(8) انظر · Rhétorique générale ص 8

ويلاحظ المؤلفون أن البلاغة التقليدية لم تتكون من معطيات متماسكة منسجمة وأنها كانت تهدف أساساً إلى الإقناع . فالحُجَّةُ والسامع يمثلان فيها عنصرين أساسيين ؛ لذا فقد تقاسمتها نزعتان : النزعة المنطقية والنزعة الجماليّة ، وعُرِّفَت بأنها « الكلام الجيد الرامي إلى الإقناع »[9] ورغم أن بعض علماء البلاغة نظروا إليها في القرن التاسع عشر نظرة أدبية وقصروها على دراسة « وسائل التعبير » فإنهم لم يتمكنوا من استغلال نتائج نظرتهم هذه فقد ظلوا أسرى لتقاليد متحجرة جاهلين للنظريات المتعلقة بفلسفة الجمال ، فسخر منهم المتأدبون وتخلى عنهم علماء الألسنية . ولكن هل عوضهم أصحاب الأسلوبية ؟ لقد رأى بعضهم هذا الرأي معتبراً أن البلاغة هي أسلوبية القدماء[10] إلا أن أصحاب الأسلوبية ينفرون من المقارنة بينهم وبين البلاغيين فليس من غايتهم تعليم فن الكتابة كما هو شأن البلاغة ولا يعتبرون أن المصطلحات البلاغية ملائمة لأهدافهم بل إن الجمال في نظرهم فريد من نوعه وأن القيمة الجمالية رهينة هيكل طريف فلا يمكن أن تفسر بدليل (Code) مضبوط .

وينطلق المؤلفون من اعتبار أن « الأدب هو قبل كل شيء استعمال خاص للغة » وأن أول موضوع للبلاغة العامة هو وضع نظرية تفسر هذا الاستعمال وهم يحصرون الأدب بحثاً عن التبسيط في الشعر ويرون أن ما يقال في الشعر يمكن أن يشمَل جميع الأشكال الأدبية الأخرى . وبعد تلخيص بعض النظريات المتعلقة بفلسفة الجمال وخاصة نظرية بنيدتو كروتش (B. Croce) التي برفضها خضوع المتكلم لمقتضيات المعجم وقواعد النحو تنفي كل إمكانية للدراسة الأدبية وترفض الطرق المستعملة للتحليل الأدبي ، يؤكد المؤلفون قدرة علم اللسان على استكناه خصائص الهياكل الشعرية ، إلا أن الدارس لا يتسنى له الوقوف على تلك الخصائص ما لم يتمكن من ضبط مفهوم الأدب ومفهوم الأسلوب ؛ لذا يحاول المؤلفون تحديد هذين المفهومين مستعرضين أهم الآراء التي أبديت في هذا الصدد ناقدين إياها محتفظين منها فقط بما من شأنه أن يعين البحث على التقدم .

---

(9) المصدر المذكور ص 12

(10) المصدر المذكور ص 13

فما هو الأدب أو بعبارة أخرى ما الذي يجعل من الأدب أدباً ، وفي نطاق أضيق ما الذي يجعل من النص الشعري شعـراً ؟ لا يكفي أن نقول إن النص الشعري يمتاز عما ليس له صبغة شعرية باستحالة ترجمته أو تلخيصه أو تكذيبه أو تعويضه بما يمكن أن يساويه »[11] لأن السؤال يبقى مطروحاً . فما هو سبب هذه الاستحالة ؟ هل هي نتيجة وحي أم عمل وتنقيح أم طرق مُعيّنة يلجأ إليها الشاعر والأديب ؟ هل هي وليدة « هياكل إضافية » يسلطها الأديب على أثره ويدخلها فيه كالبحر والقافية والصور البلاغية ؟ يبادر المؤلفون إلى التذكير بأن « مفهوم الهياكل الإضافية » لا يمكن أن يفي بالحاجة لأن الوسائل التي يستعملها الشاعر والأديب ليست مجرد إضافـات أو تنميق وإنما هي من مقـومات الأثـر وأُسُسِه الجـوهريـة . والجواب عن السؤال المطروح يكمن في كيفية استعمال الأديب للغة ، فهو يُخِلُّ عمداً بأساس من أسس اللغة وهذا الأساس هو « المرجع » (Référence) ؛ ذلك أن اللغة لا تستعمل عادة لذاتها بل لتعوض الكائنات والأشياء والمعاني التي نريد الحديث عنها وتبليغها إلى السامع ؛ والكلام (Discours) غايته أن يُـرِيَ العالم ويصوره (montrer le monde)[12] . أما في الأدب فـاللغة تعـرض نفسها على السامع قبـل أن تعرض عليـه العالم ، والنص الأدبي والشعـري بصفة خـاصة يتصدى بذاته لانتباه المخاطب قبل أن يوجهه إلى الأشياء والكائنات التي يتحدث عنها ، والكاتب لا يستخدم الصورة وإنما هو في خدمتها ؛ لذا فاللغة لا تستعمل في الأثر الأدبي للإبلاغ والتخاطب (Communiquer) أي لغايتها الأساسية[13] ، كل هذا معناه أن الأدب أدب والشعر شعر لأنه تغيير للغة وتكييف لها وتصرف في الأشكال اللغوية ؛ فهو تغيير للغة يجعلها غاية بعد أن كانت وسيلة ، وهو خلق لأنه تغيير ، ولكنه ليس خلقاً من عدم بما أنه يستعمل اللغة .

---

(11) المصدر المذكور ص 17 .

(12) المصدر المذكور ص 19 .

(13) يتنبه المؤلفون هنا إلى خطر هذه النظرة الرامية إلى نفي أهمية « المرجع » أي المعنى في النص الأدبي ولذا فهم ـ اجتناباً للالتباس ـ لا يعتبرون أنه يمكن التخلص من المعنى ولا يـرون أنـه يمكن وضع أدب ليس له إلا غايات صوتية إيقاعية خال من مقدار أدنى من المعاني المتماسكة أو أنه يتسنى للشاعر القضاء تمـاماً على الـوظيفة « المـرجعية » للغـة أوالعلامـة اللغويـة (Signe Linguistique) . كل ما هنالك أن شكل النص يحتل المكانة الأولى بالسبة إلى معناه .

ولكن كيف يتمكن الأديب أو الشاعر من تغيير ركن من أركان اللغة وكيف يستطيع أن يجعل من اللغة المحور الأساسي في النص الأدبي ؟ هنا تبرز قضية الأسلوب إذ يُعتبَر « جوهر الأدب »[14] لذا يجب تحديد الأسلوب وضبط مفهومه .

ينطلق المؤلفون من التعريف الشائع بأن الأسلوب خروج عن الحد (écart) ويبدو للقارىء أنهم غير راضين عن هذا التعريف ولكنه يتبين له شيئاً فشيئاً أن احترازهم إزاءه احتراز منهجي يرمي إلى تخليصه من بعض الأوهام، والبحث عن هذا « الحد » الذي يحيد عنه الشاعر والأديب .

فهم يحترزون قبل كل شيء إزاء تعاريف تجعل من الأسلوب «عبثاً» باللغة أو انتهاكاً لحرمتها أو ارتكاباً للمخالفة أو بحثاً عن الفضيحة أو تهريجاً أو جنوناً[15] فهذه التعابير - بالإضافة إلى علاقتها بالأخلاق والسياسة توهم بأن الفنَّ تسوده الفوضى وبأن كل « مخالفة » للمقاييس ظاهرة أسلوبية ؛ لذا يلح المؤلفون على أن الشعر لا ينشأ عن كل إخلال باللغة وأنه لا يجوز - بدعوى أن كبار الكتاب ليسوا تحت سيطرة النحاة حسب عبارة كلوديل (Glaudel) وأن هؤلاء هم الذين يخضعون لمشيئة الكتاب - أن تُعتبر كلُّ مهاترة شعراً أو أدباً . فالخروج عن الحد الذي هو قاعدة الأسلوب هو الخروج الذي يُثْري ويُغَذِّي حسب تعبير بول فليري[16] (Valéry) .

ثم إن هذا التعريف قد يُفْضِي إلى ضرب من الدور والتسلسل لأنه قد يفهم منه أن الأدب يختلف عما ليس أدباً ، وتعريف الشيء بضده لا يُمَكِّنُ المعرفة من التقدم ؛ لذا يتحتم ضبط الحد الذي يخرج عنه الأديب . ولكن هذا العمل ليس يهين، فالبعض يرى أنه الاستعمال اليومي للغة أي استعمالها في الشارع والسُّوق. ولكن هل هذا الاستعمال خال من كل مجاز أي من كل خروج عن المألوف ؟ والبعض يعتبره اللغة العلمية ، وكأنَّ المؤلفين يرون الاستعمال العلمي أقرب

---

(14) المصدر المذكور ص 16 .

(15) المصدر المذكور ص 16 .

(16) المصدر المذكور ص 20 .

الاستعمالات إلى هذا الحد وإن كان العلماء قد يحتاجون إلى استعمال الصور والتعابير المجازية . وعلى كل فالمؤلفون يرون أن نظرية « الخروج على الحد » ـ رغم ما فيها من إشكال ـ تمد الدارس بمنهج عملي ـ وإن كان ضبط « الدرجة الصفر » (Degré Zéro) أو الحد الأدنى ليس هيناً ـ وتُفْضي إلى اعتبار الأسلوب تغييراً لهذا الحد وتصرفاً في اللغة .

« والبلاغة العامة » تحليل للطرق الفنية التي تُمَكِّنُ من إنجاز هذا التغيير مع ضبط « أنواعه وأهدافه »[17] . وتختلف هذه البلاغة التي يرومها المؤلفون عن البلاغة القديمة بأن هذه الأخيرة لم تحسن غالباً التصنيف والتبويب . وأهم تبويب في نظرهم هو الذي يقوم على تصنيف ما للغة من جوانب أساسية باعتبار أن كل جانب منها يمكن أن تكون له « وظيفة بلاغية » ؛ وبعد هذا التمييز يتسنى ضبط العمليات الأساسية التي تَمَكِّنُ من التصرف في كل جانب من هذه الجوانب وهكذا تندرج في البلاغة العامة دراسة تغيير اللفظ فمدلوله وتغيير الجملة فمعناها ؛ ولكن المؤلفين أرادوا أن يتجاوزوا هذا المستوى ؛ لذا حاولوا أن يضعوا الخطوط الكبرى للأشكال المستعملة في السرد القصصي (Narration) .

ويختم المؤلفون المقدمة بضبط مفعول الوظيفة البلاغية[18] في اللغة . فبفضل الوظيفة البلاغية تحل اللغة محلّ الأشياء أو توجد بدون ضمان الأشياء ، وإن ما اصْطُلِح على تسميته « بالهياكل الإضافية » هي التي تحيد اللغة بسببها عن أداء دورها من حيث هي وسيلة .

بعد هذه المقدمة الهامة الثرية بالإشارات إلى أهم ما أبْدِيَ منذ بداية هذا القرن من آراء في موضوع الأدب والأسلوب ومن محاولات لاكتشاف أركان الأدب وأسرار الأسلوب يشرع المؤلفون في بناء صرح البلاغة التي هي غاية تصنيفهم هذا . وإذا أمكن تقديم أهم الآراء الواردة في المقدمة فإنه من العسير بل من المستحيل معالجة مختلف الفصول التي يتكون منها الكتاب بنفس الطريقة ؛ ذلك أن كل فقرة من فقرات الفصل الواحد أساسية تمثل خطوة لا استغناء عنها في

---

(17) المصدر المذكور ص 23 .

(18) المصدر المذكور ص 27 .

بناء النظرية التي يعمل المؤلفون على وضعها ، وكل جزء من أجزاء الفقرة الواحدة تمثل ركناً بدونه ينهار البناء الكلي ؛ هذا بالإضافة إلى أنه لا تخلو صفحة أو فقرة من مصطلحات جديدة كل واحد منها يحتاج إلى التعريف ، فما بالك إذا حاول الإنسان ترجمة هذه المصطلحات ترجمة معللة . لذا سنكتفي بتقديم الطريقة التي توخوها في كل فصل معرضين عن تقديم الفنيات التي يستعصي تلخيصها .

وقد خصصوا الفصل الأول من القسم الأول لتحديد الطريقة التي سيتوخونها في تقسيم الكلام وتحليله (Découpage du discours) وضبط المفاهيم العملية (Concepts opératoires) التي بدونها لا يمكن أن يتَصَوَّر « التغيير » . فتقسيم الكلام يعتمد في نظرهم على خاصية للغة هي أن كل كلام يمكن أن يقسم إلى وحدات قابلة بدورها للتجزئة حتى نصل إلى الجزء الذي يستحيل تقسيمه ، وتفضي هذه العملية إلى أربعة مستويات : تغيير اللفظة (Métaplasme) ومعناها (Métasémème) والجملة (Métataxe) ومفهومها (Métalogisme) وسيخصصون لكل مستوى من هذه المستويات فصلاً يدرسون فيه جوانبه البلاغية .

أما المفاهيم العملية فهي خاصة مفهوم « الدرجة الصفر » أو الحد الأدنى ومفهوم الخروج عن هذا الحد . . . فالحد الأدنى عسير الضبط بصفة علمية لذا لا يُقدّم المؤلفون طريقة علمية لتحديده ويستعرضون طرقاً عملية : منها اعتبار أن هذا الحد يتجلى في الكلام الساذج الذي يسمي الأشياء بأسمائها أو في اللغة العلمية حيث يُفْتَرَض أن الكلام خال من ازدواج المعنى فلا يوحي إلا بمعنى مفرد ، ويبدو أنهم يميلون إلى طريقة تعتمد السامع لا المتكلم ؛ ويتمثل إذ ذاك هذا الحد فيما ينتظره السامع في كل موطن من مواطن الكلام ، إذ التعبير البلاغي يمرّ بمرحلتين اثنتين : مرحلة يخرج فيها المتكلم عن الحد ، ومرحلة يسعى فيها السامع إلى العودة إلى هذا الحد وإرجاع الأمور إلى مجاريها ؛ وهذا يجر المؤلفين إلى تحديد مفهوم آخر وهو مفهوم التكرار (Redondance) فالكلام في كل اللغات يتضمن من العلامات والقرائن والألفاظ ما ليس ضرورياً للمعنى ولكن هذه العناصر تحميه من الخطأ وتضمن إبلاغه إلى السامع بطريقة تمكّن من فهمه فهماً صحيحاً . والكلام الذي يعتمد التعابير البلاغية في حاجة أكثر من غيره إلى

« التكرار » لأن « التكرار » يقوم إذ ذاك بدور القرينة التي تمكن السامع من تقدير مدى الخروج عن الحد وفهم ما يقصد المتكلم . ومن شروط الاستعمال البلاغي ألّا تتجاوز نسبة الخروج عن الحد نسبة ما يتضمن الكلام من « التكرار » .

أما مفهوم الخروج عن الحد فإن المؤلفين يميزون فيه نوعين : النوع الذي يرمي إلى سد فراغ في المعجم بوضع كلمة جديدة أو استعمال كلمة موجودة في معنى جديد ، وهذا لا يهم البلاغة لأنه ليس له غايات شعرية أو أدبية ؛ والنوع الثاني يركن إليه الأديب لا لتلافي ما في اللغة من نقص بل لغايات شعرية وأدبية ، وهذا النوع هو المعنى بالأمر ولا يبلغ هدفه الأدبي إلا إذا كان غير منتظر ؛ إلا أن هناك نوعاً آخر من تغيير اللغة والخروج بها عن الاستعمال العادي وهو عبارة عن اصطلاح غير مقصور على جزء من النص بل يشمل النص كله كالبحر والقافية والإيقاع ، ورغم انتظام هذا وفقدانه صبغة الشيء غير المنتظر فإنه ظاهرة بلاغية ترمي إلى جعل النص محور الاهتمام . وبعد تحديد المادة التي يتصرف فيها الكاتب والشاعر وبيان إطارها يتعرض المؤلفون في إيجاز إلى نوع العمليات البلاغية ويلخصونها في مجموعتين : العمليات التي تطرأ على المادة اللغوية (Opérations substantielles) وتتمثل في تغيير طبيعة الوحدات بحذف بعض عناصرها أو زيادة عناصر جديدة ، والعمليات التي تسلط على علاقة الوحدات بعضها ببعض (Opérations relationnelles) وتتلخص خاصة في تغيير ترتيبها ، وعلى هذا الأساس يدرس المؤلفون في فصول أربعة متتالية عمليات التصرف في شكل اللفظة فشكل التركيب فمعنى اللفظة فمعنى التركيب ، ويحصرون دراسة التغيير الذي يدخل على الشكل في بعض عمليات قليلة هي الحذف والزيادة والتقديم والتأخير .

أما فيما يتعلق بالتغييرين الأول والثاني فقد يصيبان الحرف برمته أو المقطع كما قد لا يصيبان إلا صفات الحرف فلا ينجر عنها اختصار الكلمة وإنما تغيير لطبيعة بعض حروفها .

وفي كلا الفصلين المتعلقين بالشكل تحتم على المؤلفين أن يختاروا بين النظريات المتباينة التي عرضت حول الكلمة والجملة ورغم أن الكثير من علماء اللغة يميلون إلى التخلي عن اللفظة باعتبارها أصغر وحدة مقترنة بمعنى فإنهم

يعتبرونها من المعطيات الملموسة ولا يشكّون في حقيقة وجودها ولا يقبلون لها بديلاً ـ في الحالة الراهنة على الأقل ـ لأن نكران حقيقتها نكران لكل النظريات المتعلقة بالجملة .

أما فيما يتعلق بالتركيب فالمشكل الذي يتحتم حله هو تحديد مثال بسيط للجملة يعتبر الحد الأدنى الـذي به تقـاس درجة التغييـر . ولذا فهم ينـطلقون ـ بالنسبة إلى الجملة الفرنسية طبعاً ـ مما يسمونه بالجملة الدنيـا المكتملة[19] وهي المتكونة من عنصرين (Syntagmes) اثنين : عنصر اسمي وعنصر فعلي يحتل مكاناً معيناً ويقترن بعلامات معينة ، ومن هنا تبرز خصائص الجملة الأساسية التي تتعرض أكثر من غيرها للتغيرات ذات الهدف البلاغي وهذه الخصائص هي :

1 ـ اكتمال عناصر الجملة أو وجود مكوناتها الدنيا .
2 ـ انتماء أجزائها إلى أنواع معينة من أقسام الكلام حسب الدور الذي تقوم به .
3 ـ تضمنها للعلامات الرابطة بين مختلف الأجزاء والمترجمة عن الجنس والعدد والضمير والزمن .
4 ـ خضوع أجزائها لترتيب معين .

فهذه الخصائص هي التي يقاس بها « الحد الأدنى » للجملة وكل تغيير يطرأ عليها يمكن أن تكون له غايات بلاغية .

ولكن إذا كـان التغيير الـذي يدخـل على شكل الكلمـة أو التركيب إدراكـه ميسور نسبياً ـ لأنه ملموس يقع تحت السمع والبصر ـ فإن تغييـر المعنى أعسر تقديراً وضبطاً ولذا قبل استعراض أنواع التغيير الذي يصيب معنى اللفظة حاول المؤلفون تحديد بعض المبادىء النظرية ؛ فالاستعمال المجازي هو في نظرهم تغيير معنى الكلمة بمعنى آخر ، ولكن هذا التغيير لا يحصل بصفة اعتباطية ؛ لذا فالتغيير لا يكون جذرياً وإنما هو تحوير (modifier)[20] ولا بد أن تحتفظ الكلمة بجزء من معناها الأصلي وإلا استغلق الكلام وتعذر فهمه ؛ ولكن كيف يتسنى

---

(19) المصدر المذكور ص 68 .
(20) المصدر المذكور ص 94 .

تحوير معنى الكلمة بدون أن يقضي تماماً عليه ؟ يرى المؤلفون أن ذلك ممكن لأن المعنى هنـا يتكون من مجموعة عنـاصر منهـا ما هـو بمثابـة النـواة Sémèmes) nucléaires) ومنها ما هو مرتبط بالسياق (Sémes contextuels) والتغيير المجازي وليد التصرف في هذه المجموعة . إلا أن عمليات التصرف في المعنى لا توازي عمليات التصرف في الشكل ، فالحذف والزيادة ممكنان إلا أن تقديم عنصر من عناصر معنى الكلمة أو تأخيره أمر مستحيل لأن هذه العناصر لا تتجلى في الكلمة حسب خط مستقيم يتلو بعضهـا البعض الآخـر كمـا هـو شـأن عنـاصـر اللفظ والتركيب .

ثم إن إدراك الاستعمال المجازي لا يتأتى إلا بالرجوع إلى السياق رغم أنه لا يقوم إلا على تحوير معنى كلمة واحدة ؛ فالسياق وحده هو الذي يمكّن السامع من المقارنة والربط بين معنى الكلمة المعجمي وما طرأ عليه من تحوير ، وهو عمل بدونه يبدو الكلام ضرباً من العبث . وقبل أن يستعرض المؤلفون أنـواع الاستعمالات المجازية يقدمون نماذج لكيفيات تصور الإنسان لمختلف المفاهيم والربط بينها حسب صور وأشكال مختلفة .

أما فيما يتعلق بتغيير الجملة من الناحية المعنوية فهو تغيير يمس بما للتركيب من معنى منطقي ويؤثر في طريقة تقديم الأحداث ؛ فالكاتب هنا ليس في حاجة إلى تحوير معنى كلمة أو أكثر وإنما ينطلق من حقيقة الأمور فيقدمها تقديماً خاصاً فيبتعد عن واقعها ؛ لذا فهذا التغيير هو خرق للعلاقات الطبيعية التي بين مفهوم الألفاظ المستعملة والشيء المتحدث عنه . وهنـا تجب المـلاحـظة أن الربط بين هذا النوع من الاستعمالات البلاغية والمعطيات المنطقية من ناحية وقلة الأمثلة التي يقدمها المؤلفون لتدعيم آرائهم يجعل حديثهم مغرقاً في التجريد غير واضح كل الوضوح أحياناً .

وفي خاتمة القسم الأول يتساءل المؤلفون عن مدى توضيح حقيقة الشعر بواسطة دراسة المعطيات البلاغية . فهذه الدراسة تقوم على التجزئة ، فهل يقبل التجزئةَ الأثـرُ الأدبي ؟ عن هذا السؤال يجيبـون بأن لـلأثر الأدبي مـظهرين : أحدهما لغوي والآخر غير لغوي فلا مناص للتقسيم والتجزئية لتتسنى الـدراسة

العلمية ؛ ولقد حاولوا دراسة الجانب اللغوي منه على هذا الأساس أما الجانب الآخر فما زال بكراً ويجب أن يبحث عن مفعول الأثر الأدبي في السامع والقارىء وأسبابه ولذا يُبدون بعض الآراء في هذا الموضوع باعتبارها محاور لبحوث ينوون القيام بها . وهذه الآراء تتعلق بالأسباب التي تجعل التعابير المجازية تُنْشِىء في نفس السامع حالة عاطفية ما وهذه الحالة قد تكون رهينة مدى الخروج عن الحد وما يثيره التعبير من ذكريات ومرتبطة بما للسامع من تجربة لغوية « إذ قيمة الكلمة تتمثل في مجموعة التجارب اللغوية التي حصلت عند من يوجه إليه الكلام »[21] ولذا ينبغي أن يتجه البحث نحو دراسة أنواع « المحيط » الذي تستعمل فيه الكلمات والتعابير عادة وعلاقة المتكلم بهذه الأنواع كما ينبغي أن تدرس «جدوى» الوحدات الكلامية بالنظر إلى نسبة استعمالها في مستويات اللغة المختلفة وبالنظر إلى مدى قابليتها للاشتقاق والنحت .

أما القسم الثاني من هذا الكتاب فيتكون من فصلين هما على حد تعبير المؤلفين « خطوات أولى من اقتحام ميادين تكاد تكون بكراً » لتكوين بلاغة يمكن أن تتناول جميع أفانين التعبير . وقد خُصِّصَ أولها لدراسة التغييرات التي تُسَلَّط على طرق الخطاب في الكلام الأدبي ورُكِّز على دراسة كيفية استعمال الضمائر استعمالاً يخرج بها عن المألوف بتعويض بعضها ببعض أو حذفها أو زيادتها ؛ ومن الواضح هنا أننا نبقى في نطاق المعطيات اللغوية . أما الفصل الثاني فإنه يتجاوز هذه المعطيات لدراسة أسس السرد القصصي (Narration) ويعتمد المؤلفون في محاولتهم هذه بعض معطيات النقد « الهيكلي » مستعرضين مسائل عدة منها علاقة السرد بالزمن وتتابع الأحداث والربط المنطقي بينها وموقف الكاتب مما يقص وتدخله مباشرة في السرد أو الإحجام عن ذلك . . . والظاهرة البلاغية في خصائص السرد هذه تتمثل هنا أيضاً في الخروج عن الطرق المألوفة ولذا يستعرض المؤلفون أنواع الخروج عن هذه الطرق .

وجملة القول فإن هذا الكتاب يمثل محاولة طريفة لتجديد فن من أقدم فنون المعرفة اللغوية وإحيائِه بالبحث عن إمكانية تركيزه على أسس علمية فالمؤلفون

---

(21) المصدر المذكور ص 151 .

ـ كالقدماء ـ حريصون على تجاوز وصف اللغة من حيث أصواتها وألفاظها وتراكيبها لدراسة طرق التعبير في الكتابة الشعرية والأدبية ؛ ولذا احتفظوا لتسمية عملهم بالمصطلح الذي استعمله القدماء لتسمية فنهم وبعدد من المصطلحات التي أطلقت على أنواع من الصور البلاغية . ولكن اقتداءهم بالسلف يقف عند هذا الحد فليست غايتهم مدّ المتكلم بنماذج من التعبير البليغ ولا توجيه الكاتب أو الشاعر إلى ما ينبغي أن يتوخاه من صور ومجازات في أثره، وإنما البحث عن المعطيات القارة التي تعتمدها الاستعمالات البلاغية ، ومد الدارس بمنهج علمي لتحليل هذه الاستعمالات وتفكيك دوليبها إن جاز هذا التعبير . وإن أقدموا على هذا العمل فلأن دراسة اللغات أصبحت علماً بفضل ما استعمل فيها من مناهج محكمة تخلصت مما شابها إلى مستهل هذا القرن من مشاغل أجنبية عن اللغة ولأن النقد الأدبي قد طرأ عليه من التطور ما جعل النص محور اهتمام الناقد بهيكله ومعطياته اللغوية . كل هذا اقتضى منهم أن يطلعوا على عدد كبير من المؤلفات الحديثة الخاصة بالألسنية والأسلوبية والنقد وفلسفة الجمال وأن يأخذوا منها ما بدا لهم أنه يساعد على وضع الأسس الأولى « لبلاغة عامة » . وهذا ما جعل كتابهم ثري المادة زاخراً بالإشارات إلى النظريات الحديثة في اللغة والأسلوب والنقد مما يحول دون تلخيصه تلخيصاً يصور محتواه تصويراً شاملاً .

التصـريف العـربي من خلال علم الأصوات الحديث(*)

تـأليف: الطيب البكـوش، 199 صفحة، طبـع الشركـة التـونسيـة لفنـون الـرسم - تونس 1973.

من المتفق عليه اليوم أن دراسة اللغة أصبح من الممكن القيام بها على أسس علمية مضبوطة بفضل هذا العلم الذي سمي (Linguistique) (ألسُنية أو لسانيات) ، والذي ما انفكت ملامحه تتضح ، ومعطياته تتبلور ، وطرقه تهذب منذ مطلع هذا القرن . ولقد استُعملت الألسنية لوصف لغات ولهجات لم تحظ من قبل بالدراسة ، كما تعددت البحوث التي تعنى بإعادة وصف اللغات الحية على أساس هذا العلم . على أن الأعمال التي أنجزت في هذا الصدد تتفاوت إحكاماً ، فما يتناول منها الأصوات يعتبر في غاية الضبط لأن الأصوات حظيت باهتمام بالغ ، ولأنها تمثل ميداناً محدوداً وربما أيضاً لأنه لا يكاد يكون للمعنى دخل في دراستها . أما موضوع صيغ الكلمات وخاصة هيكل التراكيب فما ألف فيه من بحوث تغلب عليه صبغة المحاولات ولا يمكن أن يعتبر من قبيل العمل النهائي ، وذلك لأن الاهتمـام به حـديث نسبياً ، ولأن النـظريات المتعلقـة به مـا انفكت تتطور وربمـا تتغير ، ولأنـه يتناول جـوانب من الكلام غيـر مستقلة عن المعنى .

أما فيما يخص العربية فقد طبّقت الألسنية على دراسة أصواتهـا وظهرت دراسات شاملة أو جزئية حاول أصحابها استغلال معطيات هذا العلم ، نذكر منها

(*) نشر في حوليّات الجامعة التونسيّة ، 10 (1973) ، ص ص 229 - 247 .

كتاب كانتينو : دروس في علم الأصوات[1] ، وكتاب الأصوات العربية لإبراهيم أنيس ، والفصول التي خصصها هنري فلايش في كتابين له[2] . ويمكن أن نقول أيضاً إن الجانب الصرفي من اللغة العربية قد حاول هنري فلايش وصفه وصفاً لا يخلو من نزعة ألسنية ؛ أما الجانب النحوي فلا نعلم إلى حد الآن أن الباحثين تصدّوا له بالبحث حسب النظرة الأَلْسُنيّة[3] .

ولا يخفى أن الاستفادة من الألسُنية لإعادة وصف العربية أصواتها وصيغها وتراكيبها مما يتطلع إليه المعتنون بقضايا اللغة ، وذلك لا فقط لتعصير الطرق وجعلها تتجاوب مع مشاغل الناس وربما حساسيتهم ، بل وكذلك لكشف خصائص نظامها ومنطقها الباطني بطريقة لا تقيم وزناً إلا لما يُقرّه الواقع ، تخلصت من كل ما ليس حقيقة ملموسة وسلمت من كل ما يعتمد التخمين والانطباع والذوق .

وهذا ما جعل الأستاذ الطيب البكوش يُقدم على القيام بتجربة تتمثل في « محاولة أوليّة لكشف بعض خصائص النظام الصرفيّ العربيّ »[4] ؛ وهذه المحاولة هي نتيجة المجهودات التي بذلها أثناء اضطلاعه بتدريس الصرف العربي لطلبة السنة الأولى من الأستاذية العربية بالجامعة التونسية . ومما لا شك فيه أن إعادة وصف صيغ الكلمات لإبراز خصائص النظام الصرفي في العربية يقتضي عملاً شاقاً طويلاً لا يتحقق إلا بتتبع جميع المعطيات التي تمتّ إلى الصرف بصلة ، وبالسيطرة على جميع الصيغ متماثلها ومتباينها ، ولا يُفضي إلى نظرية متناسقة محكمة إلا بالنظر الدائب والمقارنة الدقيقة بين شتات المعطيات ، وتجاوز المظاهر المفرّقة للوقوف على الأسباب الموحدة . وإذا علمنا أن المؤلف

---

(1) Cantineau: Cours de Phonétique arabe .
ترجمة صالح القرمادي انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 4 سنة 1967 ص 189 ـ 193 .

(2) H. Fleisch: L'Arabe classique: Esquisse d'une structure linguistique.
ترجمة عبد الصبور شاهين بعنوان : العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد ؛ انظر حوليات الجامعة التونسية عدد 4 سنة 1967 ص 185 ـ 187 ؛ Traité de philologie arabe ؛

(3) لا نعتبر أن الملحق الذي أضافه فلايش إلى الطبعة الثانية من كتابه « العربية الفصحى » يمثل دراسة ألسنية للجملة العربية .

حرص « قدر الإمكـان . . . على ربط الصلة بين الماضي والحـاضر والقـديم والحـديث »[4] أدركنا مـا يتطلبـه عمل شـامل من هـذا القبيـل من طـول وقت وعظيم مجهود .

لذا قصر المؤلف بحثه هذا على الفعل المجرّد ، فبدأه « بأوليات مختصرة مبسطة من علم الأصوات الحديث »[5] اكتفى فيها بما اعتبره « ضـروريـاً لفهم دراسة الأبنية الصرفية »[6] ، وبما استعمله فعلاً في تحليـل الأبنية ؛ وخصص الباب الثاني من بحثه لاستعراض أنواع الفعل المجرّد مبيّناً بالجداول والأرقام عدد الأفعال التي من كل نوع ، مستنتجاً من الجداول استنتاجات حاول أن يُلم فيها بخصائص النظام الصرفي لكل نوع من أنواع الأفعال المجردة في العـربيّة » . وختم عمله بباب ثالث يمثل خلاصة جمع فيها الملاحظات التي تبرز نزعة الفعل المجرد وأسس نظامه[7] .

ولعلّ أول ما يلاحظ في هذا العمل هو ما ينم عنه من جدّ وإقدام : جدّ تجسم في تواصل المجهود من أوّل البحث إلى آخره على وتيـرة واحدة فكـل أصناف الفعل المجرّد حظِيت بنفس العناية ، وكل المشاكل التي تراءت للمؤلف تُنوولت واحدة واحدة بالنظر والتمحيص ، وبُحث لها عن الحلـول التي تبـدو متماشية مع النظام الصرفي ؛ وإقدام برز في عدم التغافل عن الصعوبات وفي الحرص على التنبيه إليها واجتناب الالتجاء إلى مبدإ الشذوذ للتخلص مما يبدو منافياً للمبدإ العام والنزعة السائدة .

ومما يدعم قيمـة هذا العمـل حرص المؤلف على معـالجة القضيّـة من أساسها ، فقد أخذ على نفسه ألا يصوغ مبدأ عاماً أو يسجل نزعة قبل جمع المادة التي يدرسها وحصر حدودها ، أي قبل ضبط « النص » الذي يجسم هذه المادة ؛

---

(4) ص 22 .
(5) ص 25 .
(6) ص 26.
(7) ص 28.

و « النص » الذي اختاره هو قائمة الأفعال المجرّدة بأنواعها[8] ، فلقد أحصى هذه الأفعال ، وقدّم نتيجة إحصائه في جداول مرقّمة تُبرز تواتر الأفعال باعتبار حركة عينها ماضياً ومضارعاً ، وباعتبار نوع كل من حروفها الثلاثة ؛ وفائدة هذه الجداول الإحصائية كبيرة : فهي تمكّن من تقدير التماثل والتباين حق قدرهما ، وربّما تعدّل ـ إن لم تكذّب ـ بعض الآراء المتوارثة عن اضطراب حركة عين الفعل في العربية ، وبفضلها تكون قاعدة الاستنتاج أمتن إذ هي لا تتمثل في نماذج من الصنف المدروس ، بل هي مبدئياً مجموعة الأفعال التي من ذلك الصنف . كل هذا يجعل من عمل الطبيب البكوش بحثاً طريفاً في موضوعه ، مغرياً بمنهجيته ، مفيداً باستنتاجاته .

لكن رغم هذه المزايا، ورغم ما ينم عنه هذا العمل من جهد يُحمد للبحث عن طريقة لتجديد الصرف العربي ، فإن المطالع لهذا البحث لا يشعر بكامل الاطمئنان عند الانتهاء من قراءته ؛ ولعلّ ذلك يرجع أساساً إلى ما ينمّ عنه من ازدواج في الغاية ، فهو باعتبار منطلقه الدراسي و « امتداده التعليمي » له غاية تعليمية لا تنكر ، وهو باعتبار انتمائه إلى النظريات الحديثة وبحثه عن التجديد له غاية دفاعيّة تتمثل في إثبات فضل طريقة على أخرى ، وتغليب رأي على رأي . والغاية الأولى تقتضي الاقتضاب والاقتصاد في المقارنة بين النظريات ، والاقتصار على ما لا بد منه لتحقيقها . لكن الهدف الثاني يحتم الاطلاع على كل ما كتب في الموضوع والتنصيص عليه والبرهان على أن التعليل الحديث جديد لا في منطلقه فقط، بل وكذلك في نتائجه ولغته وموضوعيته، كما تَنْهَى عن ألا يُختار من أقوال القدماء إلا ما يؤيد النظرية التي يُراد إقرارها .

وقد بدا لنا أن المؤلف دافع ضمنياً عن نظرية قوامها :

1 ـ أن تناول الصرف العربي بالاعتماد على النظريات الحديثة لم يسبق إليه أحد باستثناء ما قام به بعض المستشرقين من أعمال « لئن جددت النظرة وغلّبت الصوت على الحرف المرسوم لم تصل إلى الشمول الذي يمكّن من تعويض

---

(8) على أننا لم نجد في الكتاب ما يدلنا على المصدر أو المصادر التي اعتمدها في ضبط هذه القائمة .

النظريات القديمة بنظريات أخرى عصرية »[9] .

2 ـ أن النحاة العرب ـ وإن « توصلوا إلى نتائج يمكن الاحتفاظ اليوم بنسبة كبيرة منها . . لم يحسنوا استغلالها في بناء نظرياتهم الصرفية »[10] .

3 ـ أن النحاة بتغليبهم ـ لأسباب عاطفية ـ اللهجة الحجازية قد تسببوا في إدخال بعض الخلل على « النظام الفعلي العربي »[11] .

4 ـ أنه يمكن تعليل النظام الصرفي العربي اعتماداً عـلى خصائص الأصـوات وعلى مبدإ التقابل وأنه إذا تعذر التعليل . فذلـك مرجعه النحاة .

ونـظن أن الكثير من المـآخذ التي تؤخـذ على المؤلف سببها الالتـزام بهذه الفرضيات واعتبارها أموراً ثابتة ولا شك فيها ؛ ولنبدأ بأقلها أهمية أعني اعتبار البحث أول محاولة في ميدان الصرف تطبق فيها الألسنية .

لقد مضت سبع عشرة سنة على ظهور كتاب هنري فلايش حول العربية الفصحى واثنتا عشرة سنة على نشر الجزء الأول من دراسته في فقه اللغة ؛ وفي كلا الكتابين تظهر رغبة المؤلف في استغلال النظريات الحديثـة ، فعنوان الكتـاب الأول يصرح بذلك إذ تضمن عبارة يمكن ترجمتها بـ « رسم لهيكل ألسنيّ » ، وفي الكتاب عرض موجز لما « تنفر » منه العربية في ميدان الأصوات[12] وفيه أيضاً عرض سريع لنظام الفعل المجرد[13] ليس فيه بدون شك ما في عمل الأستاذ البكوش من تفصيل واستعراض للحالات حالة حالة ، والأنواع نوعاً نوعاً ، ولكن كان يحسن أن يحيل المؤلف على هذا الكتاب مع بيان حدوده ونقائصه إن اقتضى الأمر ؛ أما الكتاب الثاني فهو ـ وإن تضمن عنوانه لفظة فيلولوجيا (Philologie) التي يقشعر من ذكرها رواد الألسنية ـ يحتوي على عشرات الصفحات درست فيها التغييرات الصوتية التي تطرأ على الكلمة العربية نتيجة نوع حروفها وحركـاتها وبالنظر أحياناً إلى النظام الصرفي[14] . ولئن تناول فلايش في هذه الصفحات

---

(9) ص 20 .

(10) ص 19 .

(11) ص 177 .

(12) ص 24 ـ 26 .

(13) ص 115 ـ 116 .

(14) ص 98 ـ 159 .

الاسم والفعل معاً ـ وإن غلب جانب الاسم على جانب الفعل ـ فإنه ليس من المستبعد أن تكون لاستنتاجاته صبغة الشمول التي لا تكون إلا محدودة إذا قصرت على الفعل المجرد وحده ، ومهما كان موقف الأستاذ البكوش إزاء أعمال فلايش فإن بحثه لا يزداد إلا موضوعية بذكر هذه الأعمال وغيرها مما استغلت فيها مصادر أو نظريات قديمة أو حديثة يرجع إليها هو اليوم ليستغلها أو ينتقدها[15] ، وإن ذكر البحوث التي تَمَتُّ ببعض الصلة إلى الموضوع المدروس ليس من قبيل المجاملة وإنما تحتمه منهجية البحث إذ يعين على معرفة مدى تطوير المؤلف لدراسة موضوعه ، ويُمَكِّنُ من التنبيه بالمقارنة إلى مظاهر التجديد .

ولكن رغبة التجديد في تناول موضوع ما تحتم على صاحبها أن يلتزم جانب الحذر وألا يتسرع في أحكامه وأن يشدد المراقبة على نفسه في استعمال بعض المفاهيم والمصطلحات أو المناهج ، فخطوط النظرية التي يدافع عنها رهينة سلامة منهجه من الضعف ومظاهر الانحياز .

ولا خلاف مع المؤلف في أن تصور النحاة العرب للصرف لا نطمئن إليه اليوم كامل الاطمئنان[16] ، ولا جدال في أن محاولته نموذج لكيفية تجديد الصرف العربي ، إلا أن طرافة هذا النموذج لا تظهر واضحة إلا إذا خلا من المآخذ التي تؤخذ على القدماء أو السابقين ، ولم تؤيد بالمرور سريعاً على الجوانب التي لهم فيها فضل . فالأستاذ البكوش ينتقد ـ عن صواب أحياناً ـ الالتباس الذي يلاحظ في المصطلحات مثل حرف . . . وذلك لتعدد معانيها . ولكن هل تمكن من اجتناب هذا في مصطلحاته ؟ على كل كنا نود لو ضبط

---

(15) نذكر على سبيل المثال هنا أن تعريف ابن جني للصرف والاشتقاق والنحو قد استغل على الأقل في بحثين يعرفهما الأستاذ البكوش وإن لم ينشرا مطبوعين إلى حد الآن ، وهما عملنا حول « نظريات ابن جني النحوية » ابتداء من صفحة 301 وعمل الأستاذ رشاد الحمزاوي حول المجمع اللغوي بالقاهرة ابتداء من ص 331 .

(16) وإن كنا نتردد في موافقته على قوله في شأن النحاة العرب بأنهم «لم يحسنوا» استغلال النتائج التي توصلوا إليها في علم الأصوات (ص 19) ؛ فهل يقيس « الإحسان » بما قد يلوح لنا اليوم من إمكانيات اكتشافاتهم فيكون رأيه قابلاً للنقاش ؟ أم يعتبر أنه كان يمكنهم بوسائلهم المحدودة أن يستغلوا تلك الاكتشافات بطريقة أحسن ؟ وهذا يقتضي في رأينا مزيداً من التثبت .

المصطلحات التي يستعملها هو وخاصة منها التي يشترك فيها مع القدماء كالثقل والخفة[17] والقوة[18] .

ومن ناحية أخرى فقد اعتبر الأستاذ البكوش أن من أسباب خطإ النحاة وتعسفهم وتناقضهم في ميدان الصرف اعتمادهم على الرسم دون النطق وتصورهم أن « الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوض الواحدة الأخرى بكل بساطة »[19] ولئن لم يخل هذا الحكم من الصواب فإن صبغة التعميم فيه تُوهِم « بسذاجة» النحاة ، وتبعث على الظن بأنهم ما كانوا يفقهون للصوت معنى ، ولئن تدارك المؤلف فأشار في تعليق سريع إلى أن « بعض النحاة تفطن إلى أن الحركة تتبع الحرف » فإن تداركه لا يبدو تحرياً بأتمّ معنى الكلمة ؛ فلقد أثار هنا قضية خطيرة واتخذ إزاءها موقفاً يتلاءم مع ما يدافع عنه من نظريات ؛ فمن حق القارىء أن يطالبه بالتعمق في الموضوع ويتتبع ما يمكن أن يكون قد أثاره من جدال ، وأن لا يقنع بملاحظة ابن يعيش السريعة[20] خاصة إذا علم أن القضية يرجع عهدها إلى سيبويه ، وأنها كانت موضوع نقاش دقيق يدل على مدى نفاذ بصيرة كبار النحاة وحذقهم في إدراك دقائق الأصوات رغم بساطة وسائل الملاحظة عندهم[21] ؛ وإذا كانت اللغة الفنيّة التي استعملها النحاة قد يستنتج منها أن التغييرات الطارئة على الصيغ تصيب الرسم لا الصوت ، فإن المتتبع لمناقشاتهم النظرية لا يمكن له ألاّ يجد فيها ما يدلّ على أن الأساطين منهم على الأقلّ قد تنبهوا إلى أولوية الصوت على الرسم وسبق اللفظ للخط[22] ، فاستمع إلى ابن جني يقول : « . . . إن واضع الخط أجراه على اللفظ لأنه أصل للخط ، والخط فرع على اللفظ »[23] . لذا نعتقد أن ملاحظات الأستاذ البكوش حول

---

(17) انظر مثلاً صفحة 54 .

(18) انظر مثلاً ص 58 و 93 و 95 .

(19) ص 17 ـ 18 .

(20) « . . . محل الحركة من الحرف بعده » ص 18 تعليق عدد 3 .

(21) انظر دراستنا حول ابن جني من ص 276 إلى ص 285 .

(22) نفس المصدر ص 211 ـ 213 .

(23) ابن جني : سر الصناعة ج 1 ص 50 .

النظريات القديمة في حاجة إلى مزيد من التحرّي لأنها قد تبعث على توهم ما ينافي الواقع خاصة وأن مقدمة الكتاب تنوه باطلاع المؤلف الواسع « على النحو العربي التقليدي وعلى آراء النحاة العرب القدامى »[24] .

وقد يستغرب القارىء انتقاد المؤلف لطريقة النحاة عندما يلاحظ أنه لم يسلم أحياناً من عيوب هذه الطريقة ، فهو يلاحظ مثلاً أن المراحل التي يمر بها النحاة في تفسيرهم لتغيير الصيغة يفضي بعضها إلى صيغ مستحيلة لا يمكن التلفظ بها[25] ولكنه عندما يفسر صيغة الناقص الواوي يقول : « الألف الموجودة في آخر الفعل (دنا) فتحة طويلة ترجع إلى إدغام الفتحتين بعد سقوط الواو التي بينهما »[26] ، فبمجرّد حديثه عن سقوط الواو قبل الإدغام لا يمكن للإنسان ألا يتصور أن صيغة من نوع (دَ نَـ) تبدو مستحيلة النطق في العربية . لا شك أن المؤلف لا يكتب هذه الصيغة الخيالية ولكن طريقة تعبيره تبعث على تصورها ؛ وقضية الصيغ المستحيلة ليست في نظرنا ناتجة عن طريقة النحاة بقدر ما هي ناجمة عن اللغة الاصطلاحية التي يستعملها واصف اللغة وعن حاجة التفسير الواضح إلى تفصيل المراحل وتحليل أسباب التغييرات .

وقد يحاول القارىء غض الطرف عن الأحكام القاسية على النحاة القدامى ولكنه ما ينتظره من المؤلف هو أن يُنصفهم عندما يحصل الاتفاق بين تعليلهم للظواهر الصرفية وتعليله هو . ولقد قام بذلك فعلاً في مواطن عديدة وخاصة عند دراسة حركة عين الفعل[27] ولكن لا بد من التنبيه إلى أن بعض الاستنتاجات الهامة التي أوردها المؤلف تتفق ولو بعض الاتفاق مع النظريات التي ذهب إليها المفكرون من النحاة ؛ هذا هو شأن حديثه عن « ميل العربية إلى التقابل الحركي » واستغلالها « هذا التقابل الحركي في مستوى التمييز بين مختلف الصيغ »[28] ولئن لم يستعمل النحاة كلمة « التقابل » فقد انتبهوا إلى مفهوم

(24) ص 8 .
(25) ص 16 .
(26) ص 152 .
(27) انظر مثلاً ص 89 .
(28) ص 179 وانظر أيضاً ص 176 وما بعدها .

الاختلاف كما في قول ابن جني : « . . . قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع . . فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة الماضي سكون فاء المضارع ، وخالفوا بين عينيهما فقالوا : ضرَبَ ـ يضرِب ، وقتَل ـ يقتُل ، وعلِم ـ يعلَم »[29] فلم لم تقع الإشارة إلى ذلك في خلاصة البحث حتى يعلم القارىء بأن استنباطات قدماء النحاة ـ وإن تعرض الكثير منها للانتقاد ـ فيها جوانب ما زالت محتفظة بوجاهتها . وكان يمكن للمؤلف أن ينبه إلى أنّ ما أدى إليه الإحصاء من استنتاجات حول قلة الأجوف اليائي بالنسبة إلى الأجوف الواوي وكثرة الناقص اليائي بالنسبة إلى الناقص الواوي قد نبه إليه بعض النحاة وإن لم يقدموا جداول إحصائية[30] ؛ لا نعتقد أن مثل هذه الإشارات تنقص من عمله بل أنها تدعم ما أراده من موضوعية لدراسته وتحقق ما رامه في عمله من « ربط الصلة بين الماضي والحاضر والقديم والحديث »[31] .

ولا خلاف مع المؤلف في « أن لا حديث بلا قديم ولا فضل لقديم يقنع بنفسه ولا يتطور أو يتجدد مع الزمن » ، ولكن نضيف فنقول إنه لا موضوعية في حديث يتلاقى مع القديم في جانب هام من نتائجه ، ثم يبعث على الظن بأن أهم هذه النتائج مبتكر ، كما نقول إن القديم لا يمكن أن يطور إلا إذا حصل الإلمام بمعطياته ومعرفة دقائقه والتشبع بمنطقه ؛ ولا نظن أن المجهود الذي يبذل في سبيل ذلك يذهب سدى ، لأنه كثيراً ما يجنبنا عناء التوغل في مسالك لا منفذ لها ويجعلنا في غنى عن بحوث طويلة تؤدي إلى عين النتائج التي وصل إليها القدماء .

ولعله يمكن للبحث الرامي إلى تعصير العلوم اللغوية العربية أن يختصر مرحلة ما استطاعت الألسنية أن تختصرها هي مرحلة الاستخفاف الشامل بأعمال السلف ، واعتبار أن كل ما اعتمدوه من فرضيات لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج علمية ؛ ومن المعلوم أن هذا الموقف الذي وقفه رواد الألسنية هو اليوم بصدد

---

(29) الخصائص ج 1 ص 375 . انظر أيضاً دراستنا حول ابن جني ص 390 ـ 391 .

(30) سر الصناعة ج 1 ص 213 ، التمام في تفسير أشعار هذيل ص 237 .

(31) ص 22 .

المراجعة ، وإن عدداً من أشهر الباحثين يشك الآن في وجاهته ويحاول أن يقارن بين حصاد البحوث القديمة وأحدث ما آلت إليه البحوث في عصرنا لا لتغليب الأولى على الثانية وإنما لتصحيح النظرة التاريخية إلى العلوم اللغوية .

ومن ناحية أخرى فلا بد من التعرض لجانب ثان من هذا الكتاب يقتضي في نظرنا المزيد من التحري وهو اعتماد المؤلف ـ لتعليل بعض « الخلل » في النظام الصرفي العربي ـ على النظرية القائلة بتغليب النحاة للغة الحجاز على غيرها من اللغات . وليس غرضنا هنا مناقشة هذه النظرية والبحث عن حظها من الصواب ، وإنما نريد أن نبدي بعض الملاحظات حول طريقة استغلالها .

إن التغييرات التي يمكن أن تطرأ على هياكل اللغة لها أسباب عديدة منها ما هو داخلي راجع إلى خصائص اللغة ، ومنها ما هو خارجي مرتبط بحياة المجتمع وحاجياته وربما بعمل أهل الذكر المصطلعين بوصف تلك اللغة وضبط قواعدها ؛ ولعلّ أقلّ الناس تأثيراً في اللغة هم أهل الذكر هؤلاء من نحاة ومعجميين وأعضاء مجامع في العصر الحديث ، وأكثر الناس تأثيراً فيها وتكييفاً لها هم المستعملون لها ، والذي يُطالَب به الباحث هو أن يقدّر عوامل التغيير حق قدرها ، وأن يغلب في تعليله للتغييرات العامل الذي تفرضه منهجية البحث اللغوي لا الذي يعين على تأييد نظرية يميل إليها . وتزداد ضرورة التحرّي ـ إن جاز هذا التعبير ـ عندما تعوزنا إمكانيات الملاحظة المباشرة فنركن إلى ما نقله النحاة نستمد منه حججاً لتدعيم آرائنا .

ويبدو لنا في هذا الصدد أن المؤلف بالغ في الركون إلى تعليل الصيغ التي تبدو شاذة بتأثير النحاة وتغليبهم لغة الحجاز « بصفة عاطفية »[32] ويمكن تلخيص موقفه في جملتين نقتطفهما من آخر أبواب كتابه :

« فقد تبينا مثلاً في بعض الأحيان أن بعض أوجُهِ النطق غير الحجازية قد تغلبت لأنها أكثر ملاءمة للنظام الصرفي من غيرها .

إلا أننا تبيّنا أيضاً أن بعض أوجه النطق الحجازية غير النظامية تغلبت

---

(32) ص 177 .

لأسباب عديدة سبق ذكرها »[33] .

ويمكن للإنسان ـ قبل النظر في هذه الأوجه ـ أن يلاحظ ضرباً من التناقض بين هذين الاستنتاجين ، إنه يبدو لنا من الغريب أن تكون ملاءمة الوجه لنظام اللغة من عوامل التغليب في بعض الحالات وأن ينعدم مفعوله في حالات أخرى . لماذا وفقت الأسباب العاطفية أحياناً في تغليب لغة الحجاز رغم خللها[34] ، ولم تحل أحياناً أخرى دون غلبة نطق تميم ؟ وبعبارة أخرى كيف نعلل انهزام النحاة أمام النظام اللغوي في بعض الحالات وانتصارهم في حالات أخرى ؟

هذه الأسئلة تخطر بالبال نتيجة لطريقة العرض التي توخاها المؤلف ، فكلما أراد تفسير وجه يلوح شاذاً فكر قبل كل شيء في الالتجاء إلى ما يعتبره تعصب النحاة للغة الحجاز ، أما التفسير اللغوي ـ إن وجد سبيلاً إليه ـ فيوضع دوماً في المرتبة الثانية ، فيلوح كأنه أقل أهمية من الأول ، والحال أن البحث اللغوي يقتضي توخي طريقة معاكسة إذا اعتبرنا أن الغلبة عادة لما يتلاءم مع نظام اللغة ومع العلاقات التي بين مختلف عناصرها .

وإذا نظرنا إلى بعض الأمثلة التي فسرت حسب هذا المنهج لاحظنا أن تفسيرها قابل للنقاش . من هذه الأمثلة صيغة المبني للمجهول من الثلاثي المضاعف مثل « رُدَّ »[35] فقد لاحظ المؤلف ـ بالرجوع إلى سيبويه ـ أنه توجد « لغة للعرب مطردة تجري فيها فُعِل من رَددتُ مجرى فُعِل من قُلت وذلك قولهم رِدَّ وهِدَّ . . . » واعتبر أن هذه الصيغة تتماشى مع النظام الصرفي لأنها تُغَلِّب حركة العين على حركة الفاء ولأنها تُجنِّب الالتباس الذي يحصل مع صيغة الأمر ، واستنتج أن « النطق الحجازي تغلب رغم التباسه »[36] ويبرر المؤلف صيغة « رُدّ » المجهولة بسقوط كسرة العين ، وبنبر الضمة ولكنه يختم حديثه

---

(33) ص 192 .

(34) ص 177 .

(35) ص 105 ـ 106 .

(36) لم نجد في النص الذي أحال إليه المؤلف ما يثبت أن صيغة « رد » لغة حجازية.

بالإلحاح على بقاء الالتباس . والمتمعن في هذا التفسير ـ على ما فيه من رغبة في التحرّي ـ لا يطمئن إليه لسببين اثنين : أولهما إيهامه بأن غلبة صيغة « رُدَّ » على غيرها من الصيغ ترجع أولاً إلى فرض النحاة للنطق الحجازي ، وثانيهما إغفاله لعوامل لغوية أخرى . فمهما كان مصدر هذه الصيغة فإنّا لا نظن أن غلبتها راجعة إلى مكانة مستعمليها وإنما إلى عاملين لغويين لا يمكن إهمالهما في التعليل الصرفي .

فاللغة تنزع إلى توحيد الوسائل المستعملة لتكوين الهياكل والأبنية التي تقوم في الكلام بأدوار متماثلة ، وذلك اقتصاداً وتخفيفاً على المتكلم ، ومن المعلوم أن صيغة المجهول من الثلاثي تحصل بضمّ الفاء في جميع الأنواع باستثناء جانب من الأجوف ، فليس من المستبعد أن تكون هذه الطريقة استعملت في المضاعف قياساً[37] على الأنواع المذكورة ، خاصة وأن ذلك ممكن صوتياً إذ لا يؤدّي إلى استحالة نطق ولا إلى ثقل ، واللغة تنزع إلى هذا كلما أمكن اجتناب الالتباس ، ووسائل اجتناب الالتباس ليست صرفية فقط بل قد تكون أيضاً نحوية ؛ وفي شأن الصيغة المعنية بالأمر فإن السياق الذي يستعمل فيه المبني للمجهول يقضي على كل إمكانيات اللبس ، فالمبني للمجهول هو مبني للمفعول كما يقول النحاة ، وإن لم يوجد المفعول في التركيب مباشرة بعد الفعل فلا بد أن يوجد قبله ما يدلّ عليه وينبه إليه ، وهكذا يلوح لنا أن تعليل تغلب « رُدَّ » على « رِدّ » لغوي قبل أن يكون اجتماعياً أو عاطفياً .

ولعله يمكن أيضاً استغلال نزعة اللغة إلى التخلص من كثرة وسائل التمييز لتعليل زوال الكسرة من حرف المضارع في الأفعال المكسورة العين في الماضي ، فلئن كان جمهور العرب باستثناء الحجازيين يقولون مثلاً « نِعلم » للتنبيه على أن ماضيه مكسور العين (عِلم) فإنهم يستعملون طريقة لا تصلح لأكثر من ثلثي الأفعال العربية[38] ولا تصلح لثلث الضمائر تقريباً بما أنه « ليس أثقل من

---

(37) لا قياس النحاة وإنما قياس المتكلم المستعمل للغة والذي يرمي إلى التخلص مما يكون صعوبة في استعمالها .

(38) حسب الإحصاء الذي أورده الأستاذ البكوش .

ياء مكسورة »[39] حسب تعبير الأستاذ البكوش . لذا نزعم أن سبب اضمحلال هذه الطريقة لغوي قبل أن يكون عاطفياً إذ هو مستمد من نزعة اللغة ومنطقها . ومن واجب الباحث ـ قبل الالتجاء إلى تعليل ظاهرة لغوية بعوامل غير لغوية ـ أن يلم بكل الأسباب الراجعة إلى نظام اللغة ومنطقه وأن يعرض الظاهرة الغريبة عليها غير مكتف بسبب واحد .

إن سلطان النحاة ـ مهما كان معززاً بالعوامل العاطفية ـ لا قدرة لـه على إخضاع اللغة لما لا يتلاءم مع نظامها ؛ ولعله يحسن بنا أن نتفق نهائياً على نوع الحجج التي نستعملها في مناقشاتنا اللغوية وأن نقبل أن نفس الحجة ينبغي أن تكون لها نفس القيمة إذا ما استعملت في حالات متماثلة ؛ من ذلك أن التشريع في اللغة يعتبر اليوم عديم الجدوى لأنه لا يراعي الاستعمال ، فلم نستخف بمشرعيّ اليوم ونعتبر مع ذلك أن مشرعيّ الأمس كان لهم دور كبير في توجيه اللغة وفرض ما ينبغي أن تحتفظ به وما يجب أن تتخلص منه ؟ فعمل النحاة القدامى لا يختلف في نظرنا عن عمل مشرعيّ اليوم إذا استخفوا بنظام اللغة ومنطقها لتغليب نطق الأقلية وإقراره لأسباب غير لغوية .

بعد هذا نرى من الواجب أن نبدي الرأي في استعمال ما بقي من اللهجات القديمة لإعادة وصف نظام العربية . لا نشك في أن استعمال هـذه اللهجات تقتضيه اليوم منهجية البحث اللغوي وذلك لأنها أقدم ما لدينا من الوثائق الشاهدة على بعض جوانب اللغة العربية مما لا يخضع للقواعد المعروفة ؛ ولكننا لا نشك أيضاً في أن البحث يحتم علينا ألاّ نستغل هذه الوثائق إلا لغايات لغوية ما دام البحث لغوياً ، وما دمنا ننكر على القدماء عدم التخلص مما لا علاقة له باللغة من عاطفة ومعتقدات . فإذا ما اتفقنا على هذا المبدإ وجب أن نستغل كل هذه الوثائق وأن نحلل على أساس مجموعة المعطيات اللغوية الحديثة ؛ معنى هذا أنه يجب على الباحث أن يعتبر أن المبادىء المستنبطة من هـذه المعطيات متكاملة ، فلا يجوز أن يختار منها ما يلائم النظرية التي يريد تأييدها ونشرها ، فاستعمال

(39) ص 87 ـ لكن إذا كان اعتبار هذه المبادىء ذات قيمة مطلقة فكيف نعلل كسر الياء في المفرد الغائب من مضارع الكثير من أفعال اللهجة التونسية .

جزء من هذه المبادىء دون سائرها قد يؤدي إلى اعتبار بعض الوجوه خللاً في النظام اللغوي ، ولكن « الخلل » قد يبدو أمراً عادياً إذا ما روعيت المبادىء المهملة . وما يطبق في تحليل اللهجات المذكورة ينبغي أن يطبق في تحليل الوجوه التي تعتبر حجازية فقد يؤدي البحث إلى أن غلبة هذه الوجوه ليس من قبيل الصدفة ، وإنما لأنها لا تخل بمنطق اللغة أو نظامها .

فإذا لم يُراع كل هذا فإن الاحتجاج بما بقي من اللهجات القديمة يؤدي إلى ضرب من المغامرة .

أما اللهجات الحديثة فالاستعانة بها لإبراز خصائص نظام العربية يثير مشاكل أشد تعقيداً، هذه اللهجات تعتبر حسب النظرة الحديثة لغات قائمة الذات لها نظامها ومنطقها الخاص . هي بدون شك متولدة عن العربية ويمكن أن تستغل العربية لتعليل نظامها ، ولكن استغلالها هي لتعليل نظام العربية صرفاً ونحواً يبدو لنا مليئاً بالمزالق لأنه يرجع إلى تفسير نظام لغة ما بنظام لغة أخرى.

أما المشكلة الثانية فهي وليدة تعدد اللهجات واختلافها باختلاف البلاد العربية فإذا ما قبلنا استغلالها لإعادة وصف العربية فما هي اللهجة التي يكون استعمالها أوجه ؟ ليس لنا جواب عن هذا السؤال ؛ والخطر كل الخطر في أن نلتجىء تارة إلى هذه وطوراً إلى تلك لتفسير ما استعصى علينا تفسيره إذ يؤدي ذلك حتماً إلى الاعتباط .

لذا نرى أن استعمال اللهجات الحديثة يجب أن يلتزم فيه الباحث جانب الحيطة والحذر حتى لا ينقاد للمظاهر الجزئية التي قد تلوح مغرية لأنها توهم بأنها تقدم حلولاً جاهزة .

هذه هي أهم ما خطر لنا من ملاحظات أثناء قراءتنا لكتاب التصريف العربي ، فالفرضيات التي بدا لنا أن المؤلف قد انطلق منها في حاجة إلى إعادة النظر في بعض جوانبها على الأقل . فعمل الأستاذ البكوش يندرج في سلسلة أعمال بدأت تظهر بوادرها منذ أكثر من عقد ، ومسؤولية النحاة في إخلال النظام الفعلي في حاجة إلى أن تؤكد بمستندات غير التي اختارها ، والاستنتاجات التي

وصل إليها في حاجة إلى أن تقارن تفصيلاً باستنتاجات النحاة ، والصعوبات التي بدا له حلها عسيراً استناداً إلى المبادىء المعتمدة قد يوجد لها حل ـ لا في تعسف النحاة ـ بل في مراعاة ما بين المبادىء الحديثة من تكامل .

بقي لنـا الآن أن نعلق على بعض الجوانب الجـزئية نستعـرضها استعـراضاً موجزاً :

1 ـ عنوان الكتاب : لم نهتد إلى الأسباب التي جعلت المؤلف يختـار المصطلح القديم الاستعمال على المصطلح الحديث الشائع نسبياً.

2 ـ انعدام الإدغام في أفعال من نوع لبُبَ وشرُر[40] : يبرر المؤلف ذلك بنية تمييزها عن سائر الأفعال المضارعة والتنبيه إلى أنها تدلّ على الصفات ، وإنا نقترح تفسيراً آخر يعتمد نوع الحركات، فهذه الأفعال قد تتـابع فيهـا مقطعـان قصيران متماثلان من حيث القصر، ولكن الحركة تختلف من مقطع إلى آخر وهذا يخفف في نظرنا من الثقل الناجم عن تماثل المتتابعين.

3 ـ التمييـز بين الأجوف الـواوي والأجوف اليـائي في الماضي المبني للمجهول[41] : لقد اعتمد الأستاذ البكوش على مثال ورد ذكره في لسان العرب وتضمّن صيغة « قُول » عوض « قِيل » فافترض أن العربية كانت تميَز بين الواوي واليائي في الأجوف المبني للمجهول ، وهذا الافتراض في حاجة إلى أن يراجع باعتبار صيغة « بُوع » التي يشير إليها ابن يعيش[42] .

4 ـ عدم قلب التاء دالاً في صيغة افتعل[43] إذا كانت الفاء نوناً : يرى المؤلف أن هذا راجع من ناحية إلى الرغبة في اجتناب اللبس بين انتثر واندثر ، ومن ناحية أخرى إلى أن النون خيشومية ، والرأي عندنا أن التعليل الثـاني هو الوجيه ، أما الأول فلا تتجاوز صلاحيته المثال المذكور .

---

(40) ص 99 .

(41) ص 146 وما بعدها .

(42) شرح المفصل ج 10 ص 147 .

(43) ص 68 .

5 ـ تعليل الصيغ التي من نوع دَنَتا[44] : يعلل المؤلف هذه الصيغة بقوله : « تسقط الواو بين الفتحتين القصيرتين في : هما فعلتا : (دَنَوتا) ينتج عنه صيغة (دَناتَا) ، وهو وزن يخرج عن نظام الأبنية الصرفية العربية ، لذلك تقصَّر حركة العين فتصبح الصيغة المستعملة دَنَتَا التي تقابل وزناً عربياً مستعملاً هو فَعَلا » . هذا التعليل يبدو لنا من قبيل تحصيل الحاصل ومفاده أن « دَنَاتَا » تصبح « دَنَتا » لأنها غير موجودة . ولكن المهم هو أن نعرف لماذا هي غير موجودة .

6 ـ سقوط الهمزة من لم « يَسَلْ »[45] و « سَلْ » : يذكر المؤلف بأننا نجد بجانب الصيغ القياسية المحتفظة بالهمزة صيغاً خالية منها ثم يقول : « لكن هذا لا يحدث إلا في الأفعال الكثيرة الاستعمال مثل سأل ورأى » . فهل يعني قوله هذا أنه توجد بجانب « لم يَرَ » صيغة « لم يَرْأ»؟

7 ـ انفتاح الفتحة وانغلاق الكسرة والضمة[47] : يعلل المؤلف فتح العين في الماضي المتعدي بأنه «فيه انفتاح على الخارج مناسب لانفتاح حركة العين» كما يعلل كسر العين أو ضمها بما في الفعل اللازم من « انغلاق على النفس مناسب لانغلاق حركة العين » . إن مثل هذا التعليل مستغرب ويذكر بما حاول البحث عنه القدماء من علاقة معنوية بين الصوت والمعنى وهو عمل ـ في نظرنا ـ لا طائل وراءه .

8 ـ انتشار صيغة المضاعف من نوع «شُدَّ» بالنسبة إلى صيغة «اشدُدْ»[45]: لعله يحسن بالمؤلف أن يبيِّن المستندات التي أفضت به إلى هذا الاستنتاج ، ويمكن أن نلاحظ بصفة أعم أننا نجد أحياناً ملاحظات تبدو ضعيفة الحظ من الإقناع ، هذا هو الشأن مثلاً عندما يلاحظ المؤلف أننا كثيراً ما نسمع لم « يَقْرَ » و « اقْرَ » عوض لم « يقرأ » و « اقْرَأ »[48] .

---

(44) ص 153 و 188 .

(45) ص 115 .

(46) ص 176 .

(47) ص 104 .

(48) ص 118 .

وأخيراً لا بد من أن نلاحظ أن لغة البحث لا تخلو أحياناً من الغموض أو الالتباس ونشير في التعاليق إلى بعض مواطن ذلك[49] .

في نهاية الأمر يمكن أن نقول إن هذا البحث يسترعي الانتباه بمزاياه وبحدوده ، فهو بحث أقدم عليه صاحبه رغم الصعوبات الجمة التي ما زالت قائمة في سبيل إعادة وصف العربية على أسس حَدِيثَه ، وحاول رغم ذلك أن ينتهي به إلى غايته . وهو دراسة أراد فيها المؤلف إثبات نظرية ومن الطبيعي ألا يسلم من بعض المزالق التي تكثر في الطريق المتوخاة ، وأن تظهر بعض النقائص التي يعسر أن يتجنبها كل من آلى على نفسه أن يبيّن فضل طريقته على سائر الطرق .

(49) انظر مثلاً ص 51 تعليق عدد 9 ـ ص 133 : الأسطر الأربعة الأولى ـ ص 135 : من السطر الثالث إلى السطر السادس ـ ص 138 . السطر الثاني ـ ص 182 : السطر 12 . .

تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري(*)

تأليف. الدكتور علي المكارم،
القاهرة الحديثة للطباعة، 1971/1391
152 صفحة.

لم يحظ النحو العربي إلى حد الآن بتاريخ شامل يضبط ظروف نشأته، ويتتبع ظهور عناصره وتبلورها، ويحدد مراحل تطوره، ويقيّم مساعي رجاله، ويبحث في المؤلفات النحوية وفي بيئتها وعصورها عما تَنِمُّ عنه من مشاغل فكرية، ويُبرز بالغوص في خضم التراث النحوي معنى حركات التأليف المتوالية. ولا يخفى أنه ما دام تاريخ النحو العربي مهملاً، وما دامت المشاغل الفكرية التي نشأت عنها مختلف مؤلفاته مجهولة فإن القواعد التي ورثناها لا تبدو لدارسيها اليوم إلا أشكالاً جافة وقوانين متحجرة، وربما اعتبرها البعض ممن لا يتحرج من إصدار الأحكام العامة عائقاً في سبيل تطور اللغة. ولذا يتسم المشروع الذي عقد الدكتور علي أبو المكارم العزم على إنجازه بأهميّة بالغة؛ فقد شرع في كتابة تاريخ النحو العربي أو حسب تعبيره في «إعادة دراسة تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى العصر الحديث» محاولاً أن يضع دراسة لا «تقع تحت سيطرة الأفكار السائدة أو الموروثة عن شخصية من الشخصيات أو مؤلّف من المؤلّفات»[1]. وهذا بدون شك عمل طويل المدى لا يتسنى إنجازه في مدة قصيرة ولا يسعه كتاب واحد، مما جعل المؤلف يقسمه حلقات يصدّرها بهذا

(*) نشر في حوليّات الجامعة التونسيّة، 10 (1973)، ص ص 249 ـ 256.

(1) ص 13.

الجزء الأول الخاص « بتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري »[2] .

وقد قسم علي أبو المكارم كتابه إلى بابين قدّم لهما بتمهيد لدراسة « مفهوم النحو ، وعلاقة نشأة النحو بمناهج البحث فيه ، وتحديد الأسس العامة لهذه الدراسة » .

وخصص الباب الأول لدراسة نشأة التفكير النحوي ومناهجه باستعراض الروايات المتعلقة ببروز النحو العربي إلى الوجود ، وتحليل « الظروف التي شكلت بتضافرها الحاجة الملحة إلى نشأة التفكير النحوي وأصدائها في تحديد المعالم الكلية لهذا التفكير »[3] . أما الباب الثاني فهو لدراسة تطور التفكير النحوي من عصر تلاميذ أبي الأسود الدؤلي إلى عصر الخليل .

ولا شك في أن العصر الذي تناوله هذا الجزء أشق عصور النحو العربي على الباحث ، لأنه لم يبق لنا تأليف واحد من التآليف النحوية التي قد تكون وضعت فيه ، ولا نجد عنه إلاَّ إشارات مقتضبة قليلة ، هي إما أخبار متناثرة عن النحاة ، أو استشهاد بأقوال منسوبة إليهم . والباحث في هذه الفترة يجد نفسه في موقف من يؤرخ لعلم لا بالاعتماد على ما كتبه فيه واضعوه ، وإنما على ما نقله الرواة عن مساعيهم ، وما نسبه إليهم المتأخرون من آراء جزئية ؛ فلا بد أن يقف إزاءها موقفاً نقدياً يمحصها ، ويقارن بعضها ببعض ، ويحترز مما تبعث عليه من تعميم .

وبهذا اتسم عمل علي أبو المكارم وخاصة في الباب الأول من كتابه . لقد استعرض في الفصل الأول من هذا الباب ما تورده مختلف المصادر من نصوص حول نشأة النحو العربي متوخياً التسلسل التاريخي ، مبرزاً الفروق التي بين ما ورد منها في مؤلفات القرن الثالث وما تفردت به مؤلفات القرن الرابع أو القرون الموالية ؛ وختم هذا الاستعراض بالنظر في مواقف المعاصرين من هذه

---

(2) على أنه لم يتناول فيه كتاب سيبويه معتبراً إياه بدون شك بداية مرحلة ثانية في تاريخ النحو .
(3) ص 14 .

الروايات ، والتعرض لترددهم بين مجرد السرد لها والتسليم بما ورد فيهـا ، أو الرفض البات بالتشكيك في قيمتها التاريخية . ويرفض المؤلف هذه الطريقة في البحث لأنها مهما كان الموقف الذي تفضي إليه تصدر عن الاعتقاد بأن قضية نشأة النحو العربي يمكن أن تحلّ بمجرد الاعتماد الحرفي على هذه الروايات . وهو يقرر أن البحث في نشأة النحو العربي يقتضي دراسة الظروف التي أحاطت بها والدوافع التي دفعت إلى وضع هذا العلم ، كما يقتضي النظر في « الشخصيات التي تنسب إليها ريادة البحث النحوي »[4] بالاعتماد على « صورة النحو الأولى » لا على نحو مكتمل واضح المعالم .

ويخصص المؤلف القسم الأخير من هذا الباب وكامل الباب الثاني للقيام بهذا العمل النقدي . ويمكن حصر المبادىء التي يعتمدها في اتجاهين اثنتين : فهـو من ناحيـة يعتبر أن نشـأة العلوم لا يمكن أن تفسر بمـا سماه « الحـوادث الفردية »[5] ، وإنما « الأساس الحضاري » وحده هو الذي « يعطينا إمكـانيات تناول جديدة تتسم بالتكامل في النظرة إلى الدوافع التي حدت بالمسلمين إلى التفكير في وضع العلوم المختلفة »[6] . وهو من ناحية أخرى لا يرى أن حل هذه القضية ممكن ما لم يحدد مفهوم النحو الذي يتحدث الرواة عن وضعه « إذ من الممكن أن يكـون كثير من الاختـلاف بين المعاصـرين فيـه نـاشئاً عن عـدم تحديدهم له »[7] .

على هذين الأساسين قام بحثه في أهم قسم من كتابه ؛ فوضع النحو في نظره ليس نتيجة لفشوّ اللحن لأنه « لو كان مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع النحو لوجدنا على الأقل محاولات فيه أيام الرسول ﷺ أو أيام الخلفاء الراشدين من بعده »[8] إذ لم تكن تلك العصور خالية من اللحن . وإن « تصوّر أن بعض الأحداث الجزئية الفردية التي وقعت لأبي الأسود أو لغيره من معاصريه كـانت

---

(4) ص 35 .
(5) ص 41 .
(6) ص 44 .
(7) ص 33 .
(8) ص 42 .

وحدها وراء وضع هذا العلم تصور مسرف في السذاجة وفي الخطإ معاً » . فالقضية هي إذن « قضية الحاجة الاجتماعية والفكرية للأمّة بأسرها » ، والنحو في نظره وليد المشكل اللغوي الذي تضافر عاملان على وضعه : عامل اجتماعي وعامل دينيّ . فالعامل الاجتماعي هو اختلاط العرب بغيرهم إثر انتشار الإسلام واستقرار الفتوح ، وقد اقتضى ذلك أن يتخذ الناس في مختلف الأقاليم لغة يتخاطبون بها . أمّا العامل الدينيّ فتمثّل في أن نَشر الإسلام يتطلب معرفة القرآن ومن ثم معرفة العربية ولو بمقدار ، وقد نشأ عن هذين العاملين أثران متناقضان : دعا أولهما إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين الأجناس المقيمة في إقليم واحد ، فظهرت اللهجات بالاعتماد على أبسط وسائل التعبير اللغويّ . وترتّب عن العامل الثاني أن شعر الناس بضرورة حل يضمن وحدة اللغة بين مختلف الأقاليم « ولا سبيل إلى ذلك بغير وضع قواعد لتصبح هذه اللغة أساس وحدة الفكر ودعامة لوحدة العقيدة معاً »[9] .

فالقضية تتجاوز حسب هذه النظرة أخطاء بعض المتكلمين وتتصل متين الاتصال بنشأة المجتمع الإسلامي : هي وليدة ظروف تكوّنه ونتيجة مكوناته المتناقضة أحياناً ومتطلباته الاجتماعية والدينية . ولا يبدو اللحن في نطاق هذه النظرة إلا ظاهرة جزئية ليس لها إلا قيمة الرمز المعبر عن المشاكل اللغوية التي جابهها المجتمع الإسلاميّ الفتيّ . وإن تناول نشأة النحو بهذه الطريقة من شأنه أن يعين على تفسير المحاولات التي تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي ومعاصريه تفسيراً خالياً من السذاجة التي تتسم بها الروايات . على أن المؤلف لا يسلّم بما تنسبه بعض الروايات إلى أبي الأسود من وضع بعض الأبواب النحويّة ، وتجريد مصطلحات ، أو صوغ قواعد لأن ذلك « ضد منطق التطور الطبيعي ، فليس معقولاً أن يَنْبَثق فجأة علم يتصل باللغة متكامل المنهج محدد الظواهر والأبعاد دون سابق معاناة في تحديد ظواهره وبلورة أبعاد قضاياه . . . » ولأن « التناول التفصيلي للقضايا النحوية يتطلّب . . . القدرة على التجريد . . . والقدرة على التقعيد »[10] . ولئن اعترف لأبي الأسود بدور في تاريخ النحو العربيّ فليس ذلك

(9) ص 60 .
(10) ص 72 .

لأنـه وضع قـواعد هـذا النحو ، وإنمـا لأنـه « ارتـاد الـطريق إلى الـدراسـات النحوية »[11] بضبطه المصحف القرآني وشكله ؛ وهذا عمل يقتضي من صاحبه الشعور بما لاختلاف الحركـات من أهميّة ، وإدراك دورهـا في ضبط المعاني وإبراز العلاقات بين الوحدات التركيبية . ولا يرفض المؤلف اعتماداً على اتفاق الكثير من المصادر أن يكون أبو الأسود سجل تعليقات لها اتصال بالعمل الذي قام به بدون أن يكون استعمل « المصطلحات النحوية التي وقعت دون شـك بعد عهده »[12] ، أو توصل إلى القواعد والتعريفات التي تنسب إليه عادة ، إذ كل ذلك نتيجة عمليات ذهنية لا تتأتى إلا بعد تطور طويل ونضج لا يرى المؤلف أنه تمّ حتى في أواخر القرن الثاني ، إذ إن كتاب سيبويه يدل على أن من التعريفات ما لم يكتمل بعد .

وخلاصة القول أن النحو وليد ظروف المجتمع الجديد ، وأن أبا الأسود لم يضعه بقواعده ومصطلحاته وتعريفاته ، وإنما انحصر دوره في تمهيد السبيل ، وستحتاج أركان النحو هذه إلى مسيرة طويلة دامت ما يقرب من القرن ، وهذا هو موضوع الباب الثاني من هذا الكتاب .

وليس من اليسير الحديث عن تطور التفكير النحوي بدون الـرجوع إلى مـا ألّف من كتب أو رسائـل في النحو . ومعلوم أنـه لم يبق لنا شيء من هـذه التآليف ، ولا يجد الباحث حول العصر الذي يفصـل بين سيبويـه وأبي الأسود الدؤلي إلا أقوالاً متناثرة . ولعل العقبات التي يلاقيها الدارس لهذه الفترة أعسر تذليلاً من الصعوبات التي تعترضه في كشف الغطاء عن بداية النحو ؛ فمساعي أبي الأسـود قـد تجسمت في وثيقـة بقيت لنـا وهي النص القـرآني مضبـوطـاً بالحركات ، ويمكن من خلاله أن نلمس أثر عمله ومدى تصوره لمظاهر النحو . أمـا أعمال خَلَفِـه ، باستثنـاء إعجـام المصحف وهي إلى الـرسم أقـرب منهـا إلى النحو ، فلا تبرز في أيّ أثر من الآثار الباقية ؛ ولا يخفى أن دراسة تطـور التفكير النحوي بدون الآثار التي تجسم ذلك التطور أو تتضمن صداه عمل يكاد يكون مستحيلاً . ويظهر أثر الافتقار إلى مثل هذه الآثار في الباب الثاني من كتاب تاريخ

---

(11) ص 61 .   (12) ص 69 .

النحو العربي وخاصة في فصله الأول ؛ فقد أظهر المؤلف مَيْلاً إلى الاكتفاء بالإشارات المقتضبة إلى خلف أبي الأسود الدؤلي والآراء الجزئية المنسوبة إليهم ، ولكنه رغم ذلك قد حرص على أن يقدم فكرة عامة حول الاتجاه الذي سارت فيه الدراسة النحوية ، وحاول أن يتصوّر من خلال المعلومات الجزئية دور الأجيال المتعاقبة في هذه الدراسة . فهو يرى أن الجيل الذي خلف أبا الأسود تمثلت أهميته « في التصدّي لحل المشكلة اللغوية وما نتج عنها من تناول الظواهر اللغوية بالتقعيد »[13] . وتجلى عمله تارة في إتمام ما قام به الدؤلي من ضبط للنص القرآني ، وطوراً في استخلاص محدود لبعض القواعد واستخدام المصطلحات في معناها الفنّي .

أما الجيل الموالي ويمثله خاصة عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي فقد نمّى الدراسات النحوية بمحاولة « تقعيد الظواهر اللغوية . . . وتَلمُّسِ أصول تنبني عليها هذه القواعد . . . وتسجيل ما أدركوه من ظواهر العربية »[14] . على أن هذه الأحكام لا ضامن لها إلا ما ورد في كتب التراجم من أخبار أو آراء مقتضبة حول جزئية لغوية أو بيت شعر . ولعله كان يحسن استغلال بعض الجوانب من مادة « كتاب » سيبويه لزيادة توضيح التفكير النحوي في النصف الأول من القرن الثاني الهجري ؛ فالكتاب لم يكن من الممكن تأليفه لو لم يضع السلف الكثير من المعطيات النحوية ويبلوروها ويقربوها إلى الأذهان ، ويبدو لنا أن الجانب الذي في « الكتاب » بلغ درجة كبيرة من التبلور والتجريد والنضج هو الذي كانت ركزت عليه جهود السلف وكان موضوع تداولهم ومناظراتهم . ولعلّ الجزء الثاني من هذا التاريخ سيبرز هذه الخاصية ويزيد دور الأجيال التي سبقت سيبويه توضيحاً .

أما دور الخليل فقد خصص له المؤلف الفصل الثاني من الباب الثاني . ويقف المؤلف هنا أيضاً موقفاً قوامه التحري والنقد . فهو يرفض اعتبار الخليل ـ حسب ما هو شائع ـ « المؤسس الحقيقي لعلم النحو »[15] ، ويُفَنِّدُ الروايات

---

(13) ص 88 .

(14) ص 19 .

(15) ص 105 .

التي تنسب إليه مؤلفات في النحو مستنتجاً أن الخليل لم يساهم في العمل النحوي بواسطة التأليف ، وإنما كانت مساهمته بالنقل والتعليم . على أنه لا ينكر مساهمة الخليل في بناء النحو العربي ويتجلى هذا الدور حسب المؤلف في أنه بلور « اتجاهات البحث النحوي » ، واستطاع أن يؤلف بين شتات المعطيات « وأن يجعل من الأصول المحدودة القاصرة حدوداً واضحة استطاعت أن تلبّي حاجة المادة المتطورة إلى المنهج العلمي الذي يتطور بها في نفس الوقت الذي يعيد فيه تشكيلها »(16) .

ويختم المؤلف هذا الفصل الثاني بتحديد « ظواهر » الفترة التي خصص لها كتابه وبيان مدى مساهمتها في بناء النحو العربي . ويمكن أن نقول إن ما وصل إليه البحث النحوي في هذه الفترة هو في النهاية أساس النحو إذ يشمل الإعراب والربط بينه وبين المعنى ، كما يشمل « ظاهرة الترتيب بين أجزاء التركيب اللغوي »(17) ، وظاهرة التطابق بين أجزاء الكلام .

ولعله كان يحسن أن تثار من الآن قضية التأثر بنحو الهنود واليونان أو الفلسفة اليونانية ، إذ من المعلوم أن بعض من اعتنوا بنشأة النحو العربي قد ظنوا أنهم وجدوا في المؤثرات الخارجية وسيلة لحل لغز هذه النشأة ، وقد يكون سكوت المؤلف عنها في هذا الجزء من تاريخ النحو العربي راجعاً إلى اعتباره أنه لا يمكن الركون في هذه المرحلة إلى العوامل الأجنبية لتفسير خصائص النحو العربي .

وعلى كل فإن عمل الأستاذ علي أبو المكارم هذا جدير بكل تقدير ، اتّسم بالدقة والتحرّي ، وصدر عن باحث يجمع بين الرغبة في استغلال كل الوثائق الموجودة ، والحرص على نقدها ، والإدراك بأن قضية نشأة العلوم أشدّ تعقيداً من أن تفسّر بما ينسب إلى بعض الأفراد من أقوال مقتضبة . ورغم قلّة الوثائق وفقدان كل ما يمكن أن يكون قد وضع من مؤلفات نحوية قبل سيبويه فلقد رسم المؤلف لمسيرة النحو والنحاة صورة واضحة وخرج بالحديث عن بداية النحو العربي من ميدان الخرافة إلى ميدان البحث الدقيق المركز .

---

(16) ص 113 .   (17) ص 124 .

اللسانيات الوظيفية(*)

تندرج اللّسانيات الوظيفية في التيار البنيوي المتولد عن موقف نقدي من النظرية التاريخية ، وقد جرت العادة أن يؤرخ للبنيوية انطلاقاً من ف. دي سوسير إلى حد حصر هذا التيار فيما تولد عن دروسه من اتجاهات ، لكن ينبغي ألاّ ننسى البنيوية الأمريكية التي ظهرت وازدهرت بمعزل عن التفكير السوسيري . فإذا كانت البنيوية في أروبا بمثابة ردّ على المدرسة التاريخية وإعادة النظر في منطلقاتها المبدئية والمنهجية فإن البنيوية الأمريكية قد صدرت أساساً عن مشاغل عملية متصلة شديدة الاتصال بعلم الأجناس . وهذه المشاغل تتمثل خاصة في إيجاد منهج لدراسة لغات القبائل الهندية الأمريكية الرائجة في أمريكا الشمالية وقد تبين أنها لغات لا يمكن دراستها باعتماد المقولات النحوية الخاصة باللغات الهندية الأروبية .

لكن مما لا شك فيه أنه توجد وجوه شبه بين التيارين يمكن تلخيصها في وجوب دراسة اللغة باعتبارها نظاماً تتحرك به الألسنة بطريقة معينة لتتمكن من التواصل ، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته ولذاته لتفهّم كيفية تحقيقه لهذه الغاية ولذا لا يجدي المنهج التاريخي نفعاً في هذا المجال لأنه لا يعدو أن يطلعنا على أكثر من تطور اللغة وتغيُّر شتات عناصرها عبر التاريخ بدون أن يمدنا بما نفهم به نظامها .

فإذا كان العمل اللساني هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها فإنه يقتضي أن

(*) نشر في كتاب «أهم المدارس اللسانيّة» نشر المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، 1986، ص ص 39 ـ 52.

نعتبر اللغة نظاماً لا يمكن أن يفصل عنصر من عناصره عن الآخر ولا يمكن أن ينظر إليه معزولاً ، ذلك لأنه لا دور له إلا من أجل علاقته ببقية العناصر ولا تحدّد قيمته إلّا بغيره أي بما ليس هو .

وفكرة النظام هذه قضية محورية في التيار البنيوي عنها تولدت مجموعة من المفاهيم الأساسية كالتمييز بين الدراسة التاريخية والدراسة الآنية إذ لا يعقل أن ندرك العلاقة بين عناصر النظام الواحد إلا باعتبارها في زمن معين أو بعبارة أخرى باعتبارها متعاصرة في الاستعمال ، وكذلك التمييز بين اللغة (langue) والقول (parole) إذ أنه من العسير البحث عن العلاقات بين عناصر النظام في القول نظراً إلى صعوبة تجريده من كل ما يحف به من معطيات غير لغوية منها ما يرجع إلى الفرد ومنها ما يرجع إلى ظروف الكلام وملابساته . . .

نشأة النظرية الوظيفية :

ولا شك في أن الاتجاه الوظيفي بدأ يبرز إلى الوجود وتتكون ملامحه في حلقة براغ التي استفادت من آراء دي سوسير بقدر ما استغلت منطلقاتها النظرية في أعمالها وكونت لنفسها نظرية لغوية .

على أنها لم تحدد منهجها إلا بالانطلاق من تحديد للغة باعتبارها نظاماً وظيفياً يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل .

فإذا كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل فإن دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك ، فكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة وكل ما ليس له مثل هذا الدور فهو خارج عنها ، وبعبارة أخرى فإن العناصر اللغوية هي التي تحمل شحنة إعلامية ، أما التي لا يمكن أن نعتبرها ذات شحنة إعلامية فلا يعتد بها اللغوي ، فالأولى وحدها هي التي لها وظيفة .

وقد اعتمدت حلقة براغ هذا المنطلق لتدرس خاصة الأصوات وتضبط منهجاً للتمييز بين ما هو وظيفي فيها وما ليس وظيفياً ، وكان تروباتزكوي هو الذي بلور في أجلى مظهر نتائج أعمالها في كتابه : مبادىء الأصوات الوظيفية (Prin-cipes de phonologie) .

على أن النظرية الوظيفية لم تتبلور في كل مظاهرها مع حلقة براغ ، فقد تواصل بناؤها وصقلت مبادؤها ومفاهيمها في فرنسا عن طريق أندري مارتيناي (A. Martinet) خاصة .

وسننظر في هذه النظرية باعتبارها كُلًّا ، لا بتتبُّع مراحلها التاريخية وتحديد نصيب كل المشاركين في تحديدها وتطبيقها .

تحديد اللغة :

وننطلق في تقديم أسس هذه النظرية ومنهجها من تحديد اللغة كما تبدو لأحد أعلامها :

« اللغة أداة تواصل تحلل بواسطتها التجربة البشرية تحليلاً يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة وشكل صوتي هي اللفاظم (monèmes) ، وتقطع هذه اللفاظم بدورها إلى وحدات مميزة متتالية هي الصواتم (phonèmes) وعددها محدود في كل لغة كما أنها تختلف أيضاً من لغة إلى أخرى من حيث طبيعتها وعلاقة بعضها ببعض » .

– إن هذا التعريف يمدنا بمجموعة من المنطلقات المبدئية التي يمكن أن تعين على تفهم الغاية التي يرمي إليها أصحاب هذه النظرية .

– فالمنطلق الأول هو أن اللغة أداة تواصل ، وليس هذا بالأمر الجديد لكن المهم هو توظيفه مقياساً لتحليل النظام اللغوي ووصفه .

فإذا كان التواصل هو الوظيفة الأساسية فإن تقطيع اللغة إلى وحدات دنيا صوتمية ولفظمية ينبغي أن يلتزم فيه بتحديد وظيفة كل وحدة بل إن الوحدة اللغوية لا حقيقة لها لغوياً إلا إذا ثبت أن لها وظيفة أي أنها تساهم بنصيبها في تبليغ المعنى .

ويمكن أن تثار في هذا الصدد قضية الوظائف الأخرى للغة فالنظرية الوظيفية لا تنكر هذه الوظائف كالوظيفة الجمالية . . . لكنها تعتبرها هامشية بل إنّها ضرب من تحويل الوظيفة الأساسية عن غايتها (écart) .

والمنطلق الثاني هو ازدواجية التقطيع ، فاللُّغات الطبيعية المعروفة تشترك

كلها في ظاهرة التقطيع هذه ويمكن أن تعتبر هذه الظاهرة من الكليات (universaux) القلائل التي تقرّها النظرية الوظيفية .

وينتج عن هذه الخاصية مزية كبرى تبوىء اللغة المرتبة الأولى بين الأنظمة العلامية لما توفره من مجهود على المتكلمين .

فبفضلها يتسنى للمتكلم أن يستعمل نفس العلامة في سياقات مختلفة وخطابات متنوعة ، فالعلامة اللغوية ليست رهينة تجربة واحدة في ظرف واحد لا تصلح إلاّ له ولا يمكن أن تفيد إلا فيه بل هي مستقلة عنه تستعمل فيه وفي غيره .

ــ وهذا يجعل منها معطى مجرداً يبقى هو هو مهما تنوعت مقتضيات استعماله وحفت به من ظروف فردية .

ــ ومن ناحية أخرى فإن ازدواجية التقطيع تقتضي من المتكلم أن يختار من اللغة ما به يعبِّر ويبلّغ . ولا مبرر لاختياره علامة دون أخرى إلا لأنها تستجيب لغايته ولا يقيم بينها وبين غيرها علاقات معينة في خطابه إلاّ لأنها تساهم معها في أداء « الرسالة » (message) التي يبلغها الخطاب . وهذا ما يدعو اللساني إلى البحث عن نوع العلاقات الحاصلة بين الوحدات أي إلى البحث عن وظيفة كل واحدة منها ولا يتسنى له تفهم نظام اللغة إلا بالتعرف على الوظيفة أو الوظائف التي يقوم بها كل صنف من العلامات .

ــ ومما يقتضي دراسة الوظائف منطلق ثالث نستنبطه من تعريف اللغة السابق الذكر وهو « خطية » اللغات الطبيعية فهذه اللغات تتجسم بمقتضى خضوعها للزمان في سلسلة من العلامات تتبع الواحدة الأخرى فالصواتم يتلو الواحد منها الآخر في اللفاظم واللفاظم يتبع بعضها بعضاً في الجمل ، ولا مجال للتلفظ بصوتمين أو أكثر أو بلفظمين أو أكثر في آن واحد ، فكلام المتكلم هو بمثابة الخط المكون من نقط متتابعة ، لكن الصبغة الخطية هذه لا تجسم دائماً العلاقات الحاصلة بين العناصر المتتالية ، فعلى اللساني أن يبحث من ورائها عن كيفية انتظامها في أشكال أخرى غير الشكل الخطّي ، أشكال تبرز الوظائف التي قد يطمسها التتابع الخطّي .

هذه هي أهم المنطلقات التي كرسها تعريف النظرية الوظيفية للغة واعتبرت داعية إلى توجيه الدراسة اللسانية وجهة وظيفية .

ولعل هذه النظرية تبرز معطياتها في منهجها أكثر مما تبدو في تجديد النظر إلى اللغة ، فكل المنطلقات التي ذكرناها توجد بصراحة أو بصفة ضمنية عند رائد البنيوية بل هي تراث مشترك بين البنيوية الأروبية والبنيوية الأمريكية .

وسنتحدث عن المنهج باستعراض سريع لمنهج الدراسة الصوتمية . ثم بالتوسع بعض الشيء في البحث اللفظمي .

منهج الدراسة الصوتمية :

ـ إن منطلق الدراسة الصوتمية هو أن الصواتم ليست أشياء قائمة الذات ومعطيات تتجسم حقيقتها في خصائصها الفيزيائية فحسب فإذا كان التحليل الصوتي يهدف أساساً إلى وصف كل الجزئيات التي يتميز بها الصوت عن الآخر ويتشبث بالخصائص الفيزيائية للأصوات فإن التحليل الصوتمي يرمي إلى التعرف على ما في اللغة من عناصر صوتية لتصنيفها حسب وظيفتها في اللغة المدروسة ولا تهمه السمات الصوتية للصواتم في حد ذاتها وإنما بقدر ما تقوم بوظيفة في التبليغ .

ـ لذا اعتبر تروباتزكوي(Troubetzkoy) أن الصوت أمر « مجرد » من ناحية وأمر « واقعي اجتماعي » من ناحية أخرى .

فالصوتم « مجرد » لأنه لا يظهر في الكلام بصورة واحدة في جميع الحالات وعلى كل الألسن ، فقد يختلف التلفظ به من متكلم إلى آخر بدون أن يحول ذلك دون الفهم والتواصل ، لذا فالحديث عنه يقتضي مقابلته بغيره ويفضي في نهاية الأمر إلى إبراز ما بينه وبين غيره من فروق أكثر مما يفضي إلى حقيقة ملموسة .

لكن هذا « المجرد » هو « واقع اجتماعي » لأن اختلاف التلفظ به لا يحول دون التواصل ولا يمنع المتكلمين لِلُغةٍ واحدة من أن يفهم بعضهم بعضاً .

على هذا الأساس يعمل المحلل الصوتي على التعرف على صواتم اللغة

بمقارنة أصواتها بعضها ببعض مراعياً بدون شك طرق النطق ومراعياً خاصة وظيفة كل واحد منها في الإفادة ، وهذا المقياس الثاني ـ أي مقياس الوظيفة ـ هو الأول والأهم بل هو المقياس الحاسم في ضبط جدول الأصوات التي تتضمنها كل لغة .

فإذا ما كان للصوت دور في التمييز بين الوحدات المفيدة اعتبر صوتماً واحتل مكانه في الجدول المذكور وإلاّ فلا يعتدُّ به ولا يكترث له اللغوي ، فعلى سبيل المثال لا يمكن لدارس اللهجة التونسية أن يقرّ وجود صوتمين مختلفين مثل القاف والڤاف بدعوى أن قال تنطق قال وڤال ، فبما أن هاتين الوحدتين لا تفيدان معنيين مختلفين فالصوتمي لا يقرّ إلا بوجود وحدة واحدة تمييزية .

ومن ناحية أخرى فقد لا يبرز الوصف الصوتي اختلافاً في التلفظ بين وحدتين صوتيتين ومع ذلك فإن الصوتمي لا مناص له من إقرار وحدتين اثنتين ، هذا هو شأن الضاد والظاء في النطق التونسي ، فنحن لا نتلفظ بهما بطريقتين مختلفتين ، لكن لا مناص للصوتمي من إقرارهما في جدول صواتم العربية اعتماداً على ما يترتب عنهما من فروق معنوية في وحدات مثل ظنّ (أعتقد) وضنّ (شحّ وبخل) .

ـ ومجمل القول فإنَّ أساس التحليل الصوتمي هو ما يسمى بالوظيفة التمييزية (Fonction distinctive) أي التمييز بين الوحدات المفيدة ، ومما ييسر عمل الصوتمي أنه يمكن وصف النظام الصوتمي في اللغة على أساس هذه الوظيفة وحدها ، بعبارة أخرى فليس للصواتم وظائف متعددة تجبر اللساني على مراعاة مقاييس متعددة .

ـ ومما ييسّر البحث الصوتمي أيضاً أن التحليل لا يحتاج إلى تجاوز الصبغة الخطية في الكلام ، فمرتبة الصوتم مفيدة في حد ذاتها بقدر ما تفيد الفروق الصوتية التي تميزه عن غيره ، فعلى سبيل المثال يمكن أن نعتبر أن الوحدات الصوتية التي يتكون منها كل من « سحر » و « خرس » تؤدي وظيفتها لا باختلاف بعضها عن بعض صوتياً وإنما باختلاف مرتبة كل واحدة منها في الوحدتين المعنيتين .

ـ وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن منهج الدراسة الصوتمية يعتمد أساساً على ما يسمى بالفرنسية (Commutation) وما يمكن ترجمته بالتعويض . فاللساني مدعو لتحديد صواتم اللغة إلى المقارنة بين الوحدات المفيدة وتعويض أصواتها بأخرى ليتثبّت من حقيقة الصواتم التي تتكـون منها، فعلى سبيـل المثال يمكن أن ينطلق من وحدة مثل « سلب » للبحث عن حقيقة الصوت الأول أي السين ، فإذا ما بحث في اللغة وجد مثلاً « خلب » و « جلب » وكل هذه الـوحدات يختلف بعضها عن بعض معنوياً وهذا يقتضي أن يُقِرَّ بوجود الصواتم الثلاثة في العربية أي السين والخاء والجيم .

الدراسـة التركيبيـة :

ومما لا شك فيه أن «الصوتمية» برزت إلى الوجود قبل «التركيبية» (Syntaxe) كعلم يبدو على جانب كبير من الضبط ويرجع ذلك إلى أسباب :

ـ منها حجم المادة التي تكوّن موضوعها والتي لا تتجاوز في كل لغة بضع عشـرات من الوحـدات الدنيـا ولذا يتسنى ضبـطها وتحـديد جـداولهـا بـدون عناء كبير .

ـ ومنها خلوّ هذه الوحدات الدنيا في حد ذاتها من المعنى وهذا يحول دون تنوع وظائفها وتفرعها .

ـ ومنها تبعاً لذلك نوع العلاقات التي تقوم بينها في سلسلة الكلام وارتباط هذه العلاقات بالمرتبة التي ترد فيها .

وليس هذا هو شأن دراسة التركيب إذ على الدارس أن يسيطر على عدد لا يكاد يحصى من الوحدات الدنيا المفيدة كما عليه أن يقيم للمعنى وزنـاً في تحليله واعتبار المعنى في الوصف اللغوي طريق محفوف بالمخاطر ، ثم عليـه أخيـراً أن يبحث عما وراء تتـابع الـوحدات المفيـدة من علاقـات قد يحجبهـا هذا التتابع .

ـ على أنه يوجد ضرب من التوازي في المنهج بين الدراسة الصـوتمية والدراسة التـركيبية فكمـا أن أول ما يبـادر به في التحليـل الصوتي هـو تحليل الوحدات الدنيا المتتابعة أي الصواتم فإن أول ما يبادر إليه في التحليل التركيبي

هو تفكيك الملفوظ إلى وحدات دنيا متتابعة مفيدة وهي اللفاظم .

ـ ومن الملاحظ هنا أن التحليل التركيبي في اللسانيات قد تخلّى بصفة عامة عن مصطلح « الكلمة » لما قد يحدثه من اضطراب في المفاهيم فهو يطلق على وحدات مثل « من » و « على » و « هل » أي وحدات دنيا بأتم معنى الكلمة ، ولكنه يطلق أيضاً على وحدات مثل « خرج » و « آخرج » أي وحدات يدل التحليل على أنها ليست دنيا وأنها تتكون من عناصر لكل واحد منها وظيفته فمما لا شك فيه أنّ « آخْرُجُ » مثلاً تتضمن الحروف الأصول الدالة على (الخروج) والصيغة الدالة على الأمر وعلى أن هذا الأمر موجه إلى المخاطب المفرد المذكر .

ـ لهذا توخيت مصطلحات أخرى تفي بمفهوم الوحدة الدنيا وتجنّب الخلط بين المفاهيم وقد اصطلحت النظرية الوظيفية على هذا المفهوم بـ (monème) وهو ما ترجمناه « بلفظم » .

ـ ومما يعتبر أيضاً متناظراً في التحليل الصوتمي والتحليل اللفظمي هو تحديد الأجزاء (Segments) التي تمثل في الحالتين اختياراً توخاه المتكلم :

* إما للحصول على دال بعينه كما هو الشأن في اختياره الباء عوضاً عن الواو في وحدة مثل « حبل » لأنه لو اختار الواو لحصل على « حول » وليس هذا هو مبتغاه .

* وإما لتبليغ « رسالة » (Message) بعينها كما هو الشأن في اختياره مثلاً منتصر عوض منهزم في « الفريق منتصر » .

على أن التناظر بين التحليلين ليس تاماً بل إن التحليل التركيبي يثير مشاكل ناجمة عن نوع المادة المدروسة ودور المعنى فيها .

ومن هذه المشاكل أنه لا يتيسّر دوماً تحليل التركيب إلى وحدات دنيا متتابعة إذ كثيراً ما تتداخل العناصر الدالة في الجزء الواحد من أجزاء الملفوظ تداخلاً يحول دون تحليله إلى دوالّ متتابعة ، من ذلك مثلاً أنه لا يمكن لنا أن نحلل « هُزموا » على أساس تتابع الدّوال الثلاثة التي تعبّر عن المدلولات الثلاثة المستفادة ، يمكن بدون شك فك الدال المفيد للغائب الجمع ، لكن لا نجد

فيما بقي دالاً على البناء للمجهول مستقلاً عن الدال المفيد لمعنى الهزيمة تابعاً له أو متقدماً عليه .

إنّ هذه الظاهـرة التي يعبر عنهـا بمصطلح « المـزج »(amalgame) تعقّد التحليل التركيبي وتنبه إلى أن الأمور لا تجري كما يُتوهّـم من خلال وصف اللغة بأنها مزدوجة التقطيع وبأنها تبعاً لذلك تخصص لكل مدلول دالا يمكن عزله عن غيره وضبط حدوده .

ومن هذه المشاكل أيضاً أن تتابع الوحـدات المعنوية قد يكون مفيداً وقد لا يفيد شيئاً ، فمرتبة الدالّ قد تتـرجم عن وظيفته في ملفـوظ مثل « قتـل موسى عيسى » ، لكن في ملفوظ من نوع « سأسافِرُ غداً » لا يمكن الاعتماد على مرتبة « غداً » لتحديد وظيفته إذ إنه يمكن لنا أن نقول « غداً سأسافـر ».. إنَّ تدخـل المعنى في مادة الدراسة التركيبية تجعل من ظاهرة تتابع الدوالّ ظاهرة محدودة الفعالية في دراسة التركيب خلافاً لما هو الشأن في الدراسة الصوتمية وهذه صعوبة أخرى تقوم في طريق دارس التراكيب لأن ذلـك يحرمـه من مقياس مـوضوعي لتحديد وظائف الدوالّ وضبط علاقة بعضها ببعض ويضطره إلى ضرب من التأويل للوقوف على هذه العلاقات .

على أن النظرية الوظيفية حاولت تجاوز هذه الصعوبات وتحديدها بتصنيف لفاظم اللغة تصنيفاً يمكّن من إيجاد مقاييس موضوعية لضبط وظائف جانب منها وأفضى التصنيف إلى ثلاثة أنواع :

1 ـ الصنف الأول يتضمن اللفاظم التي تحمل في ذاتها ما يدل على وظيفتها وقد اصطلح على تسميته باللفاظم المستقلة (autonomes) ومنها في العربية على سبيل المثال بعض الظروف مثل حيث وبعد وقبل وكذلك الفعل .

2 ـ الصنف الثاني يتكون من اللفاظم التي تحدد وظيفيّاً غيرها ومن ثم تكسبها استقلالاً وظيفياً وتسمى « اللفاظم الوظيفية » (monèmes fonctionnels) مثل حروف الجرّ وحروف العطف .

3 ـ أما الصنف الثالث فيتكوّن مما بقي من اللفاظم وهي التي لا توحي بذاتها بنوع العلاقة التي تحصل في الملفـوظ بينها وبين غيـرها وهي « اللفـاظم التابعة » (dépendants) وهذا النوع تتعدّد وظائفه وتتنوع طرق الترجمة عن

هذه الوظائف كالمرتبة أو الاتصال بلفظم وظيفي أو الإعراب كما هو الشأن في العربية .

على أن التحليل الوظيفي يراعي أيضاً مدى الالتحام الحاصل بين اللفاظم في الكلام ، فمن اللفاظم ما يلتحم بعضها ببعض شديد الالتحام فيسمى مجموعها « مركبات نحوية » (Syntagmes) ومنها على سبيل المثال الجار والمجرور ، والمضاف والمضاف إليه ، والنعت والمنعوت ، بل منها أيضاً الاسم وعلامة إعرابه إذ يمكن اعتبار الإعراب لدلالته على الوظيفة لفظما يأتلف مع لفظم الاسم : وعلى غرار اللفاظم المستقلة نجد بين المركبات النحوية مركبات مستقلة ليست وظيفتها رهينة موقعها من الكلام فهي :

1 - إما أنها تحمل في معناها ما يفيد وظيفتها وهذا هو شأن الظروف ؛ فمما لا شك فيه أن وظيفة مركب مثل « قبل الشروق » هي هي سواء قلنا « أغادر البيت قبل الشروق » أو « أغادر قبل الشروق البيت » أو « قبل الشروق أغادر البيت » .
2 - وإما أنها تضم لفظماً محدداً للوظيفة في مثل قولنا : « اذهب إلى العمل في الصباح » أو « اذهب في الصباح إلى العمل » أو « في الصباح أذهب إلى العمل » .
3 - ومن البديهي أن هذا النوع من المركبات شائع في اللغة العربية إذا ما أدخلنا الإعراب في عين الاعتبار عندما يكون كافياً لتحديد الوظيفة . ويفسح المجال للتصرف في ترتيب عناصر الكلام .

ومن ناحية أخرى ينبغي اجتناب الخلط بين اللفاظم الدالة على الوظائف واللفاظم « المقامية » (Modalıtés) مثل التي تفيد التعريف أو زمن الفعل ؛ فأداة التعريف مثلاً وحروف المضارعة لا تدلّ في حد ذاتها على وظيفة ما تلتحم به من اللفاظم .

إن هذه الأصناف من اللفاظم والمركبات تجمع مبدئياً كل العناصر التي تتكون منها اللغة وتتألف منها الجمل ؛ لكن كيف يلتئم بعضها ببعض لتكوّن الملفوظات ، أو بعبارة أخرى ما هي الوظائف التي يقوم عليها الملفوظ؟

ـ لقد صنفت النظرية الوظيفة الوظائف إلى نوعين :

* الوظائف الأولية (Primaires).

* الوظائف غير الأولية (Non Primaires) .

فالوظائف الأولية هي التي تتصل مباشرة بالملفوظ باعتبـاره كلاً لا بـأحد عنـاصـره ؛ والـوظـائف غيـر الأوليـة هي التي تتصـل بعنصـر من عنـاصـره ، ففي قولنا :

اقتنى الأستاذ بماله كتاباً مفيداً من المعرض .

فكل من اقتنى والأستاذ وكتاباً تعتبر وظائف أولية، وكل من بماله ومفيداً ومن المعرض تعتبر وظائف غير أولية .

لكن هذا التصنيف لا يعني أن كل الوظائف الأولية على قدم المساواة من الأهمية في الكلام ؛ فالذي يتصدر هذه الوظائف من حيث الأهمية هو ما يسمى باللفظم الاستنادي (Monéme Prédicatıf) ؛ وهو الذي يجسم محتوى الرسالة فهو الفعل في العربية مثلاً أو خبر المبتدإ ؛ وليس من المستبعد أن توجد لغات يمكن للخطاب فيها أن ينحصر في لفظم إسنادي واحد ؛ لكن في كثير من اللغات لا يكفي أن نستعمل لفظماً واحداً لتجسيم إحدى الإمكانيات المعنوية الكامنة في دلالته ولتكوين ملفوظ وجيه لغوياً ، إذ لا بد من إقحامه في سياق (Actualiser) أقل عناصره اثنان ، وإذا كانت بعض الملفوظات تبدو منحصرة في لفظم واحد مثلاً « شكراً » و « أهلاً وسهلاً » فهي في الواقع صور مختصرة لملفوظـات أطول ، فأدنى ما يقوم عليه الملفوظ في كثير من اللغات لفظمان : اللفظم الاستنـادي واللفظم المقحم له في سياق معين وهو عادة الفاعل أو المبتدأ أي المسند إليه .

وكل ما ليس لفظماً استنادياً ولفظماً مقحماً له في السياق يعتبر توسيعاً ، والتوسيع هو كل ما يمكن إضافته إلى الملفوظ بدون أن يغيّر وظائف العناصـر القائمة أو يؤثر في العلاقات التي بينها .

ـ ويفرع التوسيع حسب المتصوّر الوظيفي إلى نوعين :

* التوسيع بالعطف وهو الذي يحصل عندما يقوم العنصر المعطوف بوظيفة

العنصر الذي سبق وجوده أي المعطوف عليه ، فإذا ما حذف العنصر السابق لا تتغير بنية الملفوظ المعني بالأمر ، وليس في هذا ما يميّز النظرة الوظيفية عما هو متعارف في النحو المألوف .

* التوسيع بالاتباع (Subordination) وتتمثل في أن وظيفة العنصر المضاف متميزة عن العنصر السابق وتتجسم في مرتبتها بالنسبة إلى العنصر الذي تتبعه أو في وجود لفظم وظيفي ، ففي قولنا : « اقتنيت **كتاباً** » تعتبر « كتاباً » توسيعاً بالاتباع تدلّ عليه مرتبته بعد النواة الإسنادية ، وفي قولنا اقتنيت كتاباً في النحو تعتبر « في النحو » توسيعاً بالاتباع يدل عليه اللفظم الوظيفي « في » .

فالتوسيع في هذا المفهوم يتمم النواة الإسنادية كما يتمم عناصر أخرى من الملفوظ . وهو من ناحية أخرى يمكن أن يكون لفظاً واحداً أو مركباً نحوياً (Syntagme) أو مركباً إسنادياً .

هذا هو أهم ما بدا لنا ممثلاً للنظرية الوظيفية وقد رأينا ألاَّ نكثر من التفاصيل اجتناباً لما قد يترتب عن ذلك من غموض خاصة وأن جانباً مما غضضنا عنه الطرف قد لا نجد له مقابلاً في استعمالات العربية .

ولعل من أهمّ ما يميز النظرية الوظيفية اعتبارها المعنى في وقت شاعت فيه النظرية التوزيعية التي استنكفت من مواجهة المعنى لما تثيره دراسته من مشاكل ويمكن أن نعتبر أن اعتماد مفهوم الوظيفة بدا لأصحاب هذه النظرية منفذاً إلى حل هذه المشاكل وإلى السيطرة على المعنى في التحليل اللساني .

فالوظيفة أي العلاقة التي تنشأ في الملفوظ بين مختلف العناصر المكونة له هي المقياس الذي يعتمده اللساني ليختار من الملفوظ ما هو أساسي في التواصل والتبليغ أي ما هو مفيد فيه (Pertınent) ولغضّ النظر عما لا يفيد أي لا يحمل شحنة إعلامية أو إخبارية .

وليس من شك في أن وجهة النظر المتوخاة تثير مشاكل وتحول دون تفسير بعض الظواهر فالانطلاق من ازدواجية التقطيع القاضية بأن كل مدلول يقابله في سلسلة الكلام دالّ يفضي كما رأينا إلى ضرب من التكلف في تحليل الدوالّ

الممزوجة كما أنه يقضي بغضّ النظر عن وسائل لا تدخل في نطاق ازدواجية التقطيع كما هو الشأن مثلاً في النغمة التي تضطلع بوظيفة في الاستفهام أو التعجب فتعوض الكثير من الحالات دوالّ يمكن تحليلها في أجزاء متتابعة . يضاف إلى هذا أنه لا مناص من أن يثير اعتماد المعنى بجانب الشكل في وصف اللُّغَةِ جدالاً وخلافاً لأنه من العسير اجتناب التأويل في مثل هذا العمل .

قائمة المراجع العربية
المعتمدة في بحوث الكتاب

- **ابن جني**، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهـرة، دار الكتب المصرية 1952/1371 .
- **ابن جني**، سر صناعة الإعراب ج 1 ، تحقيق مصطفى السقا ومحمـد الزفـزاف وإبـراهيم مصـطفى وعبـد الله أميـن ، إدارة إحيـاء الـتـراث القـديـم 1954/1374 .
- **ابن جني** ، اللمع في النحو ، تحقيق سليم ريدان ؛ نسخة مرقونة .
- **ابن الخشاب** ، المرتجل على شرح الجمـل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق 1972/1392 .
- **ابن خلدون** ، المقدمة ج 4 ،تحقيق علي عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربي 1962/1382 .
- **ابن عقيل** ، شرح الألفية ـ بيروت 1964 .
- **ابن فارس** ، الصاحبي في فقـه اللغة ، تحقيق مصـطفى الشويمي ، لبنـان 1964/1383 .
- **ابن مضـاء القرطبي** ، الـرد على النحاة، تحقيق شـوقي ضيـف، دار الفكر العربي 1947 .
- **ابن هشـام الأنصـاري** ، مغني اللبيب، تحقيق محمـد محـي الـدين عبـد الحميد، القاهرة.
- **ابن يعيش** ، شرح المفصل، نشر إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- **رضي الـدين الإستربـادي** ، شرح الكـافيـة، تحقيق يـوسف حسن عمـر، منشورات جامعة بنغازي .

- **الأنباري** ، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة مصر ـ 1380/1961 .
- **الأنباري**، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق عطية عامر، ستوكهولم 1963 .
- **إبراهيم أنيس** ، من أسرار اللغة، الطبعة الثانية، القاهرة 1966 .
- **عبد الرحمان أيوب** ، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة 1957 .
- **عبد الرحمان بدوي** ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، القاهرة 1965 .
- **التوحيدي** ، الإمتاع والمؤانسة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ط 2، 1953/1373 .
- **عبد القاهر الجرجاني** ، دلائل الإعجاز، القاهرة 1961 .
- **أحمد عبد الستار الجواري** ، نحو الفعل، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1974/1394 .
- **محمود فهمي الحجازي**، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت 1973 .
- **تمام حسان**، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973 .
- **عباس حسن**، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر 1966 .
- **طه حسين**، مستقبل الثقافة، المجلد التاسع من المجموعة الكاملة لمؤلفاته، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت 1973 .
- **محمد كامل حسين**، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر 1976 .
- **محمد خلف الله أحمد**، معالم التطور الحديث في اللغة العربية، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1961 .
- **الخليل بن أحمد**، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد 1980 .
- **أمين الخولي**، مناهج تجديد في النحز والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، القاهرة، الطبعة الأولى سبتمبر 1961 .
- **الدروس العمومية**، نشر كلية الآداب بمنوبة 1990 .

- **الزبيدي**، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبـو الفضل إبـراهيم الطبعة الأولى 1373/1953.
- **الزجاجي**، الجمل، الطبعة الثانية، باريس 1376/1957.
- **الزجاجي**، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مـازن المبارك، ط مكتبـة دار العروبة 1378/1959 .
- إبراهيم **السامرائي**، دراسات في فقه اللغة، بغداد 1961.
- **سيبويه**، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت.
- **السيوطي**، الاشباه والنظائر، حيد آباد ط 2، 1359 .
- **السيوطي**، الاقتراح في علم أصول النحو، ط القاهرة 1396/1978.
- **السيوطي**، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمود أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى البابي الحلبي، 1384/1964.
- **عبد الرحمان السيد**، مدرسة البصرة، مطابع سجل العرب 1388/1968 .
- **رفاعة الطهطاوي**، تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974.
- **أبو البقاء العكيري**، مسائل خلافية في النحو، مكتبة الشهاب، حلب.
- **أنيس فريحة**، نحو عربية مسيرة، دار الثقافة، بيروت.
- **محمد الكسار**، المفتاح لتعريب النحو، دمشق 1396/1976.
- **ابن منظور**، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة.
- **اللسانيات في خدمة اللغة العربية**، نشر مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية تونس، 1983.
- **محمد بـن سعيد المؤدب**، دقائق التصريف، نشر المجمع العلمي العراقي 1987.
- **المبرد**، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت.
- **مجلة كلية الآداب**، (جامعة الجزائر) العدد الأول سنة 1964.
- **مهدي المخزومي**، مدرسة الكوفة، الطبعة الثانية مصر 1377/1958 .
- **مهدي المخزومي**، في النحو العربي، بيروت 1964.
- **إبراهيم مدكور**، منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة مجمع اللغـة العربيـة 1953.

- **إبراهيم مصطفى**، إحياء النحو، ط 2 مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1951.
- **مجلة المعجمية**، العدد الأول، 1985.
- **نهاد الموسى**، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1400/1980.
- **الوراق**، علل النحو، تحقيق محمد حجي، نسخة مرقونة.

فهـرس الأعلام

فهـرس المـواضـيـع

INDEX DES NOMS PROPRES

قائمة المراجع الفرنسية

- **Emile Benveniste,** Problèmes de linguistique générale - Gallimard 1980.
- **J. Cantineau,** Cours de phonétique arabe - Paris - 1960.
- **W. Chomsky,** La linguistique cartésienne, édit, du Seuil, 1969.
- **Communications** , No. 4, 1964.
- **Maurice Dessainte,** Eléments de linguistique descriptive - Buxelles 1960.
- **Maurice Dessainte,** L'analyse grammaticale - La Procure 1962.
- **Diogène,** No. 51 - 1965.
- **H. Fleisch,** L'arabe classique: esquisse d'une structure linguistique.
- **H. Fleisch,** Traité de philologie arabe - Dar al machriq Byrouth Vol. 1 - 1961/ Vol. 2 - 1979.
- **Rached Hamzaoui,** L'academie arabe du Caire - Publications de l'Université de Tunis 1975.
- **J. Lyons,** Linguistique générale - Larousse - Paris 1970.
- **A. Martinet,** Langage et fonction-Denoel 1970.
- **A. Martinet,** La linguistique synchronique - PUF 1965.
- **A. Mehiri,** Les théories grammaticales d'Ibn Jinni - Publications de l'Université de Tunis 1973.
- **Charles Pellat,** Le milieu basrien et la formation de Jahız. A. Maisonneuve - Paris 1953.
- **Lucien Tesnière,** Elément de syntaxe structurale - Paris 1959.

Préface

Cet ouvrage se compose d'un certain nombre d'études relatives au patrimoine linguistique arabe. Par ces études nous avons essayé surtout de présenter une lecture de la démarche des grammairiens arabes, des approches adoptées par eux dans la description et la codification de la langue; nous avons tenté aussi de comprendre les principes et les présupposés qui les ont guidés dans leur travail.

En abordant ce patrimoine, on est frappé par le paradoxe qui le caractérise. Il se signale, en effet, par une richesse incontestable dont témoignent les milliers d'ouvrages qui n'ont cessé de lui être consacrés, ce qui, normalement , devrait susciter l'admiration. Toutefois, il n'a cessé depuis des siècles d'être l'objet de critiques parfois acerbes. Ces critiques sont formulées notamment par ceux qui attendent de la grammaire qu'elle fournisse les moyens les plus simples et les plus efficaces pour la maîtrise de la langue.

Elles sont justifiées Parce que l'efficacité de l'enseignement est incompatible avec la profusion des détails, la multitude des points de vue, la complexité des interprétations.

Cependant, on ne peut nier que, dans toute science, les règles les plus simples sont fondées sur un ensemble de principes et de postulats et constituent le résultat d'analyses détaillées et approfondies et parfois d'interprétations contradictoires. Si la grammaire arabe, perçue à travers l'enseignement scolaire, paraît peu rationnel, c'est parce qu'on ne cherche pas à en expliciter les présupposés qui, seuls, permettent de se rendre compte qu'on est en face d'un système d'explication dont on ne peut nier la cohérence.

C'est pour cela que nous avons essayé dans les études réunies dans cet ouvrage de nous interroger sur un certain nombre de notions grammaticales, de chercher la signification de certains concepts opératoires, d'aborder certains aspects du système d'explication et de justification des données de la langue et de leur codification. Nous avons aussi abordé des questions d'ordre terminologique qui peuvent permettre de suivre l'évolution de la pensé grammaticale.



دار الغرب الإسلامي
بيروت - لبنان
لصاحبها الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود
تلفون 340131 - 340132 - ص . ب 5787 - 113 بيروت - لبنان
DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم	:	1993 - 2 - 2000 - 237
التنضيد	:	سامو برس - بيروت
الطباعة	:	دار صادر - بيروت

RECHERCHES

Sur le Patrimoine Linguistique Arabe

PAR
ABDELKADER MEHIRI
Professeur à la Faculté des Lettres
Université des Lettres, des Arts et des
Sciences Humaines

(Tunis)



DAR AL-GHARB AL-ISLAMI